عـادل اسماعيل

المردائيّونْ
(المـــردة)

مـن هـم؟ مـن أيـن جـاؤوا ؟
وما هي علاقتهم بالجَراجمة وَالموارنة؟

دار النشر للسياسة والتاريخ
بيروت

عادل اسماعيل

المردائيّون
(المـــردة)

من هم؟ من أين جاؤوا ؟
وما هي علاقتهم بالجراجمة والموارنة؟

دار النشر للسياسة والتاريخ
بيروت

الطبعة الأولى
شباط
السنة ٢٠٠٠

توطئة

في البداية، كانت مسألة المردائيين (المردة حسب الاصطلاح المعمول به في لبنان) موضوع أطروحتي الرئيسية لنيل شهادة دكتوراه الدولة في التاريخ من جامعة السوربون في باريس. وقد تمّ اختياري لهذا الموضوع لأهميته التاريخية من جهة، ثم لما دار حوله من نقاش علمي شمل عدداً من أعلام المؤرخين اللبنانيين والمستشرقين. وجاءت موافقتي على هذا الموضوع نتيجة جلسات عمل طويلة عقدتها مع الصديق الكبير الدكتور ألفرد خوري[1] الذي أسعدني الحظ بالتعرّف إليه في أحد مدارج السوربون حيث كان يلازم، على

(١) الدكتور ألفرد خوري، لبناني الأصل، كان يشغل في عهد المتصرف واصه باشا، منصب «كبير أطباء المتصرفية». هاجر إلى فرنسا سنة ١٩٠٨، بعد الثورة التي حملت حزب الاتحاد والترقي، ذا النزعة الطورانية، إلى سدة الحكم في تركيا. عمل أستاذاً في كلية الطب في باريس، وحين بلغ سن التقاعد تفرغ إلى دراسة العلوم الإنسانية ولا سيما ما له علاقة ببلدان الشرق العربي وتاريخ لبنان القديم والأوسطي بصورة خاصة. هو شقيق أميل خوري، الصحفي والكاتب والسفير السابق للبنان في روما، المعروف بـ«الأستاذ الكبير» لبلاغته وتعمّقه في اللغة العربية وآدابها، واطّلاعه الواسع على الشؤون الدولية، وهذا ما حمله على تولي مسؤوليات كبرى في عالم الصحافة ولا سيما في صحيفة «الأهرام» القاهرية. وقد وضعتُ بالمشاركة معه كتاب «السياسة الدولية في الشرق العربي...» الأجزاء الثلاثة الأولى، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت ١٩٥٩ ـ ١٩٦١.

الرغم من تجاوزه الخامسة والسبعين من عمره، محاضرات البروفسور شارل بيكار حول حضارات الشرق الأوسط والبحر المتوسط. وكان الدكتور خوري حريصاً على أن أُسهم في الجدل القائم حول المردائيين وعلاقاتهم بالموارنة. وكان يعتبر هذا الموضوع من أهم المواضيع السياسية والعسكرية التي عرفتها منطقة شرق آسيا في ما بعد الفتح العربي وطوال عهد الدولة الأموية.

ولعلّ من أبرز الأسباب التي حملت الدكتور ألفرد خوري على الإصرار في اختيار هذا الموضوع رغبته في أن لا يبقى محصوراً فقط بالمؤرخين من رجال الإكليروس والمستشرقين الأوروبيين، وأن يشارك فيه مؤرّخون مدنيون، ومسلمون منهم على الأخص، ليصبح تاريخ لبنان عمل مشاركة علمية، واعية، بنّاءة ومتجرّدة بين أبنائه. وكان الدكتور خوري وشقيقه «الأستاذ الكبير» شديدي الحرص على تمسكهما بالدعوة إلى هذه المشاركة انطلاقاً من اقتناعهما أن بناء لبنان الوطن والدولة، لا يمكن أن يقوم ويتوطد إلا على أسس فكرية سليمة وبمشاركة فاعلة بين أبنائه من جميع الفئات والطوائف سواء بسواء.

لم يكن اطلاعي على أوضاع الشعب المردائي وافياً. وكنت أشعر بنقص كبير في معلوماتي عنه. ذلك أنني لم أكن أعرف من تاريخ هذا الشعب إلا ما قرأته من كتب وأبحاث قليلة. وقد شعرتُ منذ البداية أنها تتميّز بروح جدلية وبتناقض واضح بين آراء واضعيها، لا سيما ما له علاقة بظهور أولئك المردائيين في لبنان، وخروجهم فجأة منه بعد سنوات قليلة من وصولهم إليه.

لم يكن الدكتور خوري يعتبر قلة الاطلاع عنصراً من شأنه

الحؤول دون معالجة هذا الموضوع. فالبحث العلمي، في أي من العلوم الإنسانية والعلوم الصحيحة، يتّسم دائماً بالمرحلية واللاحدود. وقد تكرّم، مشكوراً، فوضع بتصرّفي مكتبته الغنية، الجامعة لروائع الفكر الإنساني، وبالأخصّ ما يتعلق منها بتاريخ بلدان الشرق الأوسط كافة خلال العهود القديمة والأوسطية.

شغفت جداً بموضوع المردائيين، وزاد تعلّقي به والرغبة في التوسّع بشتى شؤونه، كلما استمرّيت في البحث عبر كتب المؤرخين والجغرافيين العرب، ولا سيما أقربهم التصاقاً بأحداث الفتح وتطوراته، وعلاقات الدولة الأموية بالأمبراطورية البيزنطية وأبرزهم: البلاذري، اليعقوبي، ابن عساكر، المسعودي، الطبري، ابن الأثير، ابن القلانسي، ياقوت، الادريسي، ابن خلدون وغيرهم كثر من كبار رجال الفكر العرب. وقدّرت بإعجاب كبير ما تركه هؤلاء الأعلام من تراث خالد، في حقول البحث والتأريخ، يتّسم بالدقة، والعمق، والتجرّد، وسعة الأفق، والثقافة الشاملة. وزادت تجربتي هذه غنى عندما اطلعت في الوقت ذاته على النص الفرنسي المترجم لكتب المؤرخين الإغريق واللاتين الذين تحدثوا بإسهاب عن الشعب المردائي ودوره في أحداث مناطق آسيا الصغرى قبل الميلاد وبعده، وما قام به في الدفاع عن تخوم امبراطورية الروم: هيرودوتس (Hérodote)، بلينيوس (Pline)، أميان مارسلين (Ammien Marcellin)، تاسيتوس (Tacite)، أريانوس (Arrien)، آخسيل (Eschyle)، ولا سيما أكثرهم التصاقاً بتاريخ المردائيين وقضاياهم، تيوفانس (Théophanes) مؤرخ بيزنطة في كتابه الشهير «الأحداث الجارية» كرونولوجيا (Chronologia).

وزادتني هذه التجربة علماً وثقافة عندما اطلعت أيضاً على دراسات المؤرخ السرياني ابن العبري والمؤرخين الموارنة، ولا سيما أعلاهم شأناً البطريرك اسطفان الدويهي، والأساقفة السمعاني، ويوسف الدبس ويوسف دريان وديب وغيرهم الذين خصّصوا للشعب المردائي (المردة حسب اصطلاحهم) صفحات طوال برز فيها تجاذب علمي حول المطابقة بين هؤلاء المردائيين والموارنة، وهي مطابقة أكّدها بحماس كبير كل من البطريرك الدويهي والمطران الدبس والأب بطرس ضو، ورفضها الأسقف يوسف دريان في دراسة تميّزت بالموضوعية والروح العلمية المتجردة (راجع في ما بعد ص ٥١ ـ ١١٦).

وتدخّل في هذا الجدل الذي استمر طوال الربع الأخير من القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين عدد من المستشرقين وأعضاء الإرساليات الكاثوليكية الأجنبية، كان أبرزهم الآباء: هنري لامنس، ولويس شيخو، وأنستاس الكرملي، وفرديناند توتل وغيرهم. وقد تميّزت أبحاث هؤلاء المؤرخين، وجميعهم من رجال الإكليروس كما هو واضح، بالروح الجدية على الرغم من بروز مفارقات كبرى بينهم في التقييم وتباين في النتائج، وتباعد عميق مع دراسات وأبحاث المؤرخين الإغريق واللاتين، وكذلك مع دراسات وأبحاث المؤرخين الأوروبيين: فاسيلييف (Vasiliev)، بروكلمان (Brockelman)، تيودور نولدكه (Theodor Noldeke)، مارسييه (G. Marçais)، ديل (Diehl)، راديه (Radet)، أنكتيل - ديبرون (Anquetil-Duperron) وبورنوف (Burnouf)، وغيرشمان (Ghirshman)، وشابيه (Chapet)، وفيليه (Vellay) وغيرهم...

وسنأتي بالتفصيل على هذه الدراسات ومضمونها وتقييمنا لها في فصول هذا الكتاب.

* * *

بعد انتهائي من مطالعة هذه الكتب التي تكرّم الدكتور ألفرد خوري مشكوراً بوضعها في تصرفي، كما أشرت سابقاً، عقدت اجتماعات عديدة معه لتقييم ما كنت قد توصلت إليه من نتائج. وكان الحصاد غنياً على الرغم مما لمست في هذه الكتب من تضارب في وجهات النظر، وتناقض بين المصادر، وفراغ في تعاقب الأحداث كانت تمتد في بعض الأحيان أجيالاً عديدة.

ولعلّ أبرز نقاط هذا الجدل، الذي استمر كما قلنا طوال خمسة عقود، تلك المطابقة بين الموارنة والمردائيين (المردة) التي أكّد عليها، كما قلنا، البطريرك الدويهي والمطران الدبس والأب بطرس ضو في المدة الأخيرة، وغيرهم من الذين تناولوا بالبحث هذا الموضوع بحيث أصبحت هذه المطابقة، بنظرهم، إحدى ثوابت تاريخ لبنان المعاصر، وتأصّلت بقوة في ذاكرة عدد كبير من أفراد الشعب الماروني، ولا سيما المتسيّسين منهم، ورفضها كثير من رجال الفكر الموارنة وعلى رأسهم المطران يوسف دريان، وبعض آباء الكنيسة اللاتينية وفي طليعتهم المستشرق الأب هنري لامنس اليسوعي الذين اعتبروا أن المردائيين (المردة) والموارنة شعبان مختلفان لا تجمع بينهما أية رابطة إتنية، أو لغوية، أو مذهبية، وإن كانا ينتميان معاً إلى الديانة المسيحية.

بعد تفكير عميق في هذا الموضوع، ومناقشة جميع جوانبه مع

الصديق الدكتور ألفرد خوري، وجدت أن مصادره الراهنة لا تكفي لتكون موضوعاً لأطروحة دكتوراه الدولة في التاريخ في جامعة السوربون، إذ كان عليّ، فيما لو تولّيته، أن أعتمد، بناء على طلب أساتذتي، على مصادر جديدة مخطوطة بالدرجة الأولى وبالأفضلية على غيرها من المصادر المطبوعة. وتحقيقاً لذلك، كان يتوجب عليّ بالتالي دراسة اللغتين الإغريقية القديمة واللاتينية وبعض اللغات السامية ومنها السريانية، وهي اللغات التي عالج فيها عدد من المؤرخين مسألة المردائيين وعلاقاتهم بالجراجمة والموارنة.

لم يكن لديَّ الوقت للسير في ركَاب القافلة الجديدة من البحث التاريخي واللغوي، فقد كانت مدة إقامتي في باريس محدودة زمنياً وكنت في سباق مع الأيام بعد أن كلّفت من قبل الأمير موريس شهاب، المدير العام للآثار آنذاك، بجمع الوثائق الدبلوماسية والقنصلية المتعلقة بتاريخ لبنان(٢). وكانت هذه المهمة تأخذ، إلى جانب تحضيري شهادة الدكتوراه، الأولوية على غيرها. لهذه الأسباب مجتمعة، عدلت عن موضوع المردائيين. على أن أعود إليه في وقت لاحق. واكتفيت يومئذ بوضع دراسة مختصرة عنه نشرتها كملحق لكتابي بالفرنسية «تاريخ لبنان من القرن السابع عشر حتى اليوم. الجزء الأول»(٣)، اعتمدت فيها على ما جمعته من المعلومات

---

(٢) Adel Ismaïl, Documents Diplomatiques et Consulaires relatifs à l'histoire du Liban... 45vol. Beyrouth, 1975 - 1999.

- راجع في هذا الشأن: عادل إسماعيل، أزمة الفكر اللبناني في كتابة تاريخ لبنان وفي توثيقه، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت ١٩٩٧.

(٣) Adel Ismaïl, Histoire du Liban du XVII° siècle à nos jours. Tome I, Paris Maisonneuve Succ. 1955, pp.169 - 189.

التي أخذتها من كتب الإغريق واللاتين والسريان والعرب والمستشرقين، وكذلك دراسات المؤرخين اللبنانيين التي كان الدكتور ألفرد خوري وضعها بتصرّفي، وارتأيت أن أعود إلى معالجة هذا الموضوع بصورة مطوّلة وأكثر شمولية في دراسة باللغة العربية، أقدّمها اليوم إلى القراء. وقد حرصت على أن تكون هذه الدراسة موضوعية، شاملة، قدر الإمكان، بمصادرها، ومصاغة بأسلوب سهل على الرغم من الغموض والإبهام والتناقض الذي ما زال يكتنف بعض جوانب هذا الموضوع. وأردت من إصدار هذه الدراسة تأكيد مبدأ المشاركة الفكرية بين أهل العلم في كتابة تاريخ لبنان، وهو المبدأ الذي ما يزال يرفضه، مع الأسف، بعض الغلاة من أرباب المدرسة التقليدية ذات المنحى السلبي الانعزالي والاستعلائي الذين ما يزالون يعيشون في عقلية الماضي ويتجاهلون التطورات الهائلة التي عرفها بعمق وشمولية المجتمع اللبناني منذ أن نعِم لبنان بالسيادة والاستقلال وساوى الدستور بين أبنائه.

والحقيقة التي لا يستطيع أحد إنكارها هي أن الذين انصرفوا إلى معالجة هذا الموضوع كانوا جميعاً، طوال القرون الثلاثة السابقة، من أحبار الكنيسة المارونية وآباء الإرساليات الكاثوليكية الأجنبية؛ ولا علم لي أن أحداً من المدنيين من كافة الطوائف اللبنانية، دخل حلبة المناقشة التي دارت حوله(٤). وإن دلّ هذا على شيء، فعلى القدر

---

(٤) بعد الانتهاء من وضع هذه الدراسة، صدر في بيروت كتاب للدكتور جورج شلهوب بعنوان: Recherches sur les Mardaïtes - Garagima. Kaslik - Liban, 1999.
وقد وصلنا هذا الكتاب إلى باريس متأخراً. وهو كتاب موثّق، رصين، وبالمستوى الأكاديمي الجامعي. وأننا نأمل العودة إليه مستقبلاً.

الكبير من الاهتمام الذي أبداه رجال الإكليروس، وآباء الكنيسة المارونية منهم على وجه التخصيص، في وضع أسس كتابة تاريخ لبنان. وهكذا سجّل الموارنة على مسرح العمل التأريخي سبقاً على غيرهم من رجال الفكر والباحثين من الطوائف الأخرى. وكان نتاجهم الفكري هذا مساعداً على قيام الحركة الثقافية والتأليفية ونهضتها في لبنان والعالم العربي طوال القرنين الأخيرين.

ولكن الخطأ الكبير الذي ارتكبه هؤلاء المؤرخون هو أنهم عالجوا فقط تاريخ جبل لبنان وأبنائه، ولا سيما حقبة الإمارتين المعنية والشهابية، وتناسوا تماماً تاريخ المناطق الأخرى وأبنائها على الرغم من أهمية أحداثها الفكرية والاجتماعية والسياسية، وكأن تاريخ الجبل في نظرهم هو كل تاريخ لبنان. هذا بالإضافة إلى شتى الخرافات والأساطير التي أدخلت في أحداث هذا التاريخ بحيث أقامت، نتيجة حقبة طويلة من «غسل الدماغ»، حواجز عالية بين اللبنانيين، وأوجدت انفصاماً فكرياً في الشخصية اللبنانية. وسنوضح في هذا الكتاب ما أحيط بتاريخ المردائيين من خرافات وأساطير وأوهام لا يقبل بها المنطق ولا تقرّها أحكام التاريخ.

وقد حمل هذا الواقع بعض الغلاة على التأكيد على هذا الموقف والانطلاق منه، خطأ، إلى اعتبار تاريخ لبنان ملكاً لهم ولهم وحدهم، ووقفاً عليهم دون سواهم، متناسين أن العلم هو ملك للجميع، وأن التطور الفكري والثقافي والاجتماعي السريع الذي عرفه المجتمع اللبناني خلال القرن العشرين كان من شأنه أن يدفع بالأجيال الصاعدة من جميع الفئات والطوائف إلى المشاركة الفاعلة في هذه النهضة المباركة، لا سيما في حقل التاريخ الذي هو الجامع المشترك للثقافات الإنسانية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العقلية السلبية الإنزوائية بدأت تميل إلى الأفول نتيجة الوعي الشامل الذي بدأ يتجسّم في نفوس الجيل الطالع على الرغم من مكابرة أولئك الذين ما زالوا يرون في هذه المشاركة ذوباناً لشخصيتهم الطائفية بدل أن يعتبروها إنماءً لهذه الشخصية وعنصر توطيد واستقرار لكينونتها.

* * *

عندما أبلغت الصديق الدكتور ألفرد خوري قراري بالعزوف عن هذا الموضوع للأسباب اللغوية التي بيّنتها آنفاً، أجابني أنه موقف يتّسم بالواقعية وبالمنهجية العلمية السليمة، ثم أضاف: أتمنى أن لا تهمل في المستقبل العودة إلى بحث هذا الموضوع تعبيراً منك عن المشاركة الفاعلة الإيجابية في كتابة تاريخ لبنان وفي توثيقه. واستناداً إلى نصائح هذا الصديق الكريم وإلى ما زوّدني به من آراء ومستندات تنمّ عن ثقافته الإنسانية الشاملة، وضعت سابقاً بالفرنسية ملخصاً عنها، ويطيب لي اليوم أن أضيف إليها دراسة مفصلة باللغة العربية، كما استمريت في مشروعي الرئيسي القاضي بجمع الوثائق الدبلوماسية والقنصلية ثم نشرها على الرغم من المعارضة المصطنعة التي قام بها البعض للحؤول دون تحقيق هذا المشروع والتي بلغت، مع الأسف، حدّ التجني والتجريح[٥].

ولا غرو أن القصد من هذه الحملة هو الحؤول دون التجديد في مصادر تاريخ لبنان وإبقاؤه في إطاره الطائفي، الصراعي، الضيق.

---

(٥) راجع في هذا المجال: ـ عادل إسماعيل، أزمة الفكر اللبناني في كتابة تاريخ لبنان وفي توثيقه، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت ١٩٩٧.

وقد أردت من هذه الدراسة حول المردائيين أن تكون مادة حوار هادىء ومتجدّد بين المؤرخين اللبنانيين. وكان اختياري لهذا الموضوع، على ما فيه من غموض، ومن ضآلة في المصادر وتناقض فيما بينها، وصعوبة في البحث والتقصّي، تجربة أردتها أن تكون شاهداً على أن المؤرخ، إذا اعتمد أصول البحث العلمي المتجرّد، والتسامي الفكري والتسامح الثقافي قادر على الخروج من هذه القضايا الصعبة الشائكة بنتائج ايجابية تؤكد أهمية البحث العلمي وترفع تاريخ لبنان إلى المستوى السامي الذي نطمح جميعاً إليه.

باريس في ١٨ كانون الثاني السنة ٢٠٠٠

عادل إسماعيل

الباب الأول

انطلاق الجدل حول المردائيين

احياء النقاش
بين المؤرخين الموارنة وغيرهم من الإكليريكيين
حول الشعب المردائي

كان البطريرك الماروني اسطفان الدويهي[٦] أبرز المؤرخين اللبنانيين الذين أثاروا، في القرن السابع عشر، قضية المردائيين (المردة حسب الاصطلاح المعمول به في لبنان)[٧]. وكان هذا الموضوع قد أثير في السابق، وبشكل مقتضب، من قِبَل البطريرك يعقوب البردعي (٥٤١ ـ ٥٦٨)، منظّم الكنيسة المونوفيزية (اليعاقبة) في سوريا وغيرها من المناطق ذات اللسان السرياني، ومن قِبَل الأسقف يوسف سمعان السمعاني (١٦٨٧ ـ ١٧٦٨) والأسقف

(٦) هو أحد كبار بطاركة الموارنة، ولد في إهدن (لبنان الشمالي) سنة ١٦٣٠، درس علومه اللاهوتية في روما، وانتخب بطريركاً على الطائفة المارونية سنة ١٦٧٠. تميّز بشخصيته القوية، وبتبحّره في العلوم الدينية والأبحاث التاريخية. من مؤلفاته «منارة الأقداس»، «ردّ التهم»، «تاريخ الموارنة»، «تاريخ الأزمنة». توفي سنة ١٧٠٤.

(٧) نلفت نظر القارىء إلى أننا سنعمد في هذه الدراسة إلى استعمال كلمة «المردائيين» بوجه عام بدلاً من كلمة «المردة» إلا حين التحدث عن المصادر السريانية، وكلمة «المردائيتاي» حين التحدث عن المصادر اليونانية، وكلمة «المارديين» حين نأتي على ذكر المصادر الفارسية والميدية. وجميع هذه الكلمات مرادفة لكلمة «مردة» المستعملة في كتب ودراسات المؤرخين اللبنانيين.

إبراهيم الحاقلاني (١٦٠٥؟ ـ ١٦٦٤). ولكن الجدل حول هذا الموضوع لم يأخذ أهمية كبرى، لا سيما ما يتعلق منه بأصل هذا الشعب، وعقيدته، ولغته، وعلاقته بالموارنة، ودوره في الدفاع عن الامبراطورية البيزنطية، وحماية تخومها إلا في أواخر القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين. وقد برزت حوله، في تلك الحقبة، مجادلة علمية تميّزت بالرصانة والبحث التاريخي العميق، كان أبرز المشاركين فيها، بالإضافة إلى المستشرق اليسوعي هنري لامنس، أسقفان مارونيان كان لهما أثر كبير في كتابة تاريخ لبنان هما: المطران يوسف الدبس[٨] والمطران يوسف دريان[٩]. وقد دافع الأول بكثير من الحماس عن الأصل الماروني للمردائيين (المردة) واعتبرهم شعباً واحداً؛ وكان بذلك متفقاً مع البطريرك الدويهي، ومع التراث المتواتر والمتناقل بين الموارنة جيلاً بعد جيل[١٠].

أما المطران دريان فكان يعترض على المطابقة بين الموارنة والمردائيين (المردة) ولا يراها صحيحة، ويعتبر أنهما شعبان مختلفان عرقاً ولغةً ومذهباً. وكان المطران دريان متفقاً في هذا الموقف مع

(٨) يوسف الدبس، أسقف بيروت الماروني (١٨٣٣ ـ ١٩٠٧) وأحد أعلام النهضة في لبنان في القرن التاسع عشر. أسس «مدرسة الحكمة» في بيروت سنة ١٨٧٥، وله عدة مؤلفات ودراسات لاهوتية وتاريخية أبرزها «تاريخ سوريا» في عدة مجلدات.

(٩) يوسف دريان، أسقف الطائفة المارونية في مصر، له عدة مؤلفات في تاريخ لبنان والموارنة، منها كتاب «المردة، الجراجمة والموارنة»، بيروت ١٩٠٣. توفي سنة ١٩٢٠.

(١٠) راجع في هذا المجال مجلة «المشرق»، أعداد سنة ١٩٠٣.

المستشرق اليسوعي هنري لامنس[١١]، ولكنه اختلف معه حول المطابقة بين المردة والجراجمة، وكان لامنس يؤيّد هذا الرأي ويعتبر أن المردة والجراجمة شعب واحد بتسميتين مختلفتين[١٢]، معتمداً في ذلك على المستشرق الألماني الشهير تيودور نولدكه[١٣] (Theodor Noldeke) (راجع ما بعده ص ١٢٠ ـ ١٢٩) الذي كان يُعتبر مرجعاً مهماً في تاريخ العالم الإسلامي. إلا أن الأمر قد التبس عليه، كما يبدو، فوحّد بين هذين الشعبين واعتبرهما شعباً واحداً على الرغم من اختلاف التسمية واختلاف الأصل بينهما.

وامتدّ هذا النقاش في ما بعد إلى مؤرخين آخرين جلّهم من رجال الإكليروس نذكر أبرزهم الأب لويس شيخو والأب أنستاس الكرملي والأب فرديناند توتل والأب بطرس ضو.

ويتبيّن للقارىء أن الذين اهتموا بموضوع المردة وشاركوا في الجدل القائم حولهم، ووضعوا عنهم الأبحاث والدراسات كانوا جميعهم، حتى اليوم، من رجال الإكليروس، ولم يشاركهم في هذا الموضوع أحد من المدنيين مسيحيين كانوا أم مسلمين[١٤]. وهذا

(١١) مستشرق بلجيكي يسوعي (١٨٦٢ ـ ١٩٣٧)، اشتهر بأبحاثه التاريخية في الشؤون الإسلامية ولا سيما حول العهد الأموي. من أبرز مؤلفاته: «مهد الإسلام»، «مكة قبل الهجرة»، «الإسلام»، «خلافة معاوية»، «تاريخ سورية» و«تسريح الأبصار في ما يحتوي لبنان من الآثار». تولّى إدارة مجلة «المشرق» ردحاً من الزمن.

(١٢) راجع أبحاث الأب لامنس «المشرق» في بيروت لسنتي ١٩٠٢ و١٩٠٣، وفي جريدة «البشير» الصادرة عن جامعة القديس يوسف في بيروت لسنة ١٩٠٣، ومجلة «La Syrie» الجزء الأول، ص٨١ ـ ٨٣.

(١٣) من أبرز المستشرقين الألمان (١٨٦٣ ـ ١٩٣٠) وأوسعهم اطلاعاً في اللغات العربية والفارسية والسريانية. من أشهر كتبه «تاريخ القرآن».

(١٤) راجع ما قبله ص ١١ حاشية رقم ٤.

يدل على الأهمية الخاصة التي أحاط بها هذا الموضوع رجال الدين المسيحيون من لبنانيين وأجانب.

في هذا الجدل الذي دار حول أصل المردائيين وحرص بعضهم على دمجه بالموارنة، بقيت الأخطاء الشائعة راسخة مكانها، وتحولت مع الزمن إلى «حقائق» أرادها بعض هؤلاء المؤرخين أن تكون من أبرز «ثوابت» تاريخ لبنان في القرن السابع الميلادي. وقد رأى مؤرخون آخرون أنها تقوم على تفسير عاطفي أسطوري لا يستند إلى أي أساس تاريخي رصين. ومن هنا كان هذا الجدل بين فئة تعتبر الجراجمة والموارنة شعباً موحد الأصل واللغة والمذهب، بينما يرى آخرون، كما قلنا سابقاً، أنها شعوب متمايزة، من أصول عرقية مختلفة، ولغات غير متجانسة، ومذاهب متباينة لا يجمع بينها سوى الانتماء إلى عقيدة دينية واحدة هي النصرانية.

هذه هي الخطوط الكبرى للمجادلة التي قامت بين مؤرخين أعلام، فما هي المصادر التاريخية التي اعتمدوها لسبر غور هذا الموضوع؟ وما هي القيمة العلمية والتاريخية لهذه المصادر؟ هذا ما سنسعى إلى توضيحه في الفصول اللاحقة.

الباب الثاني

مصادر البحث حول المردائيين

الفصل الأول

المصادر اليونانية

كان تيوفانس (Théophanes) (٧٥٠ ـ ٨١٧) أبرز مؤرخ يوناني ذكر المردائيين ودعاهم «المردائيتاي» (Mardaïtaï) في كتابه «Chronologia» (تاريخ الأحداث الجارية). وقد أطلق عليهم هذا الاسم دون أن يذكر له أية صفة أو معنى، فقال إنهم جنود نصارى كانوا في خدمة الامبراطور البيزنطي، وإنهم محاربين أشدّاء «زرعوا الرعب في مختلف أنحاء المنطقة الممتدة من بيت المقدس إلى شمال سوريا» [!!]، ووصفهم بأنهم كانوا يشكلون «الجدار الفولاذي المنيع» (le mur d'airain) لحماية الامبراطورية البيزنطية ضد الزحف العربي القادم من الجنوب في أثناء الفتح، أي من البلاد السورية والعراق.

ويضيف تيوفانس، إثباتاً لأهمية دور هؤلاء المردائيتاي، إنهم كانوا مزعجين جداً للدولة العربية مما حمل الخليفتين الأمويين الكبيرين معاوية بن أبي سفيان[١٥] وعبدالملك بن مروان[١٦] على أن يقترح كل منهما، حين تولّى شؤون الحكم، على قيصر الروم عقد اتفاقات معه تعهّد فيها كل من الخليفتين، حسب قول تيوفانس، الامتناع لمدة ثلاثين سنة [!!] عن محاصرة القسطنطينية، عاصمة الامبراطورية، والتخلّي لقيصر الروم عن نصف خراج جزيرة قبرس، وبلاد أرمينيا وأيبيريا[١٧] أي المنطقة الواقعة جنوب القفقاس، وتعهدا بالإضافة إلى ذلك دفع مبلغ كبير من المال، وتقديم عدد من الخيول العربية الأصيلة، وإعتاق عدد معين من الأسرى البيزنطيين.

ما هي قيمة هذا المصدر اليوناني؟

---

(١٥) معاوية بن أبي سفيان، مؤسس الدولة الأموية، أسهم في فتح سوريا وأصبح والياً عليها في عهدي الخليفتين الراشدين عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان. قاتَل الإمام علي ابن أبي طالب في صفين (٣٧هـ ـ ٦٥٧م) وعمد إلى التحكيم فانتقلت إليه الخلافة بطريقة غير مألوفة. عرف معاوية بالحنكة والدهاء وسعة الأفق وبُعد النظر في السياسة. توفي في دمشق في السنة ٦٠هـ الموافقة ٦٨٠م.

(١٦) عبدالملك بن مروان، الخليفة الأموي الخامس. ولد في المدينة عام ٢٦هـ (٦٤٦م) وتوفي في دمشق عام ٨٦هـ (٧٠٥م). عرف عهده بتنظيم إدارات الدولة الأموية فعرّب دواوينها وصكّ لأول مرة النقود الذهبية باسمها.

(١٧) درج عدد من المؤرخين على الخلط بين إيبيريا (Ibérie) الواقعة جنوب القفقاس في آسيا الغربية، وشبه الجزيرة الإيبيرية (Péninsule Ibérique) الواقعة جنوب غرب أوروبا والتي تشكل إسبانيا والبرتغال. ولسنا في حاجة إلى التأكيد أن العرب لم يكونوا قد دخلوا بعد إلى تلك المنطقة (النصف الثاني من القرن السابع الميلادي) وأن دخولهم إليها بقيادة طارق بن زياد قد تمّ ابتداء من العام ٧١١ ميلادية. وما كنا بحاجة إلى التذكير بهذه المسألة البديهية لولا أن هذا الخطأ الكبير ما يزال يصدر عن عدد من المؤرخين.

مما لا شك فيه أن هذا المصدر اليوناني هو الأهم فيما يتعلق بالمردائيين فهو، أولاً، الأكثر قرباً من الأحداث لأنه كُتب بعدها بفترة قصيرة نسبياً، أي بعد مائة وثلاثين سنة من حصولها، وثانياً أنه يستمد معلوماته من الوثائق الرسمية التي أفاد منها تيوفانس في وضع كتابه «كرونولوجيا» كما كان شائعاً لدى مؤرخي بيزنطة السابقين. وما يجدر ذكره، ثالثاً، في هذا المجال، هو دقة هذا المصدر في ذكر أسماء الأعلام وتقيّده بحرفيتها طبقاً لما كانت عليه في اللغة اليونانية القديمة المستعملة في تلك الحقبات.

وتحدد هذه المصادر اليونانية هوية المردائيتاي بأنهم إسم واحد لشعب واحد، وبالتالي ليس لهذا الشعب إسم آخر، وأن لا مرادف لهذا الإسم، ولا معنى وضعي له، وأن المردائيتاي هؤلاء، جنود يقاتلون لحساب قيصر الروم، وخاضعون خضوعاً تاماً لإرادته بدليل أنهم نفّذوا، دون أي اعتراض، تعليماته بمغادرة مناطقهم في جبال لبنان والمواقع المجاورة، وقبلوا أن ينتشروا في مناطق بعيدة عن حدود الدولة العربية، وذابوا بعد ذلك في شعوبها (راجع ما بعده ص٢٩ ـ ٣٣).

إلا أنه يشوب هذا المصدر اليوناني المتمثل بالمؤرخ تيوفانس، بعض اللاموضوعية لما يتضمن، في عدد من جوانبه وتعليقاته، من مغالاة ومغالطات.

ويبدو أن مؤرخ بيزنطة قد أراد من المغالاة في بعض أقواله التأكيد على قوة المردائيتاي وشدّة بأسهم، ومدى خطورتهم على الدولة العربية الناشئة، وأنهم كانوا يشكّلون، حسب رأيه، في المنطقة الممتدة من بيت المقدس إلى أنطاكيا [!!] أي في قلب

حدود الدولة الأموية وعلى بُعد أميال من عاصمتها دمشق، قوة ضاربة مرعبة [!!].

ما قيمة هذه الأقوال؟

إن المغالاة في هذا الكلام واضحة استناداً إلى الأدلة التالية:

١ - القول إن كلاً من معاوية وعبدالملك بن مروان اقترح الامتناع عن محاصرة القسطنطينية لمدة ثلاثين سنة يتنافى مع القواعد والتقاليد والعادات المتبعة آنذاك في التعامل بين الدول والتي تقوم على أن لا أحداً من الملوك والأباطرة كان يلزم خَلَفه بمواقفه السياسية. فرؤساء الدول، في تلك العصور، كانوا، في الاتفاقات الدولية التي يعقدونها، يُلزمون أنفسهم فقط بمضمونها، وكانت تجدد تلك الاتفاقات مع خلفائهم إذا أراد هؤلاء تجديدها، وتعتبر لاغية إذا ارتأوا غير ذلك. ولنا أمثلة عديدة على هذا الوضع في نصوص «الامتيازات الأجنبية» التي منحها سلاطين بني عثمان للدولة الفرنسية ابتداءً من السنة ١٥٣٥، وتلتها «إمتيازات» أخرى أعطيت لبريطانيا والبندقية وهولندا وإسبانيا فيما بعد. فقد كانت هذه الإمتيازات محصورة فقط بعهد السلطان الذي منحها، ولم تكن تلزم بالتالي خلفاءه. ولم يصبح هذا الإلزام ساري المفعول إلا ابتداءً من أواسط القرن الثامن عشر. وحتى منذ ذلك التاريخ لم يكن معظم الملوك حريصين على التقيّد به.

٢ - إن قول تيوفانس إن الخليفتين الأمويين الكبيرين معاوية وعبدالملك اقترحا الامتناع عن محاصر القسطنطينية طوال تلك المدة الطويلة (٣٠ سنة) يخالف تماماً الواقع الذي كان قائماً على سياسة الفتح التي التزمها كل منهما. وكان في رأس هذه السياسة الاستمرار

في التوسع في مناطق المتوسط وآسيا الصغرى وما وراءهما في بلاد القفقاس وآسيا الوسطى، وإضعاف الدولة البيزنطية، وشدّ الحصار البحري على عاصمتها القسطنطينية، وكان معاوية قد حاصرها مراراً. وأهم حصار لها امتد ست سنوات من السنة ٦٧٢ إلى السنة ٦٧٨، وتبعته حصارات أخرى متتالية. وهذا يدل على عدم صحة أقوال تيوفانس بتعهّد الخليفة الأموي عدم محاصرة عاصمة الروم مدة ثلاثين سنة.

٣ - قول تيوفانس إن الخليفة الأموي اقترح على الامبراطور أن يتنازل له عن نصف خراج أرمينيا وإيبيريا (في جنوب القفقاس) يدلّ على أن هذه المناطق كانت خاضعة للحكم العربي، وهي، كما هو معروف، بلاد جبلية وعرة المسالك، كثيفة السكان وبعيدة مئات الأميال عن عاصمة الخلافة دمشق. والسؤال الذي يتبادر إلى أذهان المؤرخين كيف أن الجيوش الأموية، التي تمكنت من إخضاع أرمينيا وإيبيريا، والمناطق الجبلية في آسيا الصغرى وبلاد فارس وخراسان (أفغانستان اليوم)، وهي كما قلنا مناطق تتميّز في تعاريج وديانها وارتفاع جبالها وصعوبة مسالكها، والبعيدة عن قواعد تموين الحملات العسكرية للجيوش العربية، وأن تلك الجيوش ذاتها كانت عاجزة، حسب قول تيوفانس، عن القضاء على حركة المردائيتاي بأعدادهم القليلة وتمركزهم في سفوح جبال لبنان وفلسطين على مسافة قريبة من عاصمة الخلافة دمشق حيث قواعد التجمعات الكثيفة للجيش الأموي؟!!

إنها أسئلة تستحق الدرس والاهتمام وسنسعى إلى توضيحها في الصفحات المقبلة.

ومن أجل ذلك لا بد لنا من إبراز مضمون الاتفاقات التي عقدت بين الخلفاء الأمويين والأباطرة الروم، لمعرفة مضمونها وطبيعتها والأسباب التي دعت الحاكم العربي إلى القبول بها.

من المعروف أن ثلاثة اتفاقات عقدت بين السنة ٥٩هـ/ ٦٧٨م والسنة ٧٠هـ/ ٦٩٠م، بين الخلفاء الأمويين وأباطرة الروم. وقد تضمنت هذه الاتفاقات شروطاً تعاظمت تدريجياً بتفاقم الضغوط على الدولة الأموية الناشئة: الداخلية في شبه الجزيرة العربية والعراق من قِبَل الفئات الإسلامية المعارضة للخلافة الأموية، والخارجية من قبل بيزنطة وحلفائها في أوروبا والمتوسط وآسيا الصغرى وبلاد القفقاس.

١ ـ اتفاق معاوية ـ قسطنطين الرابع اللحياني سنة (٥٩هـ/ ٦٧٨م)[١٨]، ويقضي بتعهد الخليفة السفياني أن يدفع سنوياً إلى قيصر الروم ثلاثة آلاف قطعة بيزنطية ذهباً وخمسين حصاناً أصيلاً، ويطلق سراح خمسين أسيراً رومياً. وقد قَبِل السفياني الكبير هذه الشروط واعتبرها غير فادحة لينصرف إلى تركيز دعائم دولته الناشئة، والتفرغ إلى القضاء على خصومه في شبه الجزيرة العربية والعراق. ولم يكن معاوية، من جهة أخرى، يعتبر حملات المردائيتاي ذات خطورة كبيرة على دولته.

(١٨) قسطنطين الرابع (٦٤٨ ـ ٦٨٥)، امبراطور بيزنطة من سنة ٦٦٨ إلى سنة ٦٨٥. تمكن من فك حصار الأسطول العربي عن القسطنطينية الذي استمر ست سنوات (٦٧٢ ـ ٦٧٨)، وعرف باللحياني لأنه توجه إلى صقلية دون لحية ثم عاد منها حاملاً لحية كثيفة مسترسلة. راجع في هذا الشأن: البطريرك اسطفان الدويهي. تاريخ الأزمنة، ص٢٩.

ومدّد هذا الاتفاق في عهد إبنه يزيد[١٩] حين تولّى شؤون الخلافة، ثم مروان بن الحكم[٢٠] من بعده، فنفّذا هذه الإلتزامات.

٢ ـ اتفاق عبدالملك ـ جوستنيانوس الثاني سنة ٦٥هـ/ ٦٨٥م[٢١]. كان التزام الخليفة المرواني في هذا الاتفاق بثمن أكثر ارتفاعاً من الاتفاق السابق، إذ تعهّد بموجبه أن يقدّم سنوياً لامبراطور الروم ٣٦٥٠٠٠ قطعة نقدية ذهباً (Nummos) و٣٦٥ حصاناً عربياً أصيلاً، ويطلق سراح ٣٦٥ أسيراً رومياً.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يأتِ في بنود هذين الاتفاقين الرئيسيين أي ذكر للمردائيتاي، كما جاء في كتاب «كرونولوجيا» لتيوفانس. وهذا أمر مهم جداً، ويدل على أن الخليفتين معاوية وعبدالملك لم يكونا يعتبران المردائيتاي ذوي خطورة على الدولة الأموية.

٣ ـ اتفاق عبدالملك ـ جوستينيانوس الثاني سنة ٦٩/ ٧٠هـ(؟) ٦٨٩/ ٦٩٠م(؟) تعهّد الخليفة الأموي فيه بأن يقدِم كل يوم جمعة أي

(١٩) يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، ثاني الخلفاء الأمويين (٢٥ ـ ٦٤هـ؛ ٦٤٥ ـ ٧٨٣م) شارك في أثناء خلافة والده معاوية في حملة بحرية على القسطنطينية (٦٦٩م). وفي عهده جرت معركة كربلاء (٦١هـ؛ ٧٨٠م) حيث قتل الحسين بن علي.

(٢٠) مروان بن الحكم (٢ ـ ٦٥هـ؛ ٦٢٣ ـ ٦٨٥م). رابع الخلفاء الأمويين، وأول الخلفاء المروانيين. نظّم الدولة الأموية وضبط المقاييس والموازين. شارك في معركة الجمل ضد الإمام علي بن أبي طالب (٣٦هـ؛ ٦٥٦م).

(٢١) هو الامبراطور جوستينيانوس الثاني الملقب بالمجدوع الأنف، الأخرم (Justinien Rhinotmète). تولّى الحكم على مرحلتين: الأولى من سنة ٦٨٥ إلى سنة ٦٩٥، حيث اضطر إلى التنازل عن العرش على أثر ثورات شعبية عليه. وقد أعيد إلى سدّة الحكم من سنة ٧٠٥ إلى سنة ٧١١ بدعم عسكري قوي من البلغاريين. تعاون مع الأمويين واتفق معهم على تقاسم خراج قبرس وأرمينيا وجورجيا، ثم اضطر =

أسبوعياً (راجع ما بعده ص٦١ ـ ٦٤) إلى قيصر الروم ألف قطعة ذهبية وحصاناً أصيلاً ويطلق سراح أسير رومي واحد، بالإضافة إلى نصف خراج جزيرة قبرس، ومنطقتي أرمينيا وإيبيريا، حسب ما جاء في كتاب تيوفانس الآنف الذكر[٢٢]، وذلك لقاء «وضع حد لاعتداءات المردائيتاي ولأعمالهم التخريبية».

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الاتفاقات الثلاثة تدعونا إلى التأمّل والتفكير بمضمونها وطبيعتها. ويمكن أن نستخلص منها النتائج التالية:

١ ـ نجد في الاتفاقين الأولين أن أربعة خلفاء أمويين كباراً (معاوية، يزيد، مروان بن الحكم وعبد الملك بن مروان) أعطوا كثيراً لامبراطور الروم دون أن يتلقوا شيئاً منه، حسب ما جاء في كتاب تيوفانس. وهذا أمر مستغرب وغير طبيعي، وليس هناك رئيس دولة يعطي كثيراً ولا يأخذ شيئاً، إلا إذا كان مغلوباً على أمره. ولم يكن هذا وضع الخلفاء الأمويين ولا سيما معاوية بن أبي سفيان ومروان بن الحكم، وولده عبدالملك الذين كانوا مرهوبي الجانب وأقوياء بجيوشهم المنتصرة التي تتسابق جحافلها في فتح بلدان نائية وعرة الجبال صعبة المسالك في آسيا والشمال الإفريقي.

هل كان تيوفانس يجهل هذه الأمور فلم يأت على ذكرها؟ إنه أمر مستبعد لأن مؤرخ بيزنطة أثبت في كتابه «كرونولوجيا» أنه على

= إلى دفع الجزية لهم نتيجة لتكاثر الثورات الداخلية عليه والتي انتهت بجدع أنفه ونفيه إلى خارج البلاد.

(٢٢) تيوفانس: «كرونولوجيا»، ص ٣٠٥.

اطلاع واسع وعميق على أحداث تلك الحقبة، أم أنه امتنع عمداً عن ذكرها ليثبت ضعف الدولة الأموية في مجابهة قوات الروم؟ فإذا كان الأمر كذلك، فإن تيوفانس يفقد عندئذ صدقيته كمؤرخ للدولة البيزنطية، وكمصدر أساسي في تاريخ العلاقات بين العرب والروم، لأن واقع الدولة الأموية آنذاك، ولا سيما في عهدي معاوية وعبدالملك، كان غير ذلك تماماً، إذ كانت الدولة العربية في عهديهما مهيبة الجانب بخاصة في عهد عبدالملك الذي ركّز دعائمها الإدارية والسياسية والمالية بما يضمن لها القوة، والتفوّق على جيرانها. وقد سجلت جيوشه انتصارات ساحقة في الفتوحات عبر آسيا الصغرى ومناطق القفقاس وما وراءهما، وتقدماً واسعاً في الداخل الإفريقي وعلى شواطىء المغرب العربي الكبير.

٢ ـ أما في ما يتعلق بالإتفاق الثالث، فيقول تيوفانس إن الخليفة عبدالملك لم يطلب لقاء إلتزاماته الأسبوعية الباهظة في اتفاقه مع جوستينيانوس الثاني الأخرم سوى «وضع حد لاعتداءات المردائيتاي». ومن يتعمق في دراسة تاريخ هذا الخليفة الأموي وسياسته ودهائه في معالجة الشؤون الخارجية للدولة العربية الناشئة، يدرك أنه بالتزامه الأسبوعي في اتفاقه مع قيصر الروم كان يضمر في قرارة نفسه تحقيق أمور أخرى، منها عزمه على نقض الاتفاق في الوقت الذي يشعر فيه أنه لم يعد في حاجة إلى «استرضاء» القيصر، فلا ينتظر آخر السنة لنقضه. وهذا ما فعله فوراً بعد نقل المردائيتاي من جبل لبنان وتشتيتهم في شتى أصقاع الامبراطورية البيزنطية (راجع ما بعده ص٣٢).

٣ ـ لقد أثبت تطور الأحداث أن عبدالملك كان مصيباً في

سياسته. ذلك أن جوستينيانوس الثاني كان عازماً على الوفاء بتعهداته تجاه الخليفة العربي، ليس فقط لقاء المكاسب السخية التي نالها منه وإنما أيضاً لرغبته في التقرّب من الدولة العربية بغية الإنصراف إلى تركيز حكمه ووضع حد للثورات التي بدأت تواجهه نتيجة إقدامه على زيادة الضرائب، وسوء إدارته شؤون الدولة، وإلى الأوضاع الدينية المتفاقمة داخل الامبراطورية. وكان جوستينيانوس يخشى، من جهة أخرى، أن لا يستطيع الوفاء بالتزاماته تجاه العرب فتتفاقم أوضاعه داخلياً وعلى الحدود. لذا قرر، استجابة لسياسة المسالمة هذه، وتحقيقاً لرغبات الخليفة المرواني الكبير، حل مسألة أتباعه المردائيتاي حلاً جذرياً ونهائياً، فنقل، حسب قول تيوفانس نفسه، إثني عشر ألف مقاتل منهم مع عائلاتهم من جبال لبنان وبعض المناطق السورية، ووزعهم في عدد من مقاطعات الامبراطورية ولا سيما في تراقيا (Thrace) وأرمينيا (Arménie)، وجزر البيلوبونيز (Péloponnèse)، وسيفالونيا (Céphalonie)، وإيبيريا (Ibéria) وبامفيليا (Pamphilie) [٢٣]. وقد حافظ هؤلاء، في بلدان منفاهم ولفترة طويلة، على إسمهم الأصلي «مردائيتاي» وذلك قبل أن يذوبوا كلياً في أوساط سكانها الأصليين.

ويقدّر مؤرخو بيزنطة أن عدد المقاتلين المردائيتاي (١٢ ألفاً) وعائلاتهم الذين تمّ سحبهم من لبنان والمناطق المجاورة كان بحدود ثلاثين ألفاً وأكثر (أي بمعدل شخصين إلى ثلاثة أشخاص مع كل مقاتل أي زوجة وولدين)، مما يحمل هؤلاء المؤرخين على الاعتقاد

(٢٣) تيوفانس: «كرونولوجيا»، ص ٢٩٥ - ٢٩٦، ٣٠٢ - ٣٠٣. راجع أيضاً:
DIEHL et G. Marçais. Le Monde Oriental. H.G. pp.241, 244.

أن الجبل اللبناني فرغ إلى حد كبير وبشكل شبه كامل من أبناء هذا الشعب المقاتل. أما الذين بقوا في جبل لبنان، وهم قلة، فذابوا في المحيط الذي عاشوا فيه ولا سيما بين الروم الأرثوذكس والموارنة لانتمائهم جميعاً إلى العقيدة النصرانية، على الرغم من الاختلاف القائم بينهم في المذهب واللغة والعادات والتقاليد (رجع ما بعده ص١٦٥ - ١٦٧).

٤ - هذا التدبير الخطير الذي أقدم عليه جوستينيانوس الثاني أثار حفيظة تيوفانس فاتّهم الامبرطور بأنه هدم بنفسه «الجدار الفولاذي المنيع» (le mur d'airain) الذي كان يحمي الامبراطورية، وذهب إلى أبعد من ذلك فاتّهم القيصر بالجبن، وأن عمله هذا كان بمثابة «الخيانة العظمى» لعرشه ولشعبه. ولا غرو أن كره تيوفانس لجوستينيانوس الأخرم يفسر إلى حد كبير تلك المغالاة التي نشهدها لديه. وقد حرص هذا المؤرخ في كتابه «كرونولوجيا» الآنف الذكر على الإشارة مراراً وتكراراً إلى أن هؤلاء المردائيتاي كانوا حماة الامبراطورية الأشداء، وأنهم كانوا وحدهم القادرين، من بين جيش الروم، على إيقاف تقدّم العرب وتهديد قواعدهم من الداخل.

أمام موقف تيوفانس السلبي هذا من القيصر جوستينيانوس الثاني، وهو موقف يتميز، كما ذكرنا، بالعداء وبالمغالاة حول أخطار المردائيتاي على الدولة العربية، هل ينبغي علينا أن نجد لمؤرخ بيزنطة أسباباً تخفيفية فنعتقد مرة أخرى أنه كان غير مطلع بشكل جيد ووافٍ على أوضاع الامبراطورية البيزنطية في تلك الحقبة وعلى الأوضاع الحقيقية للدولة العربية من حيث قواتها المسلحة وإمكاناتها الاقتصادية الكبيرة التي جاءت نتيجة اتساع فتوحاتها في آسيا وأفريقيا

وبلاد الأندلس؟ إننا، كما ذكرنا سابقاً، لا نميل إلى هذا الاعتقاد، فكتاب تيوفانس «كرونولوجيا» غني بالمعلومات التي حصل عليها، كما يبدو، من مصادر رسمية وذات ثقة، ويدل على أن هذا المؤرخ كان على اطلاع واسع على شؤون بيزنطة وعلاقاتها مع جيرانها العرب والأوروبيين.

٥ ـ ويحق للباحث أن يستنتج من تطور الأحداث في الشكل الذي ذكرناه، حكمة الخليفة عبدالملك وبُعد نظره في السياسة وأنه خرج الرابح الأكبر من اتفاقه المكلف مع جوستينيانوس الثاني، ويُفهم أيضاً لماذا حرص المرواني الكبير على جعل التزاماته في هذا الاتفاق أسبوعية وليس سنوية كما جرى مع الخلفاء الأمويين الذين سبقوه.

٦ ـ وما يلفت النظر في شأن الاتفاق الثالث المبيّن أعلاه، أن مؤرخي بيزنطة والعرب كانوا مجمعين على أن تعهّد عبدالملك كان أسبوعياً، وتحديداً في كل «يوم جمعة». ونلاحظ أن بعض مؤرخي الموارنة الإكليريكيين ذكروا المدة بشكل محرّف فأسقطوا كلمة «جمعة» من النص الأصلي وأصبح «كل يوم». من أسقط هذه الكلمة؟ وهل أسقطت خطأً أم عمداً؟ لا ندري. وسنعود إلى هذا الموضوع في فصل لاحق (راجع فيما بعد ص٦١ ـ ٦٣).

٧ ـ ولعلّ أبرز ما ذُكر من تقييم وتعليق حول هذه الاتفاقات وما سبقها ولحقها من مداولات، ما يعود إلى «شهادة» ذات أهمية كبرى صدرت عن مؤرخ كبير هو أنستاز المكتبي (Anastase le Bibliothécaire) (٨١٥ ـ ٨٧٨) الذي قام بشرح مؤلفات تيوفانس والتعليق عليها إذ قال، كما ذكر فاسيليف في كتابه المرجع، «تاريخ الامبراطورية البيزنطية»: «إن هؤلاء المردائيتاي لم يكونوا يتلقون أية

رواتب أو مساعدات من الامبراطور البيزنطي». وهذا يدل، على حد قول فاسيلييف، أنهم كانوا مستقرين في جبل لبنان منذ زمن طويل أي ما قبل الفتح العربي[٢٤]، أو بتعبير آخر أنه جيء بهم إلى هذه المنطقة وإلى المناطق الجبلية الأخرى في بلاد الشام يوم كانت هذه البلاد تحت الحكم البيزنطي المباشر، وأنهم لم يرسلوا بالتالي إلى لبنان لمجابهة الجيوش الأموية وعرقلة زحفها وإيقافه، كما يدّعي كثير من المؤرخين الموارنة ولا سيما البطريرك الدويهي والمطران الدبس والأب بطرس ضو. وملاحظة أنستاز المكتبي هذه تقلب رأساً على عقب نظريات وتعليقات واستنتاجات هؤلاء المؤرخين (راجع ما بعده ص٦١ ـ ٦٤).

٨ ـ وأخيراً نود الاستنتاج من قراءة كتاب «كرونولوجيا» للمؤرخ تيوفانس، أن المردائيتاي شعب واحد، لا يحمل الا اسماً واحداً، ولا مرادف لهذا الإسم، ولا صفة له. هذا الاستنتاج من أقوال تيوفانس سيكون له أهمية كبرى في مناقشة نظريات البطريرك الدويهي، والأب لامنس والمؤرخ الألماني نولدكه، والمطران يوسف الدبس، والأب بطرس ضو حول أصل وتاريخ هؤلاء المردائيين (المردة) وحول إقامتهم الموقتة في بعض مناطق جبل لبنان، إذ يعتبر هؤلاء المؤرخون إسم المردائيين مرادفاً للموارنة وأن هذين الشعبين يشكلان شعباً واحداً باسمين مختلفين.

هذا كل ما يمكن أن نقوله الآن عن المصادر اليونانية المتعلقة بقضية المردائيين، (المردائيتاي؛ المردة)، وهي كما يبدو مصادر واضحة إذا استثنينا منها بعض المغالاة في تضخيم دور هؤلاء

(٢٤) راجع: VASILIEV. Histoire de l'Empire Byzantin. Tome I, p.285.

المحاربين في مجابهة التوسع العربي خلال النصف الثاني من القرن السابع الميلادي. ومن الممكن تفسير هذه المغالاة، كما قلنا، بالحقد الذي يكنّه تيوفانس لقيصر الروم جوستينيانوس الثاني لتشتيته هؤلاء المحاربين بعيداً عن حدود الدولة العربية.

الفصل الثاني

المصادر العربية

تتمثل هذه المصادر بكتابات المؤرخين والجغرافيين والرواة العرب. وكان أبرز من أثار هذا الموضوع مؤرخ الفتوحات العربية أحمد بن يحيى البلاذري[٢٥] في كتابيه «فتوح البلدان» و«أنساب الأشراف». وقد وضع مؤلَّفيه هذين بعد حوالى قرن من صدور كتاب «كرونولوجيا» لتيوفانس، وبعد حوالى مائتين وخمسين عاماً على الفتح العربي. فمن أي مصدر أخذ البلاذري معلوماته. وماذا يقول فيها؟ إنه يقول في كتابه الأهم «فتوح البلدان» (ص ١٨٩ ـ ١٩١) ما يلي:

---

(٢٥) ولد البلاذري في بغداد ودرس فيها الفقه وأنواع العلوم ولا سيما علوم التاريخ والأنساب. أشهر مؤلفاته في هذين الحقلين: «فتوح البلدان» وكتاب «أنساب الأشراف». يعتبر البلاذري من أبرز المؤرخين العرب، ومن كبار نقادهم واعتُرف له بصحة الرواية وصدق نقلها واستنادها. توفي في العام ٢٧٩هـ (٨٩٢م).

«حدّثني مشايخ من أهل انطاكية أن الجراجمة من مدينة على جبل اللكام عند معدن الزاج، فيما بين بيّاس وبوقا، يقال لها الجرجومة، وأن أمرهم كان في أيام استيلاء الروم على الشام وأنطاكية إلى بطريق أنطاكية وواليها. فلما قدم أبو عبيدة أنطاكية وفتحها لزموا مدينتهم وهمّوا باللّحاق بالروم إذ خافوا على أنفسهم، فلم ينتبه المسلمون لهم ولم ينبّهوا عليهم. ثم أن أهل أنطاكية نقضوا وغدروا، فوجّه إليهم أبو عبيدة من فَتَحها ثانية وولّاها بعد فتحها حبيب بن مسلمة الفهري. فغزا الجرجومة فلم يقاتله أهلها ولكنهم بدروا بطلب الأمان والصلح، فصالحوه على أن يكونوا أعواناً للمسلمين وعيوناً ومسالح في جبل اللكام، وأن لا يؤخذوا بالجزية، وأن ينفلوا أسلاب من يقتلون من عدوّ المسلمين إذا حضروا معهم حرباً في مغازيهم. ودخل من كان في مدينتهم، من تاجر وأجير وتابع من الأنباط وغيرهم وأهل القرى في هذا الصلح، فسمّوا الرواديف لأنهم تلوهم وليسوا منهم، ويقال أنهم جاؤوا بهم إلى عسكر المسلمين وهم أرداف لهم فسمّوا رواديف، فكان الجراجمة يستقيمون للولاة مرة ويعوجون أخرى فيكاتبون الروم ويمالئونهم.

«فلما كانت أيام ابن الزبير وموت مروان بن الحكم وطلب عبدالملك الخلافة بعده لتوليته إياه عهده، واستعداده للشخوص إلى العراق لمحاربة المصعب ابن الزبير، خرجت خيل للروم إلى جبل اللّكام وعليها قائد من قوّادهم، ثم صارت إلى لبنان وقد ضوت إليها جماعة كثيرة من الجراجمة وأنباط وعبيد أباق من عبيد المسلمين، فاضطر عبدالملك إلى أن صالحهم على ألف دينار في كل جمعة، وصالح طاغية الروم على مال يؤديه إليه لشغله عن محاربته وتخوفه أن [ص ١٩٠] يخرج إلى الشام فيغلب عليه.

«واقتدى في صلحه بمعاوية حين شغل بحرب أهل العراق فإنه صالحهم على أن يؤدّي إليهم مالاً وارتهن منهم رهناء وضعهم ببعلبك. ووافق ذلك أيضاً طلب عمرو بن سعيد بن العاص الخلافة وإغلاقه أبواب دمشق حين خرج عبدالملك منها فازداد شغلاً، وذلك في سنة سبعين.

«ثم أن عبدالملك وجّه إلى الرومي سحيم بن المهاجر فتلطف حتى

دخل متنكراً، فأظهر الممالأة له وتقرّب إليهم بذم عبدالملك وشتمه وتوهين أمره، حتى أمنه واغترّ به. ثم أنه انكفأ عليهم بقوم من موالي عبدالملك وجنده كان أعدّهم لمواقعته ورتّبهم بمكان عرفه. فقتله ومن كان معه من الروم، ونادى في سائر من ضوى إليه بالأمان.

«فتفرّق الجراجمة بقرى حمص ودمشق. ورجع أكثرهم إلى مدينتهم باللّكام وأتى الأنباط قراهم، فرجع العبيد إلى مواليهم.

«وكان ميمون الجرجماني عبداً رومياً للبنى أم الحكم أخت معاوية بن أبي سفيان وهم ثقفيون، وإنما نسب إلى الجراجمة لاختلاطه بهم وخروجه بجبل لبنان معهم. فبلغ عبدالملك عنه بأس وشجاعة فسأل مواليه أن يعتقوه ففعلوا. وقوّده على جماعة من الجند وصيّره بأنطاكية، فغزا مع مسلمة بن عبدالملك الطوّانة، وهو على ألف من أهل أنطاكية. فاستشهد بعد بلاء حسن وموقف مشهود. فغمّ عبدالملك مصابه وأغزى الروم جيشاً عظيماً طلباً بثأره.

«قالوا: ولما كانت سنة تسع وثمانين اجتمع الجراجمة إلى مدينتهم وأتاهم قوم من الروم من قبل الاسكندرونة وروسس. فوجّه الوليد بن عبدالملك إليهم مسلمة بن عبدالملك فأناخ عليهم في خلق من الخلق،* فافتتحها على أن [ص١٩١] ينزلوا بحيث أحبوا من الشام، ويجري على كل امرىء منهم ثمانية دنانير، وعلى عيالاتهم القوت من القمح والزيت، وهو مديان من قمح وقسطان من زيت، وعلى أن لا يُكرهوا ولا أحد من أولادهم ونسائهم على ترك النصرانية، وعلى أن يلبسوا لباس المسلمين، ولا يؤخذ منهم ولا من أولادهم ونسائهم جزية، وعلى أن يغزوا مع المسلمين فينفلوا أسلاب من يقتلونه مبارزة، وعلى أن يؤخذ من تجاراتهم وأموال موسريهم ما يؤخذ من أموال المسلمين. فأخرب مدينتهم وأنزلهم فأسكنهم جبل الحوار وسنح اللولون وعمق تيزين. وصار بعضهم إلى حمص ونزل بطريق الجرجومة في جماعة معه أنطاكية، ثم هرب إلى بلاد الروم.

«وقد كان بعض العمال ألزم الجراجمة بأنطاكية جزية رؤوسهم، فرفعوا ذلك إلى الواثق بالله رحمه الله وهو خليفة فأمر بإسقاطها عنهم.

«وحدّثني بعض من أثق به من الكتّاب أن المتوكل على الله رحمه الله أمر بأخذ الجزية من هؤلاء الجراجمة، وأن تجري عليهم الأرزاق، إذا كانوا ممن يستعان به في المسالح وغير ذلك».

أما في كتابه «أنساب الأشراف»[٢٦] فقال البلاذري عن الجراجمة ما يلي:

«قال: وأقبل طاغية الروم يريد الشام وخرج أيضاً قائد من قواد الضواحي في جبل اللّكام فاتبعه خلق من الجراجمة والأنباط وأباق عبيد المسلمين وغيرهم ثم صار إلى لبنان فأقبل عبدالملك مغذاً للسير حين أتاه كتاب [ص٣٠٠] لبنى أم الحكم بذلك، فلما ورد دمشق وجه حميد بن حريث بن بحدل الكلبي بهدايا وألطاف إلى طاغية الروم وكتب إليه معه يسأله الموادعة على أتاوة وأعطاه إياها كما فعل معاوية حين أراد إتيان العراق فقبل الطاغية الهدايا وما بذل له عبدالملك من الأتاوة وأعطاه الهناء من أبناء الروم، وصيّرهم ببعلبك وكان مع حميد أيضاً (كريب) بن أبرهة بن الصباح الحميري ووادع عبدالملك (الذين خرجوا) بلبنان وجعل لهم في كل جمعة ألف دينار فكنوا إلى ذلك ولم يعبثوا بفساد، ثم دسّ إليهم سحيم بن المهاجر فتلطف حتى وصل إلى رئيسهم متنكراً فأظهر ممالأته وتقرّب إليه بذمّ عبدالملك وشتمه ووعده أن يدلّه على عوراته وما هو خير له من الصلح الذي بذل له ثم عطف عليه هو وأصحابه غارون وغافلون بجيش من موالي عبدالملك وبني أمية وجند من ثقات جنده وكماتهم كان أعدهم لمحاربته وأكمنهم في مكان بالقرب منه خفي فقتل أولئك الروم وبشراً من الجراجمة وغيرهم ثم نادى بالأمان فيمن بقي من الجراجمة ومن سواهم فتفرقوا في قراهم ومواضعهم. فلما أصلح عبدالملك أموره استخلف ابنه الوليد على دمشق ومعه سعيد بن مالك بن بحدل، ويقال: إنه خلّف ابن أمّ الحكم أيضاً وأنفذ عبدالعزيز إلى مصر وسار إلى مسكن فقتل مصعب بن الزبير. وقال هشام قال الوليد: وقد سمعت أن خروج

(٢٦) البلاذري، أنساب الأشراف، ص ٢٩٩ - ٣٠٠.

هؤلاء الذين خرجوا بلبنان كان مع مخالفة عمر والأشدق وإغلاقه أبواب دمشق. وحديث ابن جناح أصحّ، وقال الوليد: وبلغني أن عبدالملك أمر فنودي من أتانا من العبيد يعني الذين كانوا مع أولئك القوم فهو حر وله أن نثبته في الديوان فانفضّ إليه خلق منهم فكانوا ممّن قاتل مع سحيم وأنه وفى لهم وجعل لهم ربعاً على حدة فهم يسمّون الفتيان إلى الآن».

أما المسعودي، فيعطي وصفاً طريفاً لوضع عبدالملك تجاه خصومه المسلمين في العراق والشام والجزيرة، وموقفه من قيصر الروم فيقول[٢٧]:

«وقد كان عبدالملك بن مروان سار إلى جيوش أهل الشام فنزل بطنان ينتظر ما يكون من أمر ابن زياد، فأتاه خبر مقتله ومقتل من كان معه وهزيمة الجيش بالليل، وأتاه في تلك الليلة خبر مقتل حبيش بن دلجة وكان على الجيش بالمدينة لحرب ابن الزبير، ثم جاءه (خبر) دخول ناتل ابن قيس فلسطين من قبل ابن الزبير ومسير مصعب بن الزبير من المدينة (ص٢٩٩) إلى فلسطين، ثم جاءه (خبر) مسير ملك الروم لاوى بن فكنط ونزوله المصيصة يريد الشام.

«ثم جاءه خبر دمشق وأن عبيدها وأوباشها ودعّارها قد خرجوا على أهلها ونزلوا الجبل [جبل لبنان]، ثم أتاه أن من في السجن بدمشق فتحوا السجن وخرجوا منه مكابرة، وأن خيل الأعراب أغارت على بلاد حمص وبعلبك والبقاع وغير ذلك مما نمي إليه من المفظعات في تلك الليلة، فلم يرَ عبدالملك في ليلة قبلها أشد ضحكاً ولا أحسن وجهاً ولا أبسط لساناً ولا أثبت جناناً منه تلك الليلة تجلداً وسياسة للملوك وترك إظهار الفشل وبعث بأموال وهدايا إلى ملك الروم فشغله وهادنه..».

أما المؤرخ والجغرافي ياقوت، فيوضح في كتابه «معجم

(٢٧) المسعودي، مروج الذهب، الجزء الثالث، ص ٢٩٨ - ٢٩٩.

البلدان»[٢٨]. علاقة العرب بالجراجمة بقوله:

«الجرجومة: مدينة يقال لأهلها الجراجمة، كانت على جبل اللكام، بالثغر الشامي عند معدن الزاج فيما بين بياس وبوقة قرب أنطاكية، والجراجمة جيل كان أمرهم في أيام استيلاء الروم أن خافوا على أنفسهم فلم يتنبّه المسلمون لهم. وولّى أبو عبيدة أنطاكية حبيب بن مسلمة الفهري فغزا الجرجومة، فصالحه أهلها على أن يكونوا أعواناً للمسلمين وعيوناً ومسالح في جبل اللّكام، وأن لا يؤخذوا بالجزية وأن يطلقوا أسلاب من يقتلونه من أعداء المسلمين إذا حضروا معهم حرباً، ودخل من كان معهم في مدينتهم من تاجر وأجير وتابع من الأنباط من أهل القرى ومن معهم في هذا الصلح فسموا الرواديف لأنهم تلوهم وليسوا منهم، ويقال: إنهم جاؤوا بهم إلى عسكر المسلمين وهم أرداف لهم، فسموا رواديف. وكان الجراجمة يستقيمون للولاة مرة ويعوجون أخرى فيكاتبون الروم ويمالئونهم على المسلمين. ولما [قرر] عبدالملك بن مروان محاربة مصعب بن الزبير خرج قوم إلى الشام مع ملك الروم فتفرقوا في نواحي الشام، وقد استعان المسلمون بالجراجمة في مواطن كثيرة في أيام بني أمية وبني العباس وأجروا عليهم الجرايات وعرفوا منهم المناصحة»[٢٩].

ولا مجال هنا لذكر جميع ما قاله المؤرخون العرب، ابن الأثير، ابن عساكر، النويري وغيرهم، فجميع أقوالهم تلتقي حول ثلاث نقاط أساسية هي:

١ ـ لا ذكر للمردائيين في كتبهم.

٢ ـ مصالحة عبدالملك مع قيصر الروم تعود أسبابها إلى إنشغال

---

(٢٨) ياقوت، معجم البلدان، الجزء الثاني، ص ١٢٣.

(٢٩) كما يقول اللبنانيون اليوم عن سكان بيروت بأنهم «بيارتة» وسكان صيدا أنهم «صيادنة» وسكان زحلة «زحالنة» أو على سكان المناطق الشرقية أنهم «شراقنة»، راجع في ما بعد ص١٢٤ هامش رقم ١٠٣.

الخليفة المرواني بالأمور الداخلية من أوبئة وأمراض، وأزمات اقتصادية وثورات عليه في العراق وشبه الجزيرة العربية.

٣ ـ إن الجراجمة كانوا بمثابة مرتزقة، تارة يحاربون إلى جانب الروم، وتارة إلى جانب العرب، وفي جميع الأحوال إلى جانب من يدفع لهم الأكثر.

ما هي قيمة هذه المصادر العربية؟

لا بد من التأكيد على أن هذه المصادر تعتمد بدورها، كالمصادر اليونانية، على تراث شفهي يعود لعدة أجيال. ولا يمكن لأي تراث شفهي أن يتسم بالدقة اللازمة لأنه يستمد معلوماته من الذكريات التي تتردد عبر السنين والأجيال فتختلط فيها الروايات، كما هو ثابت في تواريخ جميع بلدان العالم.

أما فيما يتعلق بالبلاذري الذي يعتبر من أبرز المصادر العربية حول المردائيين، وأكثرها أهمية فإنه يعود إلى مائتين وخمسين سنة بعد الفتح العربي لبلاد الشام، ونقل إلى المؤرخين العرب بعد أجيال عديدة متتالية، ووصل إلى مسمع البلاذري في القرن التاسع الميلادي عن طريق «شيوخ معمِّرين من أنطاكية»، ونعلم أن أسلافهم كانوا قد شهدوا سابقاً محنة الحملة العسكرية المزدوجة على بلاد أنطاكية ورعبها. ويبدو أن هؤلاء الانطاكيين لم يحتفظوا من تلك الأحداث إلا بذكرى مشوّهة عن جيرانهم وأبناء دينهم الجراجمة. وعلى الرغم من ذلك، فيمكننا أن نعتبر هذا الوضع شيئاً طبيعياً نظراً إلى الخلافات التي تقوم عادة بين الجيران. إلا أننا لا نستطيع إنكار أن المصدر الشفهي، ولا سيما إذا كان يعود لعشرة أجيال أو أكثر، لا

بد أن يسوده طابع الذاتية وعدم الدقة والالتباس، وتختلط فيه أحياناً الخرافة بالحقية فيلتبس أمرها. إلا أن مثل هذه الأمور لا تخفى على القارىء، ولا على المؤرخ الباحث الذي يرى من واجبه أن يكشف عنها ويبعد، ما أمكن، الملابسات والتناقضات التي تراكمت عليها عبر السنين.

ولكن يبقى صحيحاً القول أن المصدر العربي يحتوي على أمور مؤكدة وثابتة هي التالية:

١ ـ أن البلاذري والمؤرخين العرب الآخرين لم يأتوا مطلقاً على ذكر المردائيتاي الذين تحدث عنهم تيوفانس، واكتفوا بالتحدث عن ما أسموهم الجراجمة أبناء الجرجومة في جبل اللّكام.

٢ ـ أن هؤلاء الجراجمة كانوا أحياناً في خدمة الفاتح العربي كعيون وجواسيس، وأحياناً ينقلبون عليه ويتعاونون مع الروم.

٣ ـ وكما فعل البلاذري، فإننا لا نجد أي أثر للمردائيتاي لدى كبار الجغرافيين والمؤرخين العرب الآخرين كالمسعودي في كتابه «مروج الذهب ومعادن الجوهر»، وابن الأثير في كتابه «الكامل في التاريخ»، والطبري في «تاريخ الأمم والملوك»، والسيوطي في مؤلفاته الكثيرة، وياقوت في «معجم البلدان»، والواقدي في كتابه «فتوح الشام»، وابن عساكر في «تاريخ دمشق». فقد تحدثوا جميعاً عن الجراجمة. ولم يأتِ أحد منهم لا قولاً ولا تلميحاً على ذكر ما يسمى «المردائيتاي» الذين خصّهم وحدهم تيوفانس بكتابه الآنف الذكر.

أما المسألة التي تلفت النظر وتبقى موضع التساؤل والشكوك استناداً إلى هذه المصادر العربية فهي التالية:

إذا قبلنا جدلاً بنظرية لامنس أن الجراجمة هم المردائيتاي (المردة)، فمن حقنا عندئذ أن نتساءل كيف أن خليفة داهية، مهيب الجانب كعبدالملك بن مروان، يقبل بأن يضع «معاهدة سلام» مع الجراجمة كما يقول المطران الدبس والأب بطرس ضو، وهم، كما هو معروف، من أتباعه وجواسيسه وعملائه؟ وكيف يقبل أن يدفع لهم، أي لعملائه «جزية» ألف ليرة ذهبية في الأسبوع وكأنهم هم المنتصرون وهو المغلوب؟ مع العلم أنه كان قد أخضعهم بالقوة. نقول ذلك ونحن نعلم أن دفع هذا المبلغ وارد في اتفاق معروف بين الخليفة الأموي وقيصر الروم جوستينيانوس الثاني وليس مع الجراجمة أو أي فريق آخر لا يتسم بصفة الدولة. وقد قَبِل به الخليفة والتزم بتنفيذه لقيصر الروم وليس لأحد غيره، لقاء «الحد من اعتداءات المردائيتاي ومن أعمالهم التخريبية» على أساس أنهم أتباعه. ولا علاقة بالتالي للجراجمة، أتباع الخليفة الأموي وجواسيسه بهذا الاتفاق. ولذا يحق لنا القول أن هذه المزاعم هي أحد الأسباب التي نتجت عن الخلط بين المردة والجراجمة. وكان لامنس وبعض المؤرخين الموارنة قبله ضحية هذا الخلط، فوقعوا في خطأ لا مبرر له، وليس من أسباب تاريخية أو جغرافية أو لغوية تحمل المؤرخ على قبوله.

ومن جهة ثانية، فإن البلاذري لم يتحدّث عن «معاهدة سلام» بين الدولة الأموية والجراجمة، إنما قال «فاضطر عبدالملك [بن مروان] إلى أن صالحهم على ألف دينار في كل جمعة. . .». فكلمة صالحهم هي أقرب في معناها إلى «الاسترضاء» أو التسوية، أو الكسب، منها إلى كلمة «معاهدة» سلام أو «معاهدة» صلح ذات طابع

قانوني استمراري حسب أحكام القانون الدولي، والتي تعقد عادة بين الدول ذات السيادة وذات المؤسسات الرسمية الدائمة. فإذا تصالح أهل قرية على خلاف بينهم، فهذا لا يعني أنهم وضعوا «معاهدة صلح وسلام بينهم»، ولأمد دائم أو محدد.

والدليل على ذلك، ما قاله البلاذري نفسه: «إن أهل أنطاكية نقضوا وغدروا فوجَّه إليهم أبو عبيدة من فتحها ثانية، وولاّها بعد فتحها حبيب بن مسلمة الفهري، فغزا الجرجومة، فلم يقاتله أهلها، ولكنهم بادروا بطلب الصلح والأمان فصالحوه على أن يكونوا أعواناً للمسلمين وعيوناً ومسالح في جبل اللكام...».

فهذا الكلام يفيد أن كلمة «صالح» لا تعني على الإطلاق وضع معاهدة سلام، وإنما تشير إلى أن اتفاقاً قد تمّ بين الفريقين.

الفصل الثالث

المصادر السريانية

لم تظهر كلمة «مردة» كمرادف في اللغة العربية لكلمة مردائيتاي (Mardaïtaï) التي كان المؤرخ اليوناني تيوفانس قد أطلقها، في كتابه «كرونولوجيا»، إلا لدى المؤلفين السريان الذين جاؤوا بعد البلاذري. وكان أولهم أبو الفرج جرجس الياس غريغوريوس المعروف بابن العبري (باللاتينية Bar Hebroeus)[٣٠].

---

(٣٠) ابن العبري (١٢٢٦ - ١٢٨٦)، عالم في اللاهوت، مؤرخ وطبيب، وكاهن من أتباع الكنيسة اليعوقبية، رفع في السنة ١٢٦٤ إلى مرتبة كبير الأساقفة اليعاقبة. من مؤلفاته العديدة بالعربية كتاب «تاريخ مختصر الدول». لم يأتِ على ذكر المردة إلا في كتبه بالسريانية لأسباب كانت تفرضها عليه الظروف السياسية آنذاك في المنطقة نتيجة المجابهة العسكرية بين المماليك ودولة الفرنجة التي بدأت بالأفول.

ومن المحقق أن ابن العبري اعتمد في دراسته على المؤرخين الروم وعلى تيوفانس بصورة خاصة. وكان هذا العالم ضليعاً باللغة اليونانية بحكم تكوينه العلمي الطبي واللاهوتي خلافاً للمؤرخين العرب في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الذين اعتمدوا فقط على الدراسات المترجمة من اللغة اليونانية إلى العربية والتي كان قد وضعها المترجمون الأوائل.

وهكذا، أقدم ابن العبري على تعريب كلمة «مردائيتاي» اليونانية (Mardaïtaï) بكلمة «مردة»، وهي الصيغة الصوتية التي تتجاوب لفظاً مع الشكل العربي أو السرياني. ولا نعرف كيف يمكن لابن العبري أو لغيره من المؤرخين وعلماء اللغة بالعربية والسريانية أن ينقل هذه الكلمة إلى هاتين اللغتين بغير هذه الطريقة.

ونستنتج من ذلك أيضاً أن المصدر السرياني يلتقي بالمصدر اليوناني بل يختلط فيه ويعبّر عنه. ويبدو لنا ـ وهو احتمال نذكره دون أن نؤكده أو نصرّ عليه ـ وهو أن ابن العبري وجد كلمة مردائيتاي اليونانية طويلة فعرَّبها اختصاراً وتسهيلاً بكلمة «مَرَدَة» وبما يتلاءم مع اللفظين العربي والسرياني. ولا يبدو أن ابن العبري ذهب إلى أبعد من ذلك فاعتبر هذه الكلمة إسماً ولم يعطها أية صفة، ولم يفسّرها كما فعل البطريرك اسطفان الدويهي الذي أراد اشتقاقها من فعل تمرَّد، وإنما اكتفى بإعطائها اللفظة المختصرة التي تتناسب مع اللغة العربية والقريبة من اللفظة اليونانية كما أشرنا. وهكذا فعل المؤرخون السريان الآخرون. ونلاحظ أنهم جميعاً لم يلمحوا إلى وجه المقاربة بين كلمتي مردة وجراجمة. ولم ترد في كتبهم ودراساتهم هذه الكلمة الأخيرة.

وتجدر الإشارة إلى كلمة مَرَدة معروفة في اللغة العربية وجمعها مارد، وتعني الرجل الشجاع المقدام، ولا تعني المتمرد، واستعملها أحياناً بعض مؤرخي العرب كابن القلانسي في كتابه «الحروب الصليبية» بمعنى «العدو»، «الشرير» و«المعتدي».

الفصل الرابع

المصادر الإكليريكية المارونية

كما ذكرنا سابقاً، أعطى المؤرخون الموارنة من رجال الإكليروس موضوع المردائيين (المردة) عناية خاصة، ووضعوا حوله دراسات شاملة ظهرت في كتب وأبحاث نشرت بمعظمها في مجلة «المشرق»، وفي دوريات أخرى علمية رصينة.

ومن أبرز هؤلاء المؤرخين: البطريرك اسطفان الدويهي، والأساقفة: ابن القلاعي والسمعاني والحاقلاني ونقولا مراد والدبس ودريان، والأب بطرس ضو في الحقبة المعاصرة. وقد شاركهم في هذا الدور مؤرخون آخرون ينتمون إلى الإرساليات الأجنبية الكاثوليكية، من أبرزهم الآباء: شيخو، ولامنس، وتوتل، والكرملي وغيرهم من كبار رجال الفكر في القرن التاسع عشر والثلث الأول

من القرن العشرين. ولا علم لنا أن مدنيين، مسيحيين أو مسلمين، شاركوا في تلك الحقبة في هذه الأبحاث وفي النقاش الذي دار بحماس حول هذا الموضوع[٣١].

ولا غرو أن تفرّغ رجال الإكليروس للنشاطات الروحية والفكرية كان من أبرز الدواعي لقيام تلك الحركة التأريخية.

وهناك عنصر آخر كان له أيضاً دور مهم في بعث موضوع المردة، بعد حوالى ألف سنة من حدوثه ودخوله طيّ النسيان الكامل طوال تلك الحقبة المديدة. ويفسر بعض رجال الفكر هذه اليقظة المفاجئة، بوعي الطائفة المارونية، منذ القرن السابع عشر، كينونتها العددية، وارتفاع المستوى الفكري والاجتماعي بين أبنائها، وتوطد مركزها السياسي في جبل لبنان في عهد الأمراء المعنيين ولا سيما في عهد كبيرهم فخر الدين الثاني، ثمّ لتأثرها بنشاطات خريجي المدرسة المارونية في روما، المنشأة سنة ١٥٨٤، فسعت إلى البحث عن هوية خاصة بها تكون مستقلة عن الهوية العثمانية السائدة آنذاك وتميّزها عن غيرها من الطوائف الإسلامية والمسيحية في بلاد الشام وأنحاء العالم العربي.

وقد وجد كبار الأحبار في الطائفة المارونية، القائمون على هذه الحركة، في تاريخ المردائيين (المردة) والجراجمة، عاملاً مهماً في تركيز أسس هذه الهوية التي تتماشى مع أهدافهم وطموحاتهم القومية، فكانت تلك الدراسات التي قام بها البطريرك الدويهي وعدد من الأساقفة الموارنة للتأكيد على التطابق بين الموارنة والمردة

(٣١) راجع ما قبله ص١١ حاشية رقم ٤.

والجراجمة على أنهم شعب واحد بتسميات مختلفة. ويلحظ القارىء في أبحاث البطريرك الدويهي (١٦٣٠ - ١٧٠٤) والأسقفين الحاقلاني (١٦٠٥(؟) - ١٦٦٤) والسمعاني (١٦٨٧ - ١٧٦٨) وغيرهم من آباء الكنيسة المارونية ما يؤكد هذه النزعة، وإن تباينت فيما بينهم وجوه تقييم الأحداث وتفسيرها.

إلا أن هذه الهوية المارونية الجديدة ما لبثت أن خبت ودخلت في عالم النسيان طوال قرنين ونيّف نتيجة ضعف الركائز التاريخية والإثنية واللغوية والمذهبية التي أراد أربابها أن تُقام عليها. وما لبث أصحاب هذه الهوية أن أعادوا إحياءها في أواخر القرن التاسع عشر وطوال الثلث الأول من القرن العشرين، على الرغم من فشلها السابق وهشاشة المعطيات الفكرية والتاريخية التي قامت عليها.

ولا غرو أن ثمة أسباباً أخرى لعودة انطلاق هذه النظرية، وإصرار القائمين عليها في جعلها جزءاً من التراث الفكري لأبناء الشعب الماروني وإحدى «ثوابت» تاريخهم وتاريخ العلاقات العربية البيزنطية في العهد الأموي. ومن هذه الأسباب إنبعاث الفكرة القومية في أوروبا وفي العالم العربي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكان أكثر الذين أدركوا أهمية هذه الحركات الفكرية الجديدة خريجو المدرسة المارونية في روما الذين عايشوا انبعاث حركات التحرير الوطني في أوروبا ولا سيما ما نتج عن الثورة الفرنسية من انقلاب جذري في العمل السياسي، وانتفاضات الشعوب المغلوبة على أمرها تحت راية العدالة وحقوق الإنسان والمواطن، وما لمسوه أيضاً من انقلابات جذرية في ايطاليا نفسها بتأثير غاريبالدي (Garibaldi) وكافور (Cavour) وكريسبي (Crispi) وجيوليتي

(Giolitti) وغيرهم.. كما تأثر هؤلاء، من ناحية أخرى، بانطلاق حركات التحرر العربية في بلاد الشام ومصر ضد الحكم العثماني ونشوء الحركة الطورانية في حواضر السلطنة ولدى القيادات العليا في الجيش التركي.

كان لهذه الانتفاضات والحركات التحررية أثر كبير لدى المسيحيين في لبنان وسوريا، ولدى الموارنة في وجه خاص. ومن هنا، عودة بعض رجال الإكليروس إلى بعث نظرية الهوية المردائية للشعب الماروني، والتأكيد على أن المردة هم سكان لبنان الأصليين و«هم هم الموارنة» كما يشير إلى ذلك المطران يوسف الدبس[٣٢]. إلا أن هذه النظرية لم تتمكن من دخول الأوساط الفكرية المسيحية العلمانية التي انطلقت برعاية البساتنة واليازجيين وعدد آخر كبير من الأعلام الموارنة في لبنان وبلاد المهجر، إلى الدعوة لبعث القومية العربية على أنها أفضل غطاء فكري أتني وتاريخي واجتماعي للطوائف المسيحية في الشرق للتخلص من الحكم العثماني بالتعاون مع مواطنيهم العرب المسلمين في ديار الخلافة. وهذه الدعوة، كما هو واضح، تتناقض تماماً مع هوية المردة كونهم معادين للعرب التي كان ينادي بها البعض من الأحبار الموارنة.

ومن هنا انطلاق جدل فكري وتاريخي بين أبناء الطائفة المارونية، يضم من جهة كبار رجال الفكر المدنيين المنادين بالهوية العربية، بل بالقومية العربية للشعب الماروني. ومن جهة ثانية بعض رجال الإكليروس المنادين بالهوية المردائية المعادية للأصل العربي

(٣٢) المطران يوسف الدبس، الجامع المفصل.. ص ٢٦.

للموارنة. وينطلق هذا الفريق من تأكيده على المطابقة الكاملة بين الموارنة والمردة والجراجمة كما قلنا سابقاً، على أنهم جميعاً شعب واحد بتسميات مختلفة، وأن هذه المطابقة ثابتة تاريخياً (برأيهم)، ولا يرقى إليها الشك، حسب أقوالهم. ويلاحظ أن دعاة هذه الهوية لم يحددوا بالدقة العلمية اللازمة الأصل الفارسي - الميدي للمردائيين، ولا لغتهم وهي خليط من الفارسية والميدية واليونانية القديمة علماً بأن الموارنة في تلك الحقبة كانوا يتكلمون السريانية والعربية. ولا أحد من مؤرخيهم ذكر أو أشار إلى غير ذلك. أما مذهبهم، فالمعروف لدى الجميع أن الموارنة خلقيدينيون كاثوليك، أما المردة فكانوا يتقلبون بين البدع والطقوس الرومية البيزنطية التي نمت وتكاثرت طوال القرون الأولى من الميلاد.

ودخل في هذا الجدل أبرز رجال الكنيسة في الشرق من الموارنة وآباء الإرساليات الكاثوليكية الأجنبية. وكان هذا الجدل في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين امتداداً لما حصل في القرن السابع عشر في عهد البطريك الدويهي والأسقفين الحاقلاني والسمعاني.

ومنذ ذلك الحين، انحرفت قضية المردة عن منحاها العلمي وانزلقت في دروب الجدل السياسي والعقائدي، ودخلت مع الزمن، عن طريق المدارس التي يشرف على معظمها رجال الإكليروس والإرساليات الأجنبية، في ذاكرة أبناء الشعب الماروني وأصبحت من «ثوابت» تاريخهم.

أولاً - وجهات نظر البطريرك اسطفان الدويهي:

١ - أعطى البطريرك الدويهي لكلمة «مردة» المستعربة، التي

أرادها ابن العبري مختصراً لفظياً لكلمة «المردائيتاي» اليونانية (راجع ما قبله ص٢٣ ـ ٢٤)، معنى جديداً لم يكن معروفاً من قبل، فاعتبر أن هذه الكلمة «مردة» مشتقة من الفعل العربي «تمرّد»، فقال في كتابه «تاريخ الموارنة»[٣٣]: «إن الموارنة وصلوا إلى أرمينيا من أجل تدمير الجدار الفولاذي المنيع. ولهذا السبب، سمُّوا بالمردة أي المتمردين الثائرين العُصاة، لأنهم رفضوا الخضوع لأوامر الامبراطور البيزنطي جوستينيانوس ولم يقفوا في وجه تقدّم العرب والمسلمين».

وقد أكّد هذا التفسير البطريرك بولس مسعد في كتابه «درة المنظوم»[٣٤]، وكذلك المطران يوسف الدبس في ما بعد، في كتابه «الجامع المفصل..»[٣٥]، وفي دراساته التاريخية الأخرى.

لا نستطيع، من جهتنا، إلا أن نبدي دهشتنا من الخطأ الكبير الذي ارتكبه البطريرك المؤرخ في كلامه وهو المعروف باطلاعه الواسع على أحداث التاريخ وسرده لها بكثير من الدقة والتمحيص.

لقد ارتكب الحَبر الماروني في قوله هذا أخطاء وتناقضات تحملنا على طرح التساؤلات التالية:

أ ـ هل كان البطريرك المؤرخ يعتقد أن تعبير «الجدار الفولاذي» الذي استخدمه تيوفانس مجازاً للتعبير عن المردائيتاي، هو مفهوم مادي لجدار مبني من الفولاذ وممتد على طول حدود مملكة الروم في بلاد القفقاس لحمايتها من الأعداء، كما كان الحال في السابق،

(٣٣) البطريرك اسطفان الدويهي، تاريخ الموارنة، ص ٧٤.

(٣٤) البطريرك بولس مسعد، درة المنظوم، ص ٩٦.

(٣٥) المطران يوسف الدبس، الجامع المفصل...، ص ٣١.

وعلى سبيل المثال، بجدار الصين المبني بالحجر الصلد والبالغ طوله حوالى سبعة آلاف كيلومتر وارتفاعه أكثر من عشرة أمتار وعرضه بما يماثل ارتفاعه، وحديثاً بجدار سيغفريد في ألمانيا وخط ماجينو في فرنسا المبنيين تحت الأرض؟

ب ـ كيف يمكن أن يكون الموارنة هم المردة ويذهبوا من جبل لبنان إلى أرمينيا لتدمير «الجدار الفولاذي المنيع» للامبراطورية البيزنطية وهو الجدار المتمثل مجازاً بالمردة (المردائيتاي) ويكونوا هم أنفسهم مردة؟ هذا ما نجهله فعلاً ولا نستطيع الإجابة عنه.

ج ـ إن قول الحبر الماروني أن الموارنة اللبنانيين (١٢ ألفاً) ذهبوا إلى أرمينيا، على بُعد مئات الأميال من الجبل اللبناني، يفترض أن يكونوا بأعداد كبيرة من المحاربين وأن يتمتعوا بإمكانات عسكرية ضخمة. ونتساءل كيف يمكن أن يتم ذلك والجميع يعلم أن عدد الموارنة في تلك الحقبة (أواخر القرن السابع الميلادي) لم يكن يتجاوز في جبال لبنان بضعة آلاف نسمة ليس بينهم سوى عدد قليل من المقاتلين، ذلك أن هجرة الموارنة من وادي العاصي في شمال سوريا إلى جبال لبنان كانت في تلك الحقبة محدودة ومحصورة بالرهبان والنسّاك والمضطهدين منهم من قِبَل البيزنطيين واليعاقبة. ولم تأخذ موجات الهجرة المارونية مداها الواسع إلا في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين. ولا يبدو أن الموارنة كانوا قبل ذلك التاريخ بأعداد كافية تؤهّلهم تشكيل قوات عسكرية محاربة قادرة على التحرك والانتقال إلى أرمينيا البعيدة جداً عن الجبال اللبنانية، ناهيك أن ليس من أحد من المؤرخين الأجانب والموارنة على السواء، جاء على ذكر هذه الحادثة المهمة جداً في تاريخ لبنان وتاريخ العرب في

العهد الأموي، بل وتاريخ بيزنطة بوجه عام (وسنعود إلى هذا الموضوع في فصل لاحق ص٨٨).

د ـ وما يلفت النظر في هذا الموضوع هو أن لا البطريرك اسطفان الدويهي ولا المطران يوسف الدبس ولا غيرهما من المؤرخين، إكليريكيين أو مدنيين، ذكروا أن هؤلاء الموارنة (المردة) الذين ذهبوا إلى أرمينيا بأعداد كبيرة (١٢ ألفاً) لهدم «الجدار النحاسي» فيها، قد عادوا إلى لبنان، أم أنهم بقوا هناك.

فإذا كانوا قد عادوا فلماذا لم يذكر البطريرك الدويهي ذلك ويحدد تاريخ عودتهم، وإذا كانوا قد بقوا في أرمينيا، فلا علم لنا ولأي من المؤرخين، فيما إذا كانوا قد تركوا هناك آثاراً لهم من أديرة وكنائس وتراث فكري وديني، ونحن نعلم أن الشعب الماروني هو من أكثر الشعوب تمسكاً بتراثه واعتقاده الديني الكاثوليكي. وأننا، مع احترامنا الكلي لشخصية كل من البطريرك الدويهي والمطران الدبس، لإطلاعهما الواسع على الشؤون التاريخية لا سيما ما له علاقة بتاريخ لبنان وتاريخ الموارنة، لا يسعنا إلا التأكيد على أن الاثني عشر ألف مقاتل الذين نقلهم جوستينيانوس الثاني من جبل لبنان ووزّعهم على جزر البيلوبونيز وعلى مناطق أرمينيا وبمفيليا وأضاليا وغيرها من مناطق آسيا الصغرى وبلاد القفقاس، لم يكونوا موارنة وإنما كانوا من المقاتلين المردائيين الذين سمّاهم ابن العبري المردة كمرادف لفظي مستعرب أو سرياني لكلمة مردائيتاي اليونانية.

٢ ـ ولو فرضنا جدلاً أن الموارنة هم بالفعل المردة، على ما يؤكد البطريرك الدويهي، وأنهم سمّوا كذلك لأنهم تمرّدوا على قيصر الروم ورفضوا الخضوع لأوامره بالوقوف في وجه تقدّم العرب

والمسلمين، فذلك يعني أنهم كانوا إما حلفاء للعرب ومقاتلين إلى جانبهم، أو على الأقل حلفاء موضوعيين للدولة العربية. هذه النظرية تبدّل جذرياً نظرية المؤرخين الإكليريكيين الموارنة الذين يصرّون على القول، خلافاً للبطريرك الدويهي، أن الموارنة (المردة) وقفوا ضد الفتح العربي وقاوموه وحاربوا إلى جانب جيش قيصر الروم البيزنطي.

ونحن شخصياً لم نجد، من جهة أخرى، ما يؤكد نظرية هؤلاء المؤرخين التقليديين المبينة أعلاه، بل نرى أن وجهة نظر البطريرك الدويهي، في هذا المجال، أي في مجال عدم قيام أية عداوة بين العرب والموارنة، هي الصحيحة وهي التي تثبتها أحداث التاريخ. وهذا ما يسمح لنا التأكيد بأن الموارنة حين انتقلوا في هجرات متتالية من وادي العاصي وشمال سوريا بين القرنين السابع والعاشر الميلاديين، كانت هجراتهم هذه بموافقة الدولة العربية ورضاها بل وبتشجيع منها لا سيما أن قدوم هؤلاء الموارنة إلى جبال لبنان جاء نتيجة اضطهاد البيزنطيين واليعاقبة لهم، وأن قدومهم جاء عبر المسالك الداخلية التي كانت تحت الحكم العربي، وليس عن طريق البحر (أو بوسائل نقل أخرى)!!

ولا نرى الآن مجالاً للتوسّع في هذا الموضوع الذي هو أصلاً خارج دراستنا عن المردائيين (المردائيتاي)، إلا أننا سنعود إليه في دراسة خاصة في مناسبة أخرى.

٣ ـ ويدخل البطريرك الدويهي، في سرده للأحداث، في تناقضات حين يؤكد، من جهة ثانية، أن هؤلاء المردة ـ الموارنة كانوا في خدمة قيصر الروم. ويشرح هذا الأمر بشيء من التفصيل

فيقول في المصدر ذاته[٣٦]: أرسل قيصر الروم «أمير الجيش إلى عند عبدالملك لتقرير الأمور، فتحرّرت، قدام الشهود، على الصفايح، كقول بولص الشماس، أن في هذه السنة أرسل عبدالملك إلى يسطينيانوس يستمضي الهدنة. وانتهى بينهما الرضا على أن الملك [قيصر الروم] يزيح عسكر المتمردين من لبنان وينهيهم عن الغزو، فيؤدي له عبدالملك كل يوم ألف دينار وفرس ومملوك، وأن خراج قبرس وأرمينية وإيبارية يكون بينهم بالأسوأ...». ويضيف البطريرك قوله: «وصارت الوثيقة في الخط بتحرير الشهود... وأرسل الملك [جوستينيانوس] العسكر على المتمردين وأخذ منهم الإثني عشر ألف» [مقاتل مع عائلاتهم]. ويضيف الدويهي[٣٧]: «ثم أن أمير الجيش صار يرق لأهالي جبل لبنان، وحسّن لهم الزور أن القسطنطينية كانت تحت خطر عظيم من العرب ومن الفرس، وأن بأمر مثل هذا يجب أن مصلحة الملك [البيزنطي] تتقدم على غيرها، وأوعدهم بنعم كثيرة حتى أخذ خاطرهم، فأمّروا عليهم سمعان ابن أخت الذي قتل، وسار معهم في الإثني عشر ألف مقاتل إلى أرمينية فهدموا أسور [السور] النحاسي ومن هناك توجّهوا إلى بلاد الأتراكي [تراقيا] كما يخبر شدران المؤرخ». ثم يضيف البطريرك: «فمن الركبة التي تقدم ذكرها، أتلقبوا أهالي جبل لبنان بالمتمردين لكونهم عاصوا أمر يوسطينيانوس الملك...».

هذا الكلام يؤكد أن المردة كانوا أعواناً لقيصر الروم وليسوا أعواناً للخليفة الأموي بدليل أنهم انصاعوا لأوامر القيصر وقبلوا

(٣٦) البطريرك اسطفان الدويهي. تاريخ الموازنة، ص ١٧٣.
(٣٧) البطريرك الدويهي. المصدر ذاته، ص ١٧٥.

الانسحاب من جبال لبنان والمناطق المجاورة لها، كما وافقوا على تشتيتهم في جزر البيلوبونيز وأرمينيا وإيبيريا وبمفيليا وتراقيا والمناطق الأخرى في القفقاس.

٤ ـ وما يلفت النظر في كلام البطريرك قوله[٣٨]: «إن الخليفة عبدالملك وافق على «تجديد الهدنة» وتعهد للقيصر، لقاء ذلك، بإعطائه ألف ذهب وفرساً ومملوكاً، في كل يوم». ولكن البطريرك الدويهي ما لبث أن صحّح كلامه هذا فقال في كتابه «تاريخ الأزمنة...»[٣٩] ما يلي: «في سنة سبعين للهجرة [٦٨٩هـ] استجاش يوستينيانوس الرومي على من بالشام من المسلمين، فصالحه عبدالملك على شرط أن يؤدي إليه كل **يوم جمعة** ألف دينار وفرساً ومملوكاً». وهذا يعني أن هذا المبلغ كان يؤدى للقيصر أسبوعياً وليس يومياً. ولو كان كذلك لقال البطريرك «في كل يوم من أيام الجمعة». وعلى الرغم من هذا التصحيح، فما يزال عدد من المؤرخين الإكليريكيين الموارنة يؤكدون في كتاباتهم على أن هذا الشرط كان ذا طابع يومي وليس أسبوعياً (راجع ما بعده ص٦٣ ـ ٦٤).

وإذا عدنا إلى كتب المؤرخين العرب، ولا سيما البلاذري، فإنه يقول ما يلي: «خرجت خيل الروم إلى جبل اللكام وعليها قائد من قوادهم، ثم سارت إلى جبل لبنان... واضطر عبدالملك أن يصالحهم على ألف دينار **في كل جمعة**..»[٤٠]. ونصّ البلاذري هذا

(٣٨) البطريرك الدويهي، تاريخ الموازنة، ص ١٧٣.
(٣٩) البطريرك الدويهي، تاريخ الموازنة، ص ٣٢.
(٤٠) البلاذري، فتوح البلدان، ص١٦٠، راجع المطران الدبس، الجامع... ص ٢٨.

يعني في كل أسبوع لأن كلمة جمعة في المقاييس الشائعة آنذاك وفي الوقت الحاضر أيضاً، تعني الأسبوع وليس اليوم. ويؤكد ذلك ابن خلدون إذ قال: «اشتد القتال أيام عبدالملك واجتمعت الروم واستجاشوا على أهل الشام فصالح عبدالملك صاحب القسطنطينية على أن يؤدي إليه كل يوم جمعة ألف دينار خشية منه على المسلمين...» وهذا ما أكده أيضاً الطبري[٤١].

وقد أكّد ابن العبري بدوره هذا المفهوم في كتابه «تاريخ الدول...»[٤٢].

وهكذا يبدو أن الغموض والتناقض ما يزالان يكتنفان عدداً من الأحداث المتعلقة بالمردائيين (المردة).

٥ ـ وما يلفت النظر في كتب ودراسات البطريرك الدويهي عدم الدقة أحياناً في بعض أقواله.

فقد جاء في دراسته «أصل الموارنة»[٤٣]: «... وفي السنة... وهي الستين للهجرة [٦٨٠م] حدثت وفاة معاوية بن أبي طالب [كذا] أول الخلفاء في دولة بين أمية فبويع ابنه يزيد...».

لا علم لنا، ولا لأحد من المؤرخين، بل وحتى للعامة، أن الخليفة الأموي الأول، الذي يُعتبر من كبار الخلفاء ومؤسس الدولة العربية الأموية، يُدعى «معاوية بن أبي طالب» وإنما يُدعى، كما

(٤١) ابن خلدون، المقدمة، ج٣، ص ٧٠. الطبري تاريخ الرسل... ج٦، ص١٥٠.

(٤٢) ابن العبري، تاريخ الدول، ص ١٩٤.

(٤٣) البطريرك الدويهي، أصل الموارنة، تحقيق الأب أنطوان ضو، إهدن ١٩٧٢، ص١٦٨ و١٧٠.

يعرف الجميع، «معاوية ابن أبي سفيان». ومن المؤسف صدور هذا الخطأ (وإسقاط كلمة جمعة على سبيل المثال). عن مؤرخين كبار كالبطريرك الدويهي والمطران الدبس والأب بطرس ضو[٤٤]. وهذا يدل من جهة على أن الخطأ ملازم لطبيعة البشر وليس هناك إنسان معصوم عنه، حتى ولو كان مؤرخاً كبيراً كالبطريرك الدويهي، أو أنه، من جهة ثانية، صدر عن الناسخ الذي كان يساعد غبطته في استنساخ النصوص التاريخية التي كان يكتبها البطريرك بذاته. وهذا ما يجري عادة من قِبَل أي «فريق عمل» يساعد المؤرخ، أي مؤرخ، وهناك مخطوطات تاريخية وأدبية نشرت من قِبَل رجال علم مشهود لهم بالدقة والكفاءة، حصلت فيها اجتزاءات صدرت عن فريق العمل الذي كان مكلفاً بالتدقيق في النصوص المطبوعة. فإذا كان هذا الفريق أو الناسخ قد أقدم على تلك الاجتزاءات قصداً وتعمداً لإيجاد عيب في النص، فأمره لا يخفى على القارئ المتجرد.

وإذا كان يطيب لبعض المؤرخين المحدثين استعمال كلمة «بتر» في مثل هذه الأحوال، فإننا نربأ بأنفسنا أن نتهم أحداً بمثل هذه التصرفات، كما نرفض استعمال مثل هذه الكلمات غير المألوفة من قبل أهل الفكر، وإننا، من جهة أخرى، نجلّ البطريرك الدويهي والأحبار الآخرين عن مثل هذه الأخطاء، بقدر ما لا نستطيع أن نثبت حسن أو سوء نية أولئك الذين كانوا يساعدونهم، في تلك الحقبة البعيدة، في استنساخ دراساتهم التاريخية العديدة.

(٤٤) راجع المطران الدبس. الجامع المفصل... ص ٢٢ ـ ٢٣ و٣٠؛ الأب بطرس ضو، تاريخ الموارنة، الجزء الأول، ص ٢٩٦.

٦ - والخطأ الآخر في أقوال البطريرك الدويهي تأكيده أن اتفاق معاوية مع قسطنطين الرابع كان لمدة ثلاثين سنة، إذ يقول:

«إن العرب لمدة ثلاثين سنة يودوا لملك الروم كل عام عشرة آلاف ذهب ومائة أسير وخمسين حصان»[٤٥]. كما كتب شدران. «أم ثلاثماية وستين ألف ذهب وخمسين أسير وخمسين حصان على قول غيره».

وهذا القول يدل على التناقض في ذكر الأرقام بين مؤرخ وآخر، كما أن هذه المدة (ثلاثون سنة) لم تكن واردة في كتب المؤرخين العرب، وهي مخالفة للقواعد والتقاليد المتبعة في تلك العصور كما ذكرنا سابقاً (راجع ما قبله ص٢٦ - ٢٧). والدليل على هذا التناقض قول الدويهي في الصفحة ذاتها من كتابه الآنف الذكر: «... ولا ارتضى معاوية بن أبي سفيان أن الجيش [العربي] يرفع الحصار عن المدينة المتملكة [القسطنطينية]...» فلماذا إذاً كانت تلك العهود!!

ثانياً - نظريات الأسقف جبرائيل ابن القلاعي حول المردة

إن الأثر الذي تركه ابن القلاعي (١٤٥٠ - ١٥١٦) لا يتعدى مجموعة من الزجليات، وهي عبارة عن أبيات شعرية باللهجة العربية العامية. وكما هو معروف في هذه الزجليات الشعبية، قديماً وحديثاً، في لبنان وفي البلدان الأخرى، فإن الخيال يختلط فيها بالواقع، فيعطي الشاعر الزجلي العنان للسانه في ذكر مآثره ومآثر بني قومه وبطولاتهم في الفتك بالأعداء وإبادتهم...!! بشكل أسطوري خيالي

(٤٥) البطريرك الدويهي، المصدر ذاته، ص ١٦٨.

يتناقض مع أبسط قواعد العمل التأريخي. لذلك لا يعتبر أهل العلم أن الزجليات هي مصدر رصين من مصادر التاريخ.

ثالثاً - نظريات الأسقف إبراهيم الحاقلاني حول المردة

للأسقف الحاقلاني (١٦٠٥؟ - ١٦٦٤) نظرية خاصة حول المردة حيث يعتبر أن هذه الكلمة (مردة) مشتقة من إسم قبيلة عربية تُدعى مراد، أو المراديون[٤٦].

لم يأخذ أحد بهذه النظرية لضعف مدلولها. وكانت مثل هذه التفسيرات شائعة في القرن السابع عشر، منها ما أثير حول الأمير فخر الدين المعني الثاني في أثناء إقامته القسرية في إيطاليا (١٦١٣ - ١٦١٨) ومحاولة بعض مساعديه، لا سيما من القيمين على المدرسة المارونية في روما، تقديمه إلى المجتمع الإيطالي على أنه من أصل صليبي أوروبي، وأن الدروز (Druses) الذين ينتمي إليهم هم أحفاد أحد الأشراف الفرنسيين Le comte de Dreux.

ولكن هذه الأسطورة لم تؤخذ بعين الجدّ كون الأمراء المعنيين من القبائل العربية العريقة.

رابعاً - نظريات المطران يوسف الدبس في شأن المردة

١ - يذهب هذا الأسقف في أبحاثه عن المردة والجراجمة إلى اعتبارهم شعباً واحداً باسمين مختلفين، ويؤكد على المطابقة بينهم

(٤٦) راجع: Georges Chalhoub. Les Maradaïtes, Op., Cit. p.103.

وبين الموارنة فيقول في كتابه «الجامع المفصل...»: «إن المردة هم الموارنة»[٤٧]. ويضيف في مكان آخر من الصفحة ذاتها: «فكذلك المردة كانوا من سكانه [جبل لبنان] وهم هم الموارنة».

ثم يقول في الصفحة التالية (ص ٢٧) زيادة في التأكيد: «إن سكان جبل اللكام والجراجمة أو أكثرهم كانوا في ذلك العصر موارنة كسكان لبنان...». ثم يضيف قوله في الصفحة ذاتها: «إن الجراجمة والمردة والموارنة شعب واحد وإن تعددت الأسماء...».

٢ ـ ورفعاً لكل شك، أضاف المطران الدبس في الصفحة ذاتها (ص٢٦) استنتاجاً مستغرباً فقال: «فإذاً المردة كانوا من سكان لبنان وجواره، وهؤلاء لا يمكن أن يكونوا في تلك الظروف إلاّ من الموارنة».

هذا الاستنتاج القائم على «التأكيد المبهم» (لا يمكن أن يكونوا إلاّ...» هو استنتاج لا يقرّه عليه أهل العلم والمؤرخون.

٣ ـ وحين يعتمد هذا الأسقف الماروني على تيوفانس فإنه يفسّر أقواله تفسيراً خاصاً يجعله موضع التساؤل من قِبَل المؤرخين. فقد جاء في كتابه «الجامع المفصل...» مستنداً إلى المؤرخ البيزنطي تيوفانس، قوله: «كان للموارنة في القرن السابع سطوة وصولة حتى ضبطوا كل ما كان من أنطاكية إلى أطراف الجليل...»[٤٨]. والغريب في الأمر، وما يدعو إلى التساؤل، أن مؤرخ بيزنطة ذكر ذلك عن المردائيتاي وليس عن الموارنة، الذين كانوا آنذاك أصحاب

(٤٧) المطران يوسف الدبس، الجامع المفصل..، ص ٢٦.

(٤٨) المطران الدبس، الجامع المفصل... ص ٢٢.

كثافة سكانية في وادي العاصي وليس في جبل لبنان، ووجودهم في هذا الجبل كان محدوداً جداً لا يتعدى النسّاك واللاجئين إليه من الذين كانوا موضع اضطهاد من قِبَل الدولة البيزنطية واليعاقبة. ولو كان هؤلاء الجنود الذين «ضبطوا طوال العقدين الأخيرين من القرن السابع الميلادي كل ما كان بين أنطاكية وأطراف الجليل» موارنة لذكرهم تيوفانس باسمهم مرة واحدة على الأقل، وهذا ما لم يفعله.

٤ ـ ولكن المطران الدبس، الذي اعتمد على مَن سبقه من المؤرخين، يقول، إرضاء لضميره العلمي ورفعاً للمسؤولية الأدبية عما يذكره في أبحاثه، حسب ما جاء في «الجامع المفصل...»: «فقد كان لعلمائنا في ذلك أقوال مبناها على الحدس والتخمين»[٤٩]. ولئن كان كلام المطران الدبس هذا «تبرئة لذمته»، وهو يشكر على ذلك، إلا أن «الحدس والتخمين» لا يمكن أن يكونا عنصراً مقبولاً في كتابة التاريخ، لا سيما عندما يتعلق النص بموضوع قديم يعود إلى أكثر من ألف سنة خَلَت، مبهم، مصادره قليلة ومتضاربة في تقييم الأحداث وفي تفسيرها كموضوع المردائيتاي والجراجمة.

٥ ـ يقول المطران الدبس عن اتفاق الخليفة عبدالملك مع قيصر الروم جوستينيانوس ما يلي: «في هذه السنة (٦٥ هجرية؛ ٦٨٥ ميلادية حدثت مجاعة شديدة وطاعون في سورية، وولّي عبدالملك في أمته، وتواترت غارات المردة في جوار لبنان، وثقلت وطأة الطاعون، فطلب عبدالملك تجديد [كذا] عهدة الصلح التي كانت قد أبرمت في أيام معاوية، وأرسل وفوداً إلى الملك [البيزنطي] واعداً أن

(٤٩) المطران الدبس، المصدر ذاته، ص ٣٢.

يدفع كل سنة ثلاثمئة وخمسة وستين ديناراً، وكذلك من العبيد وليس بأقل من ذلك من الخيل الجياد»(٥٠).

وهنا لا بد للقارئ أن يتساءل: إذا كان اتفاق معاوية قد أبرم لثلاثين سنة، كما يؤكّد البطريرك الدويهي، فلماذا إذاً طلب عبدالملك «تجديد» الاتفاق وهو اتفاق كان قائماً، في الوقت الذي تولّى الخليفة الأموي سدّة الحكم قبل انقضاء تلك المدة؟ وهذا يدلّ على الخطأ الأساسي في أن الخليفة الأموي الأول لم يلزم خلفاءه من بعده كما كانت تقضي التقاليد المتبعة في تلك العصور (راجع ما قبله ص٢٦ ـ ٢٧).

٦ ـ ويناقض المطران الدبس نظرية البطريرك الدويهي في أصل كلمة مردة واشتقاقها من فعل «تمرّد» العربي فيقول:

«... وأن ملوك الروم ما انقطعت مطامعهم في استردادها [سوريا]... فمن ذلك أنهم وَسْوَسُوا للموارنة، وكانت مساكنهم حينئذ من جبال الجليل إلى جبال أنطاكية فلبّكوا حكوماتهم [أي الحكومات العربية]. وتوافرت غزواتهم في السهول حتى اضطروا بعض الخلفاء أن يعقد صلحاً مع ملوك الروم على شرائط سيأتي ذكرها، ومنها أن يبكتوا الموارنة الذين تلقّبوا عندئذ مردة ويصدّوهم عن غزواتهم...». ثم يضيف المطران الدبس قائلاً: «وكانت النتيجة حينئذ أن هؤلاء الملوك البيزنطيين أنفسهم الذين وَسْوَسُوا للموارنة وهيّجوهم على مخالفة رضى حكومتهم [العربية] انقلبوا على المردة وأذاقوهم الأمرّين ونكروا بهم فسبوا إثني عشر ألفاً من نخبة شبابهم

(٥٠) المطران الدبس، الجامع المفصل...، ص ٢٢.

وأبعدوهم عن أوطانهم، وجيّشوا عليهم، وأخربوا أكثر بلادهم، وحرقوا أديارهم وعمدوا إلى القبض على بطريركهم [مار يوحنا مارون]... ولو لم يتدارك الله أمرهم بالنصر على الجيش البيزنطي، لأبادوهم عن آخرهم...»(٥١).

نودّ هنا التأكيد على أن لا أحداً من المؤرخين البيزنطيين والعرب والسريان والمستشرقين، أو غيرهم، ما عدا بعض المؤرخين اللبنانيين، ذكر أن الموارنة كانوا مسيطرين، في النصف الثاني من القرن السابع الميلادي على المنطقة الممتدة من «جبال الجليل إلى جبال أنطاكية»، لأن الموارنة كانوا، كما يؤكد معظم المؤرخين، مقيمين آنذاك في منطقة وادي العاصي ولم ينتقلوا إلى لبنان إلا على دفعات متتالية تم أهمها في القرن العاشر الميلادي. وما نعرفه ويؤكد عليه المؤرخون البيزنطيون، وفي طليعتهم تيوفانس، هو وجود المردائيتاي في تلك المنطقة. ولو كان الموارنة هم المردة لذكر أولئك المؤرخون إسمهم ولو مرة واحدة. وهذا ما لم يحصل.

ولا نعلم، من جهة أخرى أن أحداً من المؤرخين العرب والبيزنطيين والسريان، وحتى اللبنانيين ذكر تلك المعركة التي سجّل فيها الموارنة انتصاراً ساحقاً على الجيش البيزنطي على الرغم من أن أفراد هذا الجيش قد تمكنوا من سبي «إثني عشر ألفاً من نخبة شبابهم!! وأخربوا أكثر بلادهم، وحرقوا أديارهم...». كما يقول المطران الدبس نفسه، وكنا نتمنى أن يذكر لنا الأسقف المؤرخ تاريخ هذه المعركة ومكان وقوعها نظراً لأهميتها في تاريخ الطائفة

(٥١) المطران الدبس، المصدر ذاته، ص ٢١.

المارونية، كما هي الحال في المعارك الكبرى حيث تحمل كل معركة إسماً خلّده لها التاريخ، كمعارك: اليرموك، القادسية، حطين، أوسترليتز، واترلو وغيرها وغيرها... ولكن ما يلفت نظر المؤرخين في هذا الحال، هو عدم وجود أي جيش بيزنطي في بلاد الشام بعد أن أصبحت تحت الحكم العربي!!. فمن أين ومتى جاء هذا الجيش الكبير الذي «خرب بلاد الموارنة وحرقوا أديارهم...».؟؟

ولكن المطران الدبس ما لبث أن شرح أبعاد هذه المعركة [؟!!] بقوله: «فهذه الأمثولة التي نريد أن يتمثل بها أبناء ملّتنا ومواطنونا ليخلصوا في الطاعة للحكومة السائدة عليهم» أي الدولة العثمانية...[٥٢].

٧ - والواقع التاريخي يؤكد أنه لم يحصل أي صدام عسكري بين الجيش البيزنطي والموارنة، بل لم يحصل أي صدام مسلح بين قوات قيصر الروم والمردة حين قرر جوستينيانوس الثاني نقلهم من جبال لبنان وجوارها وتوزيعهم في أقاليم امبراطوريته ولا سيما في مناطق القفقاس. فقد ذكر المطران الدبس ذلك، استناداً إلى المؤرخ شدرانوس، فقال: «وأرسل الملك [جوستينيانوس الثاني] قائداً فأبعد إثني عشر ألفاً من المردة»[٥٣].

نستنتج من هذا الكلام:

أ - أن قيصر الروم لم يرسل جيشاً لنقل المردة من لبنان وجواره

(٥٢) المطران الدبس، المصدر السابق.

(٥٣) المطران الدبس، الجامع المفصل...، ص ٢٣.

وإنما قائداً من قادته مع عدد قليل من المرافقين لتنفيذ صك الاتفاق مع الخليفة الأموي عبدالملك.

ب - تمّ نقل هؤلاء المردة دون أي اعتراض، وهذا دليل على طاعتهم الكاملة لأوامر قيصر الروم.

ج - لم يذكر شدرانوس أية معركة وقعت بين هؤلاء المردة ومرافقي القائد الرومي.

د - لو كان هؤلاء المردة هم الموارنة لذكر شدرانوس على الأقل إسمهم ولو مرة واحدة ليظهر عندئذٍعلى الأقل عداء الموارنة لسيده القيصر وليبرر عملية النقل الجماعي هذه. وهذا ما لم يحصل.

٨ - نحن نعلم أن الموارنة فخورون بانتمائهم إلى المذهب الماروني، ويحرصون على الإعلان عن هوّيتهم هذه، ولا نعتقد أن مارونياً يقبل بأن يسمى بغير إسم طائفته. فكيف إذا كان المسمي أسقفاً مارونياً؟

نقول ذلك للإشارة إلى أن المطران الدبس يقول في كتابه «الجامع المفصل...» استناداً إلى السمعاني: «إن ملك قسطنطينة كان ينصّب للمردة [أي الموارنة حسب ما يؤكده الدبس نفسه] والياً منهم في أضاليا يسمى قبطاناً...»[٥٤] فإذا كان المردة هم الموارنة، فكيف يجيز السمعاني لنفسه، وهو أسقف ماروني يعتز بمارونيته، أن يسمّي أتباعه بغير اسمهم؟

لا غروّ أن السمعاني، وهو العالِم الكبير، كان يعرف ما يقول

(٥٤) المطران الدبس، الجامع المفصل...، ص ٣٢ - ٣٣.

لأن المقاتلين الذين نقلوا من لبنان وجواره إلى جزر البيلوبونيز وبمفيليا والمناطق الأخرى من القفقاس كانوا من المردة ولا ينتمون على الإطلاق إلى الشعب الماروني.

٩ ـ ولعل أبرز حجة تؤكد أن المردة ليسوا موارنة قول المطران الدبس نفسه في كتابه «الجامع المفصل...»(٥٥): «... وأرسل الملك [قيصر الروم] ماجستريانوس إلى عبدالملك لإبرام عهدة الصلح. فكتب صكّها، ووقّع عليه أمام الشهود. وعاد ماجستريانوس مكرماً إلى الملك [البيزنطي]، وأبرز الملك أمراً بإبعاد إثني عشر ألفاً من المردة **إلى أوطانهم**».

هذا الكلام الصادر عن المطران الدبس يتّسم بالوضوح والدقة. فقوله أن قيصر الروم أبعد المردة «**إلى أوطانهم**» يعني أنه أعادهم إلى بلادهم الأصلية، فما هي هذه الأوطان؟ إنها، كما قلنا سابقاً، وكما يؤكد عليه جميع المؤرخين البيزنطيين والأحبار الموارنة أنفسهم، هي البيلوبونيز وإيبيريا وبمفيليا وتراقيا وأرمينيا والمناطق الأخرى من القفقاس. ولو كان المردة هم الموارنة، فإن قول المطران الدبس: «**أبعدهم إلى أوطانهم**» يعني إقرار الحبر الماروني أن وطن الموارنة ليس لبنان ولا وادي العاصي، وإنما تلك المناطق القفقاسية النائية التي أبعدوا إليها. وهذا الكلام يتناقض تماماً مع أقوال المطران الدبس نفسه والبطريرك الدويهي وجميع رجال الفكر والمؤرخين الموارنة الذي يؤكدون على أن موطنهم الأصلي هو وادي العاصي، وموطنهم الدائم بعد القرن الثامن الميلادي هو لبنان بالذات، وليس أرمينيا والمناطق الأخرى من القفقاس.

(٥٥) المطران الدبس، المصدر ذاته، ص ٢٢ ـ ٢٣.

فكلام المطران الدبس أعلاه يدل على تناقض فاضح لا تقرّه أحداث التاريخ ولا يقبل به الموارنة أنفسهم من أية فئة كانوا، مدنيين أو رجال دين.

١٠ ـ ومن الأدلة الواضحة على أن المردة ليسوا الموارنة ما أشار إليه الدكتور جورج شلهوب في كتابه الآنف الذكر، إذ يقول: «وكان من الطبيعي أن يطلب العرب من البيزنطيين توقيف مساعداتهم للمردة أو سحب هؤلاء الكامل من لبنان، إلا مَن كان منهم من أبناء البلاد»(٥٦). وقد تمّ بالفعل نقل إثني عشر ألفاً منهم مع عائلاتهم، مما يدل، حسب أحكام هذا الاتفاق، أن هؤلاء المنقولين كانوا من غير «أبناء البلاد» اللبنانية. فإذا كان الموارنة مقيمين في لبنان، ولبنان هو موطنهم فهذا يعني أن الذين نقلوا كانوا من المردة أي من غير الموارنة. وإذا كان هؤلاء المنقولين هم فعلاً من الموارنة، فهذا يدل على أن لبنان ليس هو موطن الموارنة، وأن مواطنهم كانت في البلاد التي نقلوا إليها في البيلوبونيز ومناطق القفقاس؛ وهذا ما لا يقرّه التاريخ، وما يرفضه أعلام الموارنة من المؤرخين.

١١ ـ ومن أبرز الأدلة أيضاً على أن المردة هم غير الموارنة، قول السمعاني، كما جاء في كتاب المطران الدبس «الجامع الفصل...»: «أن المردة أقيموا، بعد إبعادهم، في بمفيليا ولهم حكام وقضاة مخصوصون، ونظام مخصوص...»(٥٧). ثم يضيف

(٥٦) «Consécutivement, il parait normal que les Arabes demandent aux Byzantins l'arrêt de tout secours ou le retrait total de ces Mardaïtes du Liban, si ces derniers n'étaient pas indigèmes du pays». Georges Chalhoub. Les Mardaïtes.. Op., Cit., p.133.

(٥٧) المطران الدبس، الجامع المفصل...، ص ٣٢ ـ ٣٣.

قوله: «أن ملك قسطنطينة كان ينصّب للمردة والياً منهم في أضاليا يسمى قبطاناً... وكان في قسطنطينة رتبة لكبير المردة من أيام الملك ميخائيل المذكور إلى أن أخذت قسطنطينة من ملوك الروم سنة ١٤٥٣... حيث روي أن الرتبة السابعة عشرة بعد الملك كانت لكبير المردة...». ويضيف المطران الدبس قائلاً (ص ٣٣): «فالناتج من كل ذلك أن الموارنة المجلوين استمروا في بمفيلية ولهم ممثل في قسطنطينة إلى أن أخذت الدولة العثمانية قسطنطينة سنة ١٤٣٥».

نستنتج من هذا الكلام الأمور التالية:

أ ـ أنه كان للموارنة إقامة دائمة في أضاليا وبمفيليا... وبلاد القفقاس الأخرى.. والمستغرب أن لا أحداً من مؤرخي بيزنطة وبلاد القفقاس، وهم كثر، ذكر ذلك. بل اكتفى هؤلاء بالتحدث عن المردة دون غيرهم. ولو كان الموارنة هم المردة لذكر المؤرخون ذلك ولو مرة واحدة. وهذا ما لم يحصل.

ب ـ أنه كان للموارنة ممثل في العاصمة البيزنطية برتبة عليا، استمرت إقامته فيها حوالى ثمانية قرون، أي من أواخر القرن السابع إلى أواسط القرن الخامس عشر. ولا علم لنا أن أحداً من مؤرخي بيزنطة ذكر ذلك وسمّى الموارنة باسمهم، علماً أن التسمية بقيت محصورة طوال تلك المدة الطويلة بالمردة وليس بغيرهم. ولو كان المردة هم الموارنة، لذكر المؤرخون تلك المعلومات على أهميتها، ولو مرة واحدة، وهذا ما لم يحصل أبداً.

ج ـ نحن نعلم أن الموارنة هم أكثر الشعوب تمسكاً بدينهم وتراثهم وتقاليدهم ولغتهم الأصلية السريانية والعربية. ولا أحد من

المؤرخين، على ما نعلم، ذكر أن للموارنة في أضاليا أو بمفيليا أو غيرهما من مناطق القفقاس آثاراً مارونية من كنائس وأديرة ومكتبات تذخر بالمخطوطات كما هو الحال في لبنان ومصر وسوريا وايطاليا وفرنسا حيث لهم تراث وآثار غنية. فكيف يمكن تفسير عدم وجود مثل هذه الآثار في تلك المناطق حيث أقام الموارنة فيها حوالى ثمانية قرون ونيّف، كما يؤكد المطران الدبس؟ والسبب في ذلك يعود إلى أن الذين أقاموا في تلك المناطق هم المردة وليس الموارنة، وليس بين هذين الشعبين وحدة في العرق واللغة والمذهب.

د ـ ليس خافياً على أحد أن الموارنة خلقيدينيون كاثوليك، وأن قيصر الروم كان رأس الكنيسة البيزنطية الأرثوذكسية. والنزاع بين هاتين الكنيستين كان على أشدّه منذ قيام البدع في الدولة البيزنطية خلال القرون الأولى للميلاد. وهنا يحق للقارىء أن يتساءل: كيف يقبل قيصر الروم، رأس الكنيسة الأرثوذكسية، أن يقيم في بلاطه ممثلاً سامياً عن الموارنة الكاثوليك حتى أواسط القرن الخامس عشر أي إلى حين سقوط القسطنطينية بيد محمد الفاتح سنة ١٤٥٣ وانهيار الامبراطورية البيزنطية؟!!...

إن السمعاني والمؤرخين البيزنطيين تحدّثوا عن وجود ممثل للمردة في بلاط القسطنطينية ولم يذكروا مطلقاً الموارنة، ولو مرة واحدة. ونعلم أيضاً أن هؤلاء المردة كانوا يتقلبون بين المذاهب البيزنطية الأرثوذكسية. ولم ينتموا على الإطلاق إلى أية من الكنائس الكاثوليكية، ناهيك أن قيصر الروم يعرف أن الموارنة لم يعودوا من أتباعه بعد أن أصبحت أمكنة إقامتهم في وادي العاصي وجبال لبنان

جزءاً من الدولة العربية وذلك منذ بدء الفتح في أواسط القرن السابع الميلادي.

١٢ ـ إذا كان للموارنة تلك المنزلة العالية في بلاط قيصر الروم، فكيف يفسر المطران الدبس قوله في «الجامع المفصل...»: «وأما يوحنا مارون البطريرك فقد أنبأنا البطريرك أسطفانس الدويهي أن الملك [قيصر الروم] عزم أولاً أن يرسل إليه لاون، قائد جيشه ليأتي به مكبلاً...»(٥٨). ويؤكد مؤرخو بيزنطة، من جهة ثانية، أن قيصر الروم أرسل في القرن الرابع (؟) الميلادي جنوده إلى دير مارون فهدموه وقتلوا حوالى ثلاثماية من رهبانه. أما الأب لامنس فيؤكد هو أيضاً ذلك العداء الشديد بين الموارنة وقيصر الروم وأتباعه بقوله إن الموارنة «خلعوا عنهم ربقة ملوك الروم كما يظهر من تواريخهم ومن تصرفهم مع ملوك بوزنطية والملكيين أنصارها...»(٥٩).

هذا الكلام يدل على العداء بين قيصر الروم والموارنة. وهو ما سجّله المؤرخون. فكيف يمكن التوفيق، في حال أن المردة كانوا هم الموارنة، بين ولاء المردة اللامحدود للقيصر وعداء الموارنة «اللامحدود» له؟ وهل يمكن للموارنة أن يكونوا أعداء وحلفاء للدولة البيزنطية في آن؟

١٣ ـ وأخيراً إذا كان المردة هم الموارنة، فهذا يعني أنهم لم يأتوا إلى جبال لبنان من وادي العاصي فقط، وإنما أيضاً من شمال بلاد فارس، وميديا، وبمفيليا وأرمينيا وغيرها من بلاد القفقاس.

---

(٥٨) المطران الدبس، الجامع المفصل...، ص ٣٤.

(٥٩) الأب لامنس، تسريح الأبصار... الجزء الثاني، ص ٤٣،

وهذه النظرية تخالف أقوال جميع المؤرخين الذين يؤكدون أن الموارنة نزحوا إلى لبنان من وادي العاصي شمال سوريا، موطنهم الأول حيث نشأ مار مارون وتلامذته، وكان لهم فيه كنائس وأديرة عديدة مزدهرة.

١٤ ـ وإذا اعتبرنا أن الموارنة هم المردة، فهذا يعني أن الموارنة هم خليط، من حيث الأثنية، من عناصر فارسية وميدية من العرق الآري. وهذا مخالف أيضاً لأقوال المؤرخين، موارنة وعرب ومستشرقين الذين يجمعون على التأكيد أن الموارنة هم من عنصر سوري آرامي وعربي وجميعهم من العرق السامي..

بالإضافة إلى ما هو مبيّن أعلاه، تجدر الإشارة إلى أن النظرية القائلة أن المردة هم الموارنة تسقط نظرية «لبنان الملجأ» التي ينادي بها جميع رجال الفكر الموارنة، ذلك أن هؤلاء المردة (الموارنة)، حسب أقوال البطريرك الدويهي والأساقفة الدبس والسمعاني والحاقلاني وغيرهم، جاؤوا إلى لبنان من شمال بلاد فارس وأرمينيا ومناطق القفقاس الأخرى، ثم أعادهم جوستينيانوس الثاني بأكثريتهم إلى مواطنهم الأصلية تلك، وأنه كان لهم فيها، كما ذكرنا سابقاً، قضاة وإدارات رسمية خاصة بهم وممثل عالي الرتبة في بلاط القسطنطينية، وأن هذا الوضع استمر حتى سقوط عاصمة بيزنطة سنة ١٤٥٣ بيد محمد الفاتح.

إن جميع هذه التناقضات تنبع من سبب واحد يعود إلى تبنّي المدرسة الإكليريكية المارونية المطابقة بين المردة، والجراجمة والموارنة. وهذا هو عين الخطأ بالذات.

١٥ ـ إن إدعاء المؤرخين الإكليريكيين أن جوستينيانوس لم يسحب من لبنان سوى إثني عشر ألفاً من المردة وأن قسماً منهم بقي في جباله، فهذا قول يدحضه الأب لامنس بقوله: «... إن المردة، كما أفاد التاريخ، نزحوا عن لبنان ولم يخلّفوا فيه سلالتهم...»[(٦٠)]. وإذا كان قد بقي منهم بعض الأفراد فهي استثناءات لا تبدل شيئاً في مجرى ذلك النزوح (راجع ص ٨٧ ح٧٤ مكرر).

١٦ ـ ويؤكد الأب لامنس من جهة ثانية عدم المطابقة بين المردة والموارنة بقوله:

«يقول تاوفانس: «إن المردة دخلوا لبنان». وفي هذا القول ما لا شبهة فيه عن مجيئهم إلى لبنان من محل آخر». ثم أردف تاوفانس قائلاً: «التجأ إليهم الوطنيون» [أي سكان لبنان الأصليين]. وفي هذا دليل على أن المردة لم يكونوا من أهل لبنان بل غرباء عنه»[(٦١)]. ثم يضيف الأب لامنس أن تاوفانس وقدرينوس ينفيان عن المردة أصلهم اللبناني ويؤكدان أن المردة «كانوا قبل دخولهم لبنان يقطنون بلاد الأرمن وولايات آسية الصغرى وإليها رجعوا بعد غزواتهم في لبنان»[(٦٢)]. ثم يضيف، تأكيداً لكلامه: «إن الموارنة، عند خروج المردة من لبنان لم يتبعوهم في مهاجرتهم إلى آسية الصغرى، بل ثبت معظمهم في جبلهم»[(٦٣)].

---

(٦٠) الأب لامنس، تسريح الأبصار... الجزء الثاني، ص ٢٣٧.

(٦١) الأب لامنس، تسريح الأبصار... الجزء الثاني، ص ٤٢.

(٦٢) الأب لامنس، المصدر ذاته، ص ٤٣.

(٦٣) المصدر ذاته، ص ٤٤.

١٧ ـ يؤكد الأب لامنس أن المردة «لم يكونوا من سكان لبنان الأصليين...»[(٦٤)]. ويضيف ما كتبه المستشرق نولدكه في هذا الشأن حيث يقول: «إن العلماء لم يثبتوا حتى الآن وحدة المردة والموارنة»[(٦٥)].

خامساً ـ موقف المطران يوسف دريان من مسألة التطابق بين المردة والجراجمة والموارنة

في هذا الجدل الذي شمل نخبة من كبار المؤرخين واستمر بضعة أجيال لا بد من أن نشيد بالحس النقدي الذي كان يتمتع به الأسقف الماروني يوسف دريان (ت ١٩٢٠). فعلى الرغم من الهيبة العلمية الضخمة التي كان يحظى بها كل من نولدكه ولامنس والبطريرك الدويهي والمطران الدبس ولويس شيخو وغيرهم من كبار أحبار الموارنة والكنائس الشرقية، فإنه اعترض على المطابقة بين الجراجمة والمردة والموارنة ورفض اعتبارهم شعباً واحداً، بل أكد على أنهم شعوب مختلفة، معارضاً بذلك ليس فقط مؤرخي الموارنة وعلمائهم، كما ذكرنا آنفاً، وإنما الرأي الشائع والراسخ منذ زمن طويل لدى أبناء طائفته الذين استقوا معلوماتهم من هؤلاء المؤرخين.

ولا يملك الباحثون إلا الثناء على عمق ثقافة المطران دريان، واتساع نظره، ونزاهته العلمية إذ عرف كيف يضع الحقيقة فوق أي اعتبار قومي أو طائفي.

---

(٦٤) الأب لامنس، تسريح الأبصار... الجزء الثاني، ص ٤٧.

(٦٥) تيودور نولدكه .ZDMG. 1875, p.85، عن الأب لامنس، تسريح الأبصار، الجزء الثاني، ص٤٧.

لم يكن المطران دريان، حسب علمنا، مؤرخاً متخصصاً، ولكنه كان واسع الاطلاع على الأدبيات الإغريقية واللاتينية والسريانية والعربية. وقد كان له ميزتان:

الأولى أنه توصّل إلى التأكيد بأن لا رابطة بين المردائيين (المردة) والجراجمة عن طريق المقارنة بين نصوص تيوفانس والبلاذري وابن العبري، وأن لا رابطة أيضاً بين الموارنة وهذين الشعبين.

والثانية تلك النزاهة الأدبية في عمله التأريخي التي قلما نجدها لدى كثير من المؤرخين الذين يضعون أحياناً كثيرة المصالح الطائفية فوق مصلحة الحقيقة.

إلا أنه من المؤسف أن تكون أطروحة المطران دريان هذه التي ظهرت بالعربية عام ١٩٠٣[٦٦] بقيت مجهولة في الحلقات الاستشراقية ولدى المؤرخين اللبنانيين ولا سيما الموارنة منهم، وهي ما تزال مهملة حتى يومنا. وبلغ هذا الإهمال درجة أن الأب بطرس ضو لم يذكر في كتابه «تاريخ الموارنة»، الجزء الأول، الذي تعرّض فيه بإسهاب إلى تاريخ المردة والموارنة، اسم المطران دريان ولو مرة واحدة... وكأنما حذف هذا الاسم من نادي المؤرخين. فما هي أسباب هذا النسيان والإهمال؟

سؤال نترك الجواب عنه إلى المؤرخين والباحثين اللبنانيين أنفسهم. فهل كان ذلك عقاباً لهذا الأسقف الكبير لأنه تجرأ في

---

(٦٦) المطران يوسف دريان، المردة، الجراجمة والموارنة، بيروت ١٩٠٣.

الخروج على «المحرّمات» وعلى تقاليد غير علمية، ورفض الانصياع لأخطاء تاريخية جعلها بعض أبناء طائفته حقيقة لا تمس ولا تعدّل ولا نقاش حولها؟

سادساً ـ وجهات نظر الأب بطرس ضو في موضوع المردة والجراجمة والموارنة

يتبّنى الأب بطرس ضو في كتابه عن تاريخ الموارنة[٦٧] وجهات نظر البطريرك اسطفان الدويهي والمطران يوسف الدبس من حيث المطابقة بين المردة والجراجمة والموارنة فاعتبرهم شعباً واحداً بتسميات مختلفة. ولكنه لا يقرّ بنظرية البطريرك أن المردة سمّوا كذلك لأنهم تمردوا على قيصر الروم وذهبوا إلى أرمينيا لتدمير الجدار الفولاذي الذي كان يحمي الامبراطورية البيزنطية، وأنهم فعلوا ذلك مسايرة للحكم العربي، كما لا يقرّ الأب بطرس ضو بنظرية المطران الدبس التي تجاري إلى حد ما، في هذا المجال، نظرية البطريرك المؤرخ المبيّنة أعلاه[٦٨].

يذهب الأب ضو بعيداً في تفسيره لأهمية دور المردة ـ الموارنة في حماية القضية المسيحية في الشرق بعد انهيار الوجود البيزنطي في سوريا وما جاورها من بلدان آسيا.

وهذا الموقف يدعو إلى الاستغراب لا سيما أن دور المردة

---

(٦٧) الأب بطرس ضو، تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري، ٣ أجزاء، دار النهار للنشر، بيروت.

(٦٨) راجع في هذا الشأن ص ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٩ ـ ٧٠ من هذا الكتاب، على سبيل المثال لا الحصر.

انتهى كما يُجمع المؤرخون العرب والبيزنطيون والمستشرقون، بعد أن نقلهم جوستينيانوس في الثمانينات من القرن السابع الميلادي من لبنان إلى بلاد القفقاس.

ويحدّد الأب بطرس ضو دور المردة الموارنة الجديد في الشرق بقوله[٦٩]: «عندما انهارت الدولة البيزنطية في سوريا وما يليها من بلدان المشرق، فقدت المسيحية في الشرق زعامتها وقيادتها، قيّض الله لها شعباً قوي الشكيمة، شديد المراس، صلب العقيدة، اعتصم في قمم جبال لبنان وقبض بيد من حديد على زعامة القضية المسيحية في هذا الشرق، وأخذ على عاتقه الدفاع عنها في العصور الحالكة التي توالت على هذه الدنيا منذ ذلك الحين. وهذا الشعب هو المردة»، أي الموارنة نظراً لتأكيدات الأب ضو بأنهم والموارنة شعب واحد.

هذه الفقرة الصغيرة حول دور المردة ـ الموارنة في الدفاع عن «القضية المسيحية» في الشرق، تستوجب الملاحظات التالية:

١ ـ القول إن المردة تولّوا زعامة «القضية المسيحية في الشرق» لا يستند إلى إثباتات تاريخية أقرّها أحد من المؤرخين. فالوجود المسيحي في الشرق استمر طوال العهد الأموي راسخاً بقدر ما استمر للقيصر البيزنطي دوره الرائد لدى المسيحيين في بلاد الشام وفي آسيا الصغرى ومناطق القفقاس وشرق أوروبا. وقد استمر هذا الدور بإجماع المؤرخين، إلى حين سقوط القسطنطينية بيد محمد الفاتح سنة ١٤٥٣، كما بقي المردائيون (المردة) جنوداً مخلصين أوفياء مطيعين لأوامر القيصر رئيسهم الديني والمدني وقائدهم العسكري.

(٦٩) الأب بطرس ضو، المصدر ذاته، ص ٢٨١.

وكانت إقامتهم طوال هذه المدة ليس في منطقة الشرق الأوسط، كما يقول الأب ضو، وإنما في مناطق القفقاس في أرمينيا وبمفيليا وإيبيريا وما جاورها، كما يقرّ الأب ضو ذاته في كتابه الآنف الذكر. فكيف يمكن للمردة أن يتزعموا «القضية المسيحية» في الشرق ويرعوها وهم خارج هذه المنطقة وعلى عدة آلاف الكيلومترات منها؟

٢ ـ إن قول الأب بطرس ضو أن المردة أخذوا على عاتقهم الدفاع عن «القضية المسيحية» يدل على إيمانهم العميق، بما لا يرقى إليه الشك، بمبادىء وتعاليم الدين المسيحي. ولكن دراسات القسم الأكبر من مؤرخي بيزنطة ومن المستشرقين الذين عالجوا شؤون الكنيسة الشرقية، لا تؤكد قول الأب ضو أعلاه، بل تشير هذه الدراسات، بمعظمها، إلى اعتبار نصرانية المردائيين مشكوك بصدقيتها وسلامتها، وأنها تعرّضت لتقلبات عديدة بين الهرطقات والبدع التي اجتاحت الامبراطورية البيزنطية طوال القرون الأولى للميلاد. ويؤكد البعض أن هؤلاء المردة انضموا، بعد مراحل طويلة من أعمال «السرقة والسطو وقطع الطرق»، إلى جيش قيصر الروم كمرتزقة وجنود مأجورين مهمتهم الدفاع عن تخوم الامبراطورية ضد الأعداء المحيطين بها من عرب مسلمين ونصارى لا يدينون للقيصر بالولاء، وليس للدفاع عن «القضية المسيحية في الشرق» (إذا اعتبرنا أنه كان هناك قضية مسيحية في هذه المنطقة خلال العهد الأموي ومطلع العهد العباسي. فالقضية المسيحية كانت آنذاك في بلاد البلقان وفي غرب أوروبا)؛ (راجع ما بعده ص ٨٩).

أما المؤرخ نيقولا بارون (Nicolas Baron) فيذهب إلى أبعد من ذلك ويقول: «إن المردة كانوا ينتمون إلى أرثوذكسية مشبوهة،

ويدينون بالمشيئة الواحدة (Monothélisme) أو بالمونوفيزية أي بالطبيعة الواحدة في السيد المسيح (Monophysisme)[٧٠]، وأنهم كانوا بالتالي أقرب إلى اليعاقبة منهم إلى الخلقيدونيين الذي يؤمنون بالطبيعتين في السيد المسيح، وهو ما تقرّه الكنيسة الكاثوليكية، ومنها الكنيسة المارونية.

فكيف يمكن أن يكون المردة هم الموارنة كما يؤكد الأب بطرس ضو مراراً وتكراراً، ثم يقول في كتابه الآنف الذكر أن الموارنة كانوا «قابضين على زعامة الكنيسة الخلقيدونية»[٧١]، في الوقت الذي كان فيه المردة يدينون بالمونوفيزية التي رفضها المجمع الخلقيدوني.

فإذا كان المردة هم الموارنة، كما يؤكد الأب ضو، فكيف يمكنهم أن يكونوا في ذات الوقت من أتباع الطبيعة الواحدة في السيد المسيح (وهي نظرية اليعاقبة) ومن أتباع الطبيعتين وهي نظرية معارضيهم الكاثوليك الخلقيدونيين؟

٣ ـ ومن تناقضات الأب ضو حول دور المردة في الدفاع عن «القضية المسيحية في الشرق» قوله[٧٢] إن هؤلاء المردة هم فرس ومحاربون أشداء كان يرسلهم ملوك فارس بمهمات عسكرية في الخارج. ومن هذه المهمات أن كسرى أنو شروان (المجوسي)

---

(٧٠) Nicolas BARON. Nos ancêtres les Phéniciens. «... Les Mardaïtes étaient d'une orthodoxie douteuse.. [Ils] confessaient plutôt le monophysisme; ce dernier fréquent chez les chrétiens de langue syriaque». Voir ARABIES, Juin 1998.

(٧١) الأب بطرس ضو، تاريخ الموارنة، الجزء الأول، ص ٣٠٢.

(٧٢) الأب بطرس ضو، المرجع ذاته، الجزء الأول، ص ٢٨١.

أرسلهم إلى اليمن، كما يقول الأب ضو في المصدر ذاته، لمناصرة سيف بن ذي يزن (الوثني) في حربه ضد الأحباش (المسيحيين).

فكيف يمكن والحالة هذه اعتبار هؤلاء المردة أو أحفادهم أنهم قبضوا بيد من حديد على زعامة «القضية المسيحية في الشرق»... وأخذوا على عاتقهم الدفاع عنها.

٤ ـ أما الأب أنستاس الكرملي فيناقض تأكيدات الأب بطرس ضو حيث يقول **«اسم المردة أو الجراجمة إسم لمجموعة عسكرية لا دينية»**[٧٣]. وهذا يعني أن اهتمام المردة الديني لم يكن أساسياً لا في حروبهم مع الروم ضد العرب، ولا في حروب الروم ضد الهرطقات التي قامت في بلاد الشام وآسيا الصغرى طوال القرون الأولى للميلاد.

٥ ـ أما قول الأب ضو أن المردة الذين قادوا زعامة «القضية المسيحية» في الشرق «اعتصموا في قمم جبال لبنان» فيستوجب أيضاً التوضيح التالي:

أن الذين اعتصموا في قمم جبال لبنان هم الموارنة وليس المردة، ذلك أن الغاية من لجوئهم إلى هذه القمم هو الرغبة في الطمأنينة والأمن والعبادة والنسك، أو الدفاع عن النفس في حال الاعتداء عليهم. فالذي يسعى إلى الأمن والطمأنينة هو الذي يقيم في الأماكن العالية الصعبة المسالك. وهكذا كان وضع الموارنة طوال المراحل الأولى من انتقالهم من وادي العاصي في شمال سوريا إلى منطقة وادي قاديشا في أعالي جبال لبنان الوعرة، ابتعاداً عن مضايقات واضطهاد اليعاقبة والبيزنطيين لهم.

---

(٧٣) الأب بطرس ضو، المصدر ذاته، ص ٢٨٥.

أما المردة، وهم خيل الروم والمحاربون باسم القيصر، فكانت مهمتهم الإقامة ليس في الأماكن الجبلية العالية الوعرة، وإنما في سفوح الجبال المحصنة القريبة من التجمعات العربية ومن طرق مواصلاتها ليتمكنوا بالسرعة اللازمة من ضرب هذه التجمعات وشلّ حركة الاتصال بين الجيوش العربية وأماكن تموينها. وكان هؤلاء يقومون بحرب عصابات، وليس بحرب نظامية.

فالقول إن المردة أقاموا في قمم جبال لبنان المرتفعة الوعرة المسالك الكثيرة المتعرجات يتعارض مع أبسط قواعد الاستراتيجية العسكرية لا سيما في تلك الأحقاب البعيدة حيث كان تنقّل الجيوش يتم سيراً على الأقدام أو على ظهور الخيل والدواب. وهذا الوضع الأمني المستند إلى معطيات الجغرافيا هو الذي يؤكد أن ليس من تطابق بين المردة والموارنة فهما شعبان مختلفان في مفاهيمهما وفي أمكنة إقامتهما وفي أهدافهما الفكرية والسياسية.

٦ ـ ونود التأكيد للأب ضو أن نظريته بأن المردة ـ الموارنة كانوا من القوات العسكرية المحاربة وأنهم جاؤوا إلى لبنان لهذه الغاية، تتعارض مع تقاليد الموارنة ونظريتهم التي تقوم على مفهوم لبنان ـ الملجأ، وليس لبنان المنطلق لهجمات عسكرية على البلدان المجاورة.

٧ ـ أما الخطأ السابع الذي ارتكبه الأب بطرس ضو في فقرته المبيّنة أعلاه، قوله[٧٤] إن هؤلاء المردة فرس كانوا محاربين من أتباع ملوك فارس وفي خدمتهم. وكونهم فرساً يعني انتماءهم الإتني إلى العرق الآري. وقول الأب ضو هذا يتناقض مع قوله مراراً في

(٧٤) الأب بطرس ضو، المصدر ذاته، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

الكتاب ذاته أن الموارنة سوريون آراميون، وهذا يعني انتماءهم إتنياً إلى العرق السامي.

فإذا كان الموارنة هم المردة كما يؤكد الأب بطرس ضو فكيف يمكن أن يكونوا آريين وساميين في آن.

٨ ـ يجمع المؤرخون البيزنطيون والمستشرقون والمستعربون ولا سيما منهم الأب لامنس، والنخبة الكبرى من المؤرخين اللبنانيين أن أمر المردائيين انتهى في الشرق، بل انتهى أيضاً وجودهم العسكري فيه، بعد أن نقلهم قيصر الروم جوستينيانوس الثاني من لبنان وشتّتهم في البيلوبونيز، وأرمينيا، وبامفيليا وإيبيريا وغيرها من مناطق القفقاس. ولم يأتِ أحد من كبار المؤرخين على ذكرهم في الشرق منذ ذلك التاريخ. فكيف يمكن لهؤلاء، كما قلنا سابقاً، أن يتولوا الدفاع عن «القضية المسيحية في الشرق» وهم بعيدون مشتتون في مناطق آسيا الوسطى؟[٧٤ مكرر]

أما الموارنة، فلم يكن بوسعهم، في تلك الحقب البعيدة، أن يشكلوا مجموعة عسكرية قوية نظراً لقلة عددهم الذي لم يتعدَّ في نهاية القرن السابع الميلادي بضعة آلاف لا تتجاوز أصابع اليد. ناهيك أن وجود الموارنة في المناطق الجبلية النائية الصعبة المسالك في شمال لبنان لم يكن ليؤهّلهم القيام بالدور الذي ينسبه إليهم خطأ الأب ضو في قيادة «القضية المسيحية في الشرق»، لا سيما أن

(٧٤ مكرر) أما الأب لامنس فيقول في كتابه «تسريح الأبصار» الجزء الثاني، ص ٤١، أنه بعد إجلاء المردة عن لبنان من قبل جوستينيانوس الثاني «... اندثر أمرهم... دون أن يبقوا في لبنان أثراً في مرورهم».

الطوائف المسيحية الأخرى كانت تقيم بمعظمها في المدن وفي سفوح الجبال، وأن انشغالات الموارنة الحياتية في الحرف والزراعة، وتربيتهم الفكرية والدينية القائمة على التسامح والتعاون مع الآخرين تجعلهم أهل فكر وسلام وليس أهل حرب وصراع. وتاريخ الموارنة أثبت، طوال أحقاب طويلة، تمسّكهم بهذه المناقب وتلك الأهداف.

وتأكيداً لقلة عدد الموارنة في جبال لبنان في القرن السابع الميلادي ما قاله المطران غليوم الصوري أنهم كانوا، في أواسط القرن الثالث عشر، بحدود الأربعين ألف نسمة بما فيهم الشيوخ والنساء والأطفال(٧٥). ولا يعقل أن يبلغ عدد الموارنة قبل ستة قرون من هذا التاريخ، أي في النصف الثاني من القرن السابع الميلادي، أكثر من بضعة آلاف موزّعين بين وادي العاصي وحمص وحماه وجبال لبنان؟

٩ ـ ثم نودّ أن نسأل الأب ضو: ما هي «القضية المسيحية» التي جعلت المردة ـ الموارنة، حسب قوله، يتولون زعامتها ويدافعون عنها؟

من المؤكد تاريخياً، أنه خلال العهود العربية المتعاقبة ولا سيما في العهد الأموي، لم تكن هناك قضية «مسيحية» بالمعنى السياسي. فقد تولّى المسيحيون مرافق الدولة العربية الناشئة، وعاشوا مع مواطنيهم المسلمين حياة مشاركة فاعلة. ومن المؤكد أيضاً أن

(٧٥) راجع في هذا الشأن:

Nasri Salhab. La France et les Maronites, pp.34, 38, Dar El-Machreq, Beyrouth, 1997.

الخلفاء الأمويين اعتبروا أن المسيحيين لا يشكلون خطراً على الدولة العربية الناشئة. وفي الوقت الذي يحمّل فيه الأب ضو المردة الموارنة لواء الدفاع عن القضية المسيحية، أي في أواخر القرن السابع الميلادي كان عدد المسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام في بلاد الشام لا يتجاوز ٤٪ من السكان النصارى. وحتى في العصر العباسي الأول، أي بعد أكثر من مئة سنة من الفتح، وفي بلاد فارس بالذات، كان عدد المسلمين، حسب رأي المستشرق ريشار بولييه (Richard Bulliet)، ٨٪ من السكان، ثم ارتفع إلى ٤٠٪ في القرن التاسع أي بعد أكثر من مئتي سنة من الفتح، ثم إلى ٨٠٪ في القرن العاشر(٧٦). ولم يأخذ الوجود المسيحي في الشرق وجه «قضية» إلا في العصور المتأخرة حين انتقل الحكم العربي إلى الفرس والمماليك الترك والأكراد، ثم إلى العثمانيين السلاجقة والطورانيين وغيرهم من قبائل آسيا الوسطى التي نزحت إلى الشرق طوال الحروب الصليبية.

ومن الإنصاف القول أن العهد الأموي، بصورة خاصة، كان يشكل العصر الذهبي للوجود المسيحي في الشرق، منذ القرن السابع إلى مطلع العاشر الميلاديين. نستند في ذلك على قول غبطة البطريرك أغناطيوس الرابع هزيم في بحثه الرائع في كتاب «لبنان في

(٧٦) راجع في هذا المجال: البطريرك أغناطيوس الرابع هزيم، فتح العرب لبلاد الشام وآثاره الفكرية والاجتماعية، لبنان في تاريخه وتراثه. كتاب مشترك بإشراف الدكتور عادل إسماعيل، منشورات الحريري، بيروت ١٩٩٣، ص ١٣٣ ـ ١٥٢؛

ـ الدكتورة سعاد أبو الروس سليم. العلاقات الإسلامية ـ المسيحية عبر التاريخ، في الحوار والحياة المشتركة بين الطوائف والأديان، النموذج اللبناني، كتاب مشترك بإشراف الدكتور عادل إسماعيل، منشورات مؤسسة الحريري، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢٥ ـ ٥٥.

تاريخه وتراثه» وهو بعنوان: «فتح العرب لبلاد الشام وآثاره الفكرية والاجتماعية»، حيث يقول غبطته (ص ١٤٥ ـ ١٤٦):

«. . . فلم يلجأ الفاتحون إلى الشدة ليفرضوا على المغلوبين معتقداتهم الإسلامية، بل لبثت سورياً بلداً «مسيحياً» فيها كنائس رائعة ذائعة الصيت على نحو كنيسة القيامة وكنيستي اللد والرها، وحافظت على طابعها حتى نهاية الحقبة الأموية. . .

«ومن الوقائع التي تستحق الذكر، يضيف البطريرك هزيم، بناء الخليفة معاوية كنيسة الرها الكبرى على نفقته بعد أن دمرها الزلزال، وإتاحته لابنه يزيد أن يختلط بالمسيحيين ويتردد على رهبانهم. . . وسمح بأن يتتلمذ ابنه خالد على يد الراهب ماريانوس أو اسطفانوس. ويخبرنا ابن العبري أنه أبقى، لاحقاً، مسيحيين حكاماً على بعض المقاطعات كالرها التي حكمها طويلاً انسطاس بن أندراوس.

«واستمر المسيحيون يمارسون شعائرهم الدينية ولا يكتمون معتقداتهم، بل كانوا يجاهرون بها، ويعلقون في أعناقهم صلباناً. كما ظل كتّاب الدواوين المسيحيون، وحتى مطلع القرن الثاني للهجرة [منتصف القرن الثامن ميلادي] يرسمون علامة الصليب على ظهر الوثائق الرسمية، كما تشهد على ذلك مخطوطات البردي في مصر والمكتوبة باللغتين اليونانية والعربية. وكان المسلمون، رؤساء هؤلاء الكتّاب، يثبتون ختمهم إلى جانب الصليب، بدل أن ينهوهم عن ذلك».

فما هي إذاً «القضية المسيحية» التي يتحدث عنها الأب ضو

والتي تولّى زعامة الدفاع عنها المردة ـ الموارنة، حسب قوله؟ أتكون الحياة المشتركة بين المسلمين والمسيحيين طوال القرون الأولى من الفتح، هي القضية؟

هذا الموضوع خارج نطاق بحثنا، ولم نُشر إليه إلا للتوضيح صوناً للحقيقة التاريخية التي نسعى إليها.

١٠ ـ يؤكد الأب ضو في كلامه أعلاه أن الشعب الماروني ـ المردي أخذ على عاتقه الدفاع عن القضية المسيحية «في العصور الحالكة التي توالت على هذه الدنيا منذ ذلك الحين» وهو يقصد بلاد المشرق.

ويحق للقارىء، أي قارىء، أن يسأل الأب ضو ما هي هذه «العصور الحالكة التي توالت على هذه الدنيا منذ ذلك الحين»؟

فهل يعتبر حضرة الأب المؤرخ أن العهود الأموية والعباسية عصوراً حالكة وقد بلغت الحضارة العربية الإسلامية في أثنائها أوج ازدهارها الفكري والاجتماعي والحضاري والسياسي، وامتدت في أروع مظاهرها وطوال خمسة قرون ونيّف في أصقاع العالم القديم من طاشقند وسمرقند إلى الأندلس الإسبانية مروراً ببلاد ما بين النهرين، وبلاد الشام ومصر، وبرزت فيها منارات للعلم والمعرفة ازدهرت قروناً عديدة في بغداد ودمشق والقاهرة والقيروان وفاس وإشبيلية وقرطبة وغرناطة وسائر حواضر شبه الجزيرة الإيبيرية وصقلية.

فهل هذه المنارات التي أشعّت على العالم طوال عدة قرون وحملت إلى أوروبا علوم الإغريق ومقوّمات الحضارات الشرقية القديمة هي التي يسميها الأب ضو «العصور الحالكة»؟ أم أن التعاون

الإسلامي المسيحي طوال العهد الأموي وأوائل العصر العباسي هو الذي جعل من تلك العصور المزدهرة عصوراً حالكة؟

نترك للقارىء أن يجيب عن هذا السؤال.

١١ ـ والمستغرب أيضاً أن يقدم الأب بطرس ضو، بوضوح لا لبس فيه، على تسمية الفتوحات العربية لبلاد الشام بـ «الغزو العربي» و«السطو العربي»(٧٧)، مخالفاً بذلك حقائق التاريخ وأصول الديونتولوجية. فكيف يمكن لعملية «غزو» أو «سطو» وما يرافقها من قتل ونهب تستمر وقتاً قصيراً وتنتهي بانسحاب فاعليها، أن تعطي حضارة إنسانية شاملة ما تزال تستمر صعداً منذ أكثر من ألف وخمسماية سنة، وتعتبر من أرقى الحضارات التي عرفها المجتمع البشري.

لا غرو أن الأب ضو يعرف أنه يقف وحيداً هذا الموقف، ويخالف رأي كبار المؤرخين في العالم أجمع، وفي لبنان وغيره من البلاد العربية الذين اعتمدوا جميعاً كلمة «فتح» للدلالة على الانتشار العربي والإسلامي في المشرق والمغرب، وفي الداخل الآسيوي والإفريقي، وفي جزء من القارة الأوروبية. فهل يعتبر حضرة الأب أن هؤلاء المؤرخين الأعلام في العالم كله على خطأ، وهو وحده على حق!!

قد يكون من المفيد في هذا المجال (الذي هو أصلاً خارج موضوع هذه الدراسة؛ ولكن إثارته من قبل الأب ضو في بحثه عن المردة حملتنا على إبداء هذه الملاحظات)، الإشارة إلى أن كلمة

---

(٧٧) الأب بطرس ضو، تاريخ الموارنة، الجزء الأول، ص ٤٢ ـ ٤٣، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٣٠، ٣٣١ وغيرها.

«فتح» ملازمة فقط للتعبير عن الانتشار العربي والإسلامي دون غيره من الانتشارات الأوروبية في العالم والتي يعبّر عنها بتعابير أخرى، فيقال، على سبيل المثال، الاستعمار أو الاحتلال البريطاني للهند، الحماية البريطانية على مصر، الاستعمار الفرنسي والبريطاني في الهند الصينية وجنوب شرق آسيا، أو في إفريقيا السوداء، أو الحماية الفرنسية على المغرب وتونس، الانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا، وغيرها من التعابير التي اتخذت صفة قانونية أقرتها المنظمات الدولية.

وكلمة «فتح» الملازمة، كما قلنا، للانتشار العربي والإسلامي في العالم، مأخوذة من آيات القرآن الكريم، وتعني، بوجه عام، «العطاء من الله» أو «فتح» العقول والقلوب، وتعليم المجتمع البشري، وتعريفه بأحكام الدين الجديد. ومن هذه الآيات، على سبيل المثال لا الحصر: «ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض» (سورة الأعراف، الآية ٩٦)؛ أو «وما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها» (سورة فاطر، الآية ٣٥)؛ أو «ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين» (سورة الأعراف، الآية ٨٩).

ويلاحظ أن كلمة «غزو» غير واردة في القرآن الكريم مما يدل على أن تلك الأعمال التي كانت تفرضها التقاليد الجاهلية لأسباب اجتماعية واقتصادية خانقة في الصحراء، أصبحت في الإسلام غير مقبولة. ولئن استعمل بعض المؤرخين القدامى هذه الكلمة فلحالات قليلة ولأسباب محددة لا تخفى على القارىء.

ولو عدنا إلى معجم المنجد، الطبعة ٢١ صفحة ٥٦٧، لوجدنا

التفسير التالي لكلمة «فتح»: فتح الله عليه: علّمه وعرَّفه؛ باح له الفتوح: الرزق الذي يفتح به الله؛ فتحاً وفتاحة الله على فلان: نصره... وقد شرح اللغويون والمؤرخون العرب هذه الكلمة بما يؤيد ما هو وارد أعلاه. نأخذ منها على سبيل المثال قول الطبري[٧٨]: في كتابه «تاريخ الرسل والملوك»: «فتح الله على يديه حصوناً» (يقصد مسلمة بن عبدالملك).

لقد أتينا على ذكر هذه الأمور، على الرغم من أنها خارج موضوع هذه الدراسة، لتوضيح الخطأ اللغوي والتاريخي الذي ارتكبه الأب بطرس ضو في كلامه عن المردة والفتح العربي في بلاد الشام.

وقد تعرّض أمير الشعراء أحمد شوقي، في قصيدته «نهج البُردى» لأقوال المغرضين ضد الفتح العربي فقال:

قالوا غزوت ورسل الله ما بعثوا

لقتل نفسٍ ولا جاؤوا لسفك دم

جهل وتضليل أحلام وسفسطة

فتحتَ بالسيف بعد الفتح بالقلم

سلِ المسيحية الغراء كم شربت

بالصاب من شهوات الظالم الغلم

لولا حماة لها هبّوا لنصرتها

بالسيف ما انتفعت بالرفق والرحم

(٧٨) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، الجزء ٦، ص ٤٢٩.

ولعلّ من الخطأ الرئيسي في دراسة الأب ضو، حرصه، كما يبدو، على «تسييس» مسألة المردة في بحث تاريخي صرف يعود إلى القرن السابع الميلادي، أي إلى حوالى ألف وثلاثماية سنة، ومحاولة ربطه بأحداث وظروف الحرب البشعة التي عصفت بلبنان منذ ١٩٧٥[٧٩]، فجاءت بعض أقواله المتعلقة بالمردة، وكأنها ملازمة لأحداث لبنان في نهاية القرن العشرين، مما حمل الأب المؤرخ على القفز بتلك الأحداث ثلاثة عشر قرناً إلى الأمام. كل ذلك لأسباب كما يبدو لا علاقة لها بالشأن التاريخي. ونذكر من هذه «القفزات» قوله على سبيل المثال: «واليوم لن يحفظ كياننا وحريتنا إلا قوّتنا الذاتية، قوة إيماننا وقوة سلاحنا وقوة اتحادنا وقوة وقوفنا صفاً واحداً بوجه الخطر ببسالة وشجاعة. فعلى كل ماروني أن يكون جندياً بالمعنى الروحي والمادي مثلما كانت الحالة في أيام المردة الأبطال...»[٨٠].

هذا الكلام يدعونا أيضاً إلى إبداء الملاحظة التالية: إن الأب ضو يعرف كغيره أو أكثر من غيره، أن العنف لم يؤدّ يوماً إلى حل أية من المعضلات الفكرية والاجتماعية والسياسية، في لبنان وخارج لبنان، وأن أياً من الفرقاء اللبنانيين، من أية طائفة كانوا، لو كدّسوا آلاف الأطنان من السلاح الأكثر فتكاً وتطوراً، فإن هذا السلاح لن يؤدي إلا إلا تخريب لبنان وهجرة وتهجير أبنائه. وتجربة الحرب العبثية التي انطلقت مدافعها سنة ١٩٧٥ وبسلاح متطور، كافية لإقناع

(٧٩) تجدر الإشارة إلى أن كتاب الأب بطرس ضو «تاريخ الطائفة المارونية...»، صدر في بيروت سنة ١٩٧٧، أي في أثناء الحرب.

(٨٠) الأب بطرس ضو، تاريخ الموارنة، الجزء الأول، ص ٣١٥.

اللبنانيين أن اللجوء إلى السلاح لن يقدمهم قيد أنملة على طريق السلام المدني الذي يطمحون إليه عن حق. والأب ضو يعرف كغيره، أو أكثر من غيره، أن ما يمكن أن تعطيه حرب تتصارع فيها أسلحة الدمار طوال عشرين أو خمسين أو مئة سنة وأكثر لن يبلغ ما تعطيه من سلام وأمن واستقرار ساعة واحدة من الحوار الهادىء البنّاء المتجرد الصادق والمخلص بين اللبنانيين.

ونستغرب أيضاً من الأب ضو، وهو المؤرخ والباحث المدقّق، قوله أيضاً[٨١]: «مهما كان من أمر صحة أو عدم صحة هذه الوثائق [المواثيق أو العهود التي كان يعطيها العرب للمدن المفتوحة بحماية أبنائها المسيحيين، لقاء الجزية]، فالموارنة رفضوها على ممرّ الأزمان واستغنوا دائماً عن كل حماية من هذا النوع، ورفضوا بإصرار كل فرمان من جانب الخلفاء والسلاطين العثمانيين. ولم يعتمدوا، ولن يعتمدوا، لحماية حقوقهم وحريتهم وكيانهم، إلا على قوّتهم الذاتية وعلى الحلفاء والأصدقاء الذين يختارونهم هم، ولا حماية تفرض عليهم».

مثل هذه التأكيدات مستغربة على لسان أي مؤرخ جامعي يفترض فيه الدقة والموضوعية، فتاريخ العلاقات بين الدولة الأموية والطوائف المسيحية في بلاد الشام كانت تتسم، استناداً إلى تلك المواثيق، بعلاقات وطيدة مشبعة بروح التعاون والتفاهم[٨٢]، وكذلك العلاقات

(٨١) الأب ضو، المصدر ذاته، ص ٢٠٧.

(٨٢) راجع في هذا الشأن: البطريرك أغناطيوس الرابع هزيم، فتح العرب لبلاد الشام، وهو بحث في الكتاب المشترك بإشراف الدكتور عادل إسماعيل بعنوان: «لبنان =

بين فرنسا والموارنة، ومطالبة أحبار الكنيسة المارونية بالحماية الفرنسية عليهم[٨٣] وقد تلقّوها بحماس وارتياح، وكذلك إلحاح أولئك الأحبار على ملوك فرنسا وسفرائها في الآستانة، في مناسبات متعددة، التماس تدخّل السلطان وأصحاب القرار في الباب العالي لإصدار الفرمانات السلطانية بمنح الإكليروس الماروني ورعاياه امتيازات خاصة تميزهم عن سائر الطوائف المسيحية في السلطنة. وقد تلقّى الموارنة هذه الامتيازات بكثير من الشكر والولاء[٨٤].

* * *

وأننا نستغرب من الأب ضو المؤرخ الذي أثبت عن اطلاع واسع وشامل على أحداث تاريخ لبنان أن يقع، في معالجته قضية المردة، في تناقضات واستنتاجات لا تتفق مع الواقع التاريخي.

وفي ما يلي بعض هذه التناقضات والاستنتاجات:

= في تاريخه وتراثه»، ص ١٣٣ - ١٤٩. منشورات مؤسسة الحريري، بيروت، ١٩٩٣.

- الدكتورة سعاد أبو الروس سليم، العلاقات الإسلامية المسيحية، وهو بحث في الكتاب المشترك بإشراف الدكتور عادل إسماعيل، بعنوان «الحوار والحياة المشتركة بين الطوائف والأديان. النموذج اللبناني»، ص ٢٥ - ٥٥، منشورات مؤسسة الحريري، بيروت، ١٩٩٦.

(٨٣) حول علاقات الموارنة بفرنسا، راجع:
Nasri Salhab. La France et les Maronites, Dar Al-Machreq, Beyrouth, 1997.

(٨٤) راجع في هذا الشأن، مجموعة كاملة للفرمانات التي منح فيها سلاطين بني عثمان امتيازات خاصة للطوائف المسيحية.

Adel Ismail. Documents Diplomaptics et Consulaires. Tomes 34, 35, 36, Beyrouth, 1994 - 1995.

١ ـ يقول الأب ضو في كتابه الآنف الذكر: «١ ـ المردة شعب واحد ذو فصيلتين: فصيلة خارجية أتت من بلاد الروم بأمر من الملوك البيزنطيين، وفصيلة داخلية كانت تقطن سوريا منذ زمن بعيد وعاصمتها الجرجومة.

«. . . فمردة آسيا الصغرى أصبحوا روماً لغة وحضارة ومذهباً. أما جراجمة سوريا فأصبحوا، بحكم إقامتهم في سوريا مدة طويلة، آراميي اللغة والحضارة، موارنة من حيث المذهب الديني. **فالمردة والجراجمة** جناحان لشعب **واحد ذي أصل إتني واحد**[٨٥].

هذه الفقرة الصغيرة تتضمن عدة مغالطات:

أ ـ لم يكن المردة مطلقاً فصيلتين، وهذا ما يؤكده مؤرخو بيزنطة والمؤرخون والجغرافيون اللاتين من قبلهم (راجع ما بعده الباب الرابع).

ب ـ قوله أن «الفصيلة الخارجية» أتت من بلاد الروم ينقصه الدقة العلمية اللازمة. فهذه «الفصيلة الخارجية» كانت تشكّل المردة الذين هم من أصل فارسي ـ ميدي، وينتمون بالتالي إلى العرق الآري.

ج ـ أما القول أن جراجمة سوريا «أصبحوا» بحكم إقامتهم فيها مدة طويلة آراميي اللغة والحضارة فهو كلام لا يعبّر عن الواقع. فالجراجمة هم آراميون أصلاً «ولم يصبحوا آراميين». ولو كانوا مردة لما جاز أن يقال أنهم فقدوا إتنيتهم الآرية، (الفارسية ـ الميدية)،

(٨٥) الأب بطرس ضو، تاريخ الموارنة، الجزء الأول، ص ٣١٣.

حتى ولو كسبوا اللغة الآرامية وتقاليد أبناء البلاد. وكون الجراجمة آراميين، فانتماؤهم الإتني يعود بالتالي إلى العرق السامي.

د ـ أما القول أن المردة والجراجمة اعتنقوا المذهب الماروني فهو أمر لم يأتِ على ذكره، على ما نعلم، أحد من كبار مؤرخي بيزنطة من المستشرقين المختصين في تاريخها، أو في تاريخ الديانات الشرقية.

هـ ـ أما المغالطة في استنتاجات الأب ضو قوله إن المردة [الآريين] والجراجمة [الساميين] جناحان لشعب واحد ذي أصل إتني واحد!! إلاّ أنه لم يحدد إلى أي من الجناحين يعود هذا الأصل الأتني الواحد. هل هو الجناح الآري؟ أم الجناح السامي؟ ومتى كان الآريون والساميون يشكّلون إتنية واحدة؟

٢ ـ ثم يقول الأب ضو في الصفحة ذاتها (٣١٣): «في الحملات ضد العرب اندمج المردة الخارجيون، الروم، والمردة الداخليون، الموارنة الجراجمة في عسكر واحد بسط سيطرته من الجرجومة واللكام شمالاً حتى القدس جنوباً وجعل من قمم لبنان المعقل الرئيسي له. .».

نعتقد أن الأب ضو يعرف تماماً الجغرافيا وحدود بلاد الشام. فإذا كان الموارنة ـ الجراجمة [على قلّة عددهم في تلك الحقبة] راجع ما قبله ص٨٨)، قد سيطروا على المناطق الممتدة من جرجومة واللكام شمالاً حتى القدس جنوباً، فأين كانت إذاً الدولة الأموية؟ وهل كان هؤلاء الموارنة ـ الجراجمة يسيطرون على هذه الدولة بما فيها دمشق وحمص وحماه وحلب التي تقع بين جبال

اللكام شمالاً والقدس جنوباً. . .؟، وإذا كان تيوفانس قال ذلك تضخيماً لأهمية المردائيتاي، فللتأكيد على الخطأ الكبير الذي ارتكبه القيصر بنقل هؤلاء المحاربين إلى مناطق القفقاس. مع الإشارة إلى أن مؤرخ بيزنطة لم يتحدث لا عن الجراجمة الذين كانوا في خدمة العرب، ولا عن الموارنة، الذين كانوا أقلية عددية في جبال لبنان، وإنما تحدث عن المردائيتاي اسماً وتحديداً.

٣ ـ يقول الأب ضو: «يتوهم البعض أن كل الموارنة في لبنان في الأصل مهاجرون من سوريا. هذا غير صحيح. معظم الموارنة هم من سكان لبنان الأصليين، وانضم إليهم فيما بعد، وعلى دفعات متقطعة أفواج من الموارنة النازحين من سوريا»[٨٦].

إن هذا الكلام يتعارض مع أقوال وأبحاث المؤرخين الموارنة التي تقوم جميعها على نظرية «لبنان ـ الملجأ» والتي يعتبرونها من ثوابت تاريخهم.

٤ ـ ثم يضيف الأب ضو في الصفحة ٢١٦ من كتابه قوله: «أما الجبال [جبال لبنان] وخاصة الجرود العالية فبقيت على الوثنية حتى **الجيل السابع**»، أي إلى حين قدوم المردة إلى لبنان في السنة ٦٦٩؟ أو ٦٧٦؟

ثم يناقض الأب ضو كلامه هذا فيقول في الصفحة ٢١٦ ـ ٢١٧ إن دير قنوبين في وادي قاديشا، أي في أعالي جبال لبنان، بناه تواودوسيوس الكبير ملك الروم سنة ٣٧٥ أي في أواخر القرن الرابع

---

(٨٦) الأب بطرس ضو، المصدر ذاته، ص ٢١٥.

الميلادي. وهذا دليل على أن جبال لبنان العالية، أو أكثرها سكاناً آنذاك كوادي قاديشا، لم تكن وثنية.

٥ ـ يتحدث الأب ضو عن «معاهدة»!! عقدها الخليفة معاوية بن أبي سفيان مع المردة (كذا)[٨٧]. نودّ التأكيد في هذا المجال:

أ ـ لم يذكر أحد من المؤرخين أن الخليفة الأموي وضع «معاهدة» مع المردة، وإنما يؤكدون جميعهم على أن السفياني الكبير وضع اتفاقاً مع قيصر الروم قسطنطين الرابع اللحياني، ولم يؤتَ في أي من نصوصه على ذكر المردائيين (راجع ما قبله ص٢٨)، فمن أين أتى الأب ضو بهذه «المعاهدة»، وعلى أي مصدر استند للتأكيد عليها؟

ب ـ إن كلمة «معاهدة» التي يستعملها الأب ضو غير صحيحة في مفهوم القانون الدولي، ذلك أن المعاهدات تعقد دائماً بين الدول ذات السيادة. والمردة كانوا «خيل الروم» وأتباع القيصر، ولم يشكلوا بالتالي دولة مستقلة ليوقّعوا باسمها المعاهدات والاتفاقات الدولية.

٦ ـ ويعود الأب ضو للتأكيد مجدداً على كلمة «معاهدة» فيقول مستنداً إلى البلاذري (ص ١٨٩ ـ ١٩١) إن الوليد بن عبدالملك عقدها مع الجراجمة[٨٨].

أ ـ كما قلنا في ما سبق، أن كلمة «معاهدة» خطأ ولها مدلول خاص في القانون الدولي، ونستغرب صدورها عن مؤرخ كالأب ضو

---

(٨٧) الأب بطرس ضو، المصدر ذاته، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

(٨٨) الأب بطرس ضو، المصدر المذكور، ص٣٠٠ ـ ٣٠١.

وأستاذ في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، كما قيل لنا.

ب ـ ولو رجعنا إلى قول البلاذري الذي اعتمد عليه الأب ضو في كتابه الآنف الذكر لقرأنا (ص٣٠٠ و٣٠١) النص التالي الكثير الوضوح:

«فوجّه الوليد بن عبدالملك إليهم [أي الجراجمة]» مسلمة بن عبد الملك، فأناخ عليهم في خلق من الخلق فافتتحها [أي الجرجومة] على أن ينزلوا بحيث أحبوا من الشام، ويجري على كل امرىء منهم ثمانية دنانير، وعلى عيالاتهم القوت من القمح والزيت وهو مديان من القمح وقسطان من الزيت، وعلى أن لا يكرهوا ولا أحد من أولادهم ونسائهم على ترك النصرانية، وعلى أن يلبسوا لباس المسلمين، ولا يؤخذ منهم ولا من أولادهم ونسائهم جزية على أن يغزوا مع المسلمين فينفلوا أسلاب من يقتلونه مبارزة وعلى أن يؤخذ من تجارتهم وأموال موسريهم ما يؤخذ من أموال المسلمين...».

ثم يضيف الأب ضو قوله:

واستمرت هذه الامتيازات للجراجمة قائمة حتى القرن التاسع ميلادي وعندما أراد أحد العمال أي الولاة العرب إلغاءها، رفع هؤلاء الجراجمة الأمر إلى الخليفة العباسي الواثق بالله (٨٤٢ ـ ٨٤٦) فأمر بإسقاطها عنهم. وبقيت كذلك حتى أيام المتوكل...» (٢٠٦ ـ ٢٤٧هـ؛ ٨٢١ ـ ٨٦١م).

هذا هو قول البلاذري الذي ذكره الأب ضو حرفياً في كتابه أعلاه. فأين هي كلمة «معاهدة» بين عبدالملك (٢٦ ـ ٨٦هـ؛ ٦٤٦ ـ

٧٠٥م). وهل يمكن لمعاهدة، أية معاهدة، أن يستمر مفعولها حوالى ١٥٠ سنة؟ وأن تبقى قائمة بين نظامين مختلفين ومتعادين؟ فعبدالملك خليفة أموي، والمتوكل عباسي. وبين العباسيين والأمويين حروب ودماء. فهل يمكن لهؤلاء أن ينفّذوا «معاهدة» وضعها أعداؤهم؟ وهل تعتبر هذه الامتيازات التي منحها الخليفة الأموي لفريق من أتباعه يدين بالنصرانية، ويعلن ولاءه للدولة العربية الناشئة واستعداده للقتال إلى جانبها، معاهدة بين دولتين؟ وهل كان الجراجمة يشكّلون «دولة» ضمن الدولة الأموية؟ هذا أمر لا يقرّه أحد من المؤرخين، ولم يصدر على ما نعلم، عن لسان أحد من هؤلاء. وما منحه الوليد من امتيازات لأتباعه النصارى ليس سوى دليل على تسامح الدولة الأموية في تعاملها مع الطوائف المسيحية، واستمرارية هذه الامتيازات في العهد العباسي دليل أيضاً على تسامح العباسيين مع رعاياهم من أهل الكتاب. والامتيازات هي في العرف الدولي تقاليد يمكن استمرارها من عهد إلى آخر.

٧ ـ ومن أبرز مغالطات الأب بطرس ضو ما ذكره حول «المعاهدة» بين معاوية والمردة ـ الجراجمة إذ يقول[٨٩]: «في السنة ٦٧٧ خرج المردة ـ الجراجمة من مدينتهم في شمالي سوريا في حملة قوية... فاحتلوا في هذه الحملة كل الرقعة الجبلية الممتدة من مدينة الجرجومة والجبال المشرفة على السويدية ميناء أنطاكية عند مصبّ العاصي حتى جبال فلسطين والمدينة المقدسة أورشليم. وجعلوا معقلهم الرئيسي في قمم لبنان. ومن هناك أخذوا يشنّون

(٨٩) الأب بطرس ضو، المصدر ذاته، ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

الغارات على الدولة الأموية. هكذا أنشأوا دولة مستقلة ممتدة من شمالي سوريا حتى جنوبي فلسطين وجعلوا من لبنان قلب هذه الدولة المستقلة ومعقلها الأكبر». ثم يضيف الأب ضو: «هذه المعاهدة [بين معاوية والمردة ـ الجراجمة] «رسخت استقلال المردة ـ الجراجمة وسطوتهم وزادتهم قوة ومناعة. وفي هذه الحملة الجديدة والمعاهدة التي تكللت بها انتقل مركز ثقل المردة ـ الجراجمة من الجرجومة في شمالي سوريا إلى لبنان الذي أصبح قلب **إمارة** المردة أو دولتهم. . .».

ثم يقول أيضاً: «. . . منذ ذلك الوقت أصبح لبنان الجبل قلباً ومركزاً لكيان سياسي مستقل بعد أن كان مجرد رقعة جغرافية لا مدلول سياسياً لها. ويعود إلى هؤلاء المردة فضل تأسيس الكيان والاستقلال اللبناني قبل المعنيين والشهابيين وغيرهم. . .».

ثم يقول في مكان آخر (ص ٢٩٧)، تعليقاً على نقل جوستينيانوس الثاني، إثني عشر ألفاً من المقاتلين المردة إلى البيلوبونيز وأرمينيا وبمفيليا وإيبيريا وغيرها من مناطق القفقاس (راجع ما قبله ص٣٢). . . «هذه كانت نكبة كبرى أوقعها هؤلاء الروم في الدولة اللبنانية التي ظهرت آنذاك».

لا علم لأحد من المؤرخين اللبنانيين والعرب عامة والفرنجة من مستشرقين ومستعربين بأن المردة ـ الجراجمة ـ الموارنة أقاموا في القرن السابع الميلادي «الدولة اللبنانية المستقلة. . .». كل ما نعلمه، ويعلمه المؤرخون أن الدولة اللبنانية المستقلة وذات السيادة الكاملة لم تقم، حسب القانون الدولي العام، إلا سنة ١٩٢٠، أي بعد حوالى ألف وثلاثمائة سنة من زوال المردة من لبنان وتشتيتهم، من

قِبَل قيصر الروم جوستينيانوس الثاني في البيلوبونيز وأرمينيا وإيبيريا وبمفيليا وغيرها من مناطق القفقاس.

ونود أن نسأل الأب بطرس ضو، من أين استقى معلوماته هذه التي لم يسبقه إليها أحد من المؤرخين القدامى والمحدثين؟ وهل يستطيع أن يذكر لنا أين كانت عاصمة هذه الدولة المستقلة؟ وكيف كان نظام الحكم فيها؟ وهل بوسعه أن يبرز لنا بعض نصوص دستورها وأنظمتها الإدارية أو الاقتصادية أو المالية من قوانين ومراسيم وقرارات، بل نكتفي بورقة واحدة منها. . . وليس أكثر.

من المؤسف جداً أن يندمج تاريخ لبنان، بما يحمل من تراث وقيم عالية، بالأساطير والأوهام والخرافات، فتتعطل قيمته وتصاب في العمق صدقيته الكاملة.

وأقوال الأب ضو تجعل الكثيرين من اللبنانيين المخلصين يتساءلون: أهكذا يكتب تاريخ لبنان؟ أهكذا يدرَّس؟

٨ ـ ويبدو للقارىء أن الأب ضو ما لبث أن تراجع عن كلامه أعلاه، أو أنه أراد الاستمرار فيه فوقع في تناقضات تجعل تأكيداته السابقة عن قيام الدولة اللبنانية المردائية ـ الجرجومية ـ المارونية في القرن السابع الميلادي بحكم الملغاة. فقد قال الأب ضو[٩٠]:

. . . .

. . . .

«(٥) هذا يلقي ضوءاً على نشأة الكنيسة والكيان الماروني في

(٩٠) الأب بطرس ضو، المصدر ذاته، ص ٣٠٦، حاشية رقم ٥.

لبنان، والامتيازات التي يتمتع بها الموارنة منذ القِدَم، ويؤيد هذا القول كلام البلاذري الذي يؤكد أن الجراجمة المردة أعفاهم الخلفاء من الجزية».

هذا الكلام يستوجب الملاحظات التالية:

أ ـ أن البلاذري لم يتحدث مطلقاً عن المردة. وإنما تكلم فقط عن الجراجمة، كما لم يأتِ على الإطلاق على ذكر الموارنة (راجع كلام البلاذري في ما قبله ص ٣٥ ـ ٤١) فكيف جاز للأب ضو أن يذكر عنه كلاماً لم يقله؟

ب ـ أعفى الخليفة الوليد بن عبدالملك الجراجمة من الجزية ومنحهم امتيازات أخرى لأنهم انقلبوا على الروم وأصبحوا عملاء ومرتزقة للعرب ودخلوا في طاعة الدولة الأموية كجزء من رعاياها النصارى.

ج ـ إن إعفاء الجراجمة (الموارنة حسب تأكيدات الأب ضو) من الجزية يدل على أن هؤلاء كانوا تحت سيادة الدولة الأموية، لأن الجزية لم تكن تُفرض إلا على الرعايا المسيحيين لدولة الخلافة والذين كانوا يعيشون في كنفها وداخل حدودها ويعتبرون جزءاً من مواطنيها. ولو كانوا خارج السيادة الأموية، لما فرضت عليهم الجزية التي كانت تُجبى لقاء الدفاع عن سلامتهم وسلامة ممتلكاتهم.

وقياساً على هذه القاعدة التي كانت من أبرز دعائم الحكم في دولة الخلافة، يمكن القول أنه لو كان المردة ـ الجراجمة ـ الموارنة يقيمون في دولة مستقلة، كما يقول الأب بطرس ضو، لما فُرضت عليهم الجزية، أو لما قبلوا بتأديتها كما كان الحال لدى جميع

الطوائف المسيحية التي كانت تعيش في أوروبا أي خارج نطاق الدولة الأموية.

٩ ـ يقول الأب في كتابه الآنف الذكر[٩١]: «فالأب لامنس مثلاً قال إن الموارنة هم من الشعب السوري اللبناني بينما المردة من أصل غير سوري لبناني، ومن ثم ليس الموارنة المردة. أما المطران الدبس وغيره من العلماء الموارنة فقالوا إن المردة والموارنة شعب واحد. وبما أن الموارنة سوريون لبنانيون فلذلك لم يكن المردة من أصل غير سوري لبناني». ويضيف الأب ضو قوله: «ولكن الصحيح أن المردة الجراجمة كانوا موارنة ديناً وحضارة ولغة».

ولكن الأب ضو لم يذكر لنا من أين استقى هذه المعلومات أم أنها من استنتاجاته، ذلك أن مؤرخي العهد البيزنطي من الروم والسريان والعرب والأجانب مجمعون على القول إنه لم يكن بين المردة والجراجمة والموارنة أي جامع مشترك عرقي أو لغوي أو مذهبي، وما كان يجمعهم هو فقط انتماؤهم جميعاً إلى العقيدة المسيحية. وقد فنّدنا ذلك بتوسّع في ما بعد (ص ١٦١ ـ ١٦٧).

١٠ ـ ومن التفسيرات التي يشير إليها الأب بطرس ضو حول قدوم قبائل عربية وفارسية إلى لبنان قوله[٩٢]:

«وكان من نتائج سطوة المردة الموارنة في لبنان أن احتاط الخلفاء لهجماتهم فاستقدم معاوية قبائل من العراق وبلاد فارس وأقامها في مدن الشاطىء اللبناني كصيدا وبيروت وجبيل وطرابلس

(٩١) الأب بطرس ضو، المصدر ذاته، ص ٣١٠ ـ ٣١١.

(٩٢) الأب بطرس ضو، المصدر ذاته، ص ٣١١.

وعرقا وفي بعض أنحاء الجبل كبعلبك والهرمل وغيرها لتكون هذه القبائل سياجاً وقائياً بين الموارنة المردة من جهة والعرب من جهة ثانية، وللحؤول دون اتصال الموارنة المردة بالدول المسيحية وخاصة بالدولة البيزنطية» [كذا!!].

أ ـ صحيح أن معاوية استقدم قبائل من العراق وفارس وأقامها في مدن الساحل في كسروان وجبيل وطرابلس وصيدا وصور... ولكن ليس لتكون سياجاً وقائياً بين الدولة العربية والموارنة المردة، وإنما فقط لمجابهة الأسطول البيزنطي الذي كرّر هجومه على مدن الشاطىء اللبناني والسوري لفك حصار الأسطول العربي عن العاصمة البيزنطية وضواحيها.

ب ـ أما الموارنة فلم يكن لهم، نظراً لقلّة عددهم في تلك الحقبة (النصف الثاني من القرن السابع الميلادي)، أية قوى عسكرية تشكّل خطراً على مرافىء الدولة الأموية وشواطئها.

ج ـ أما المردة فكانت إقامتهم على سفوح الجبال الداخلية القريبة من المواصلات العربية في البقاع وبين دمشق وحمص وحماه وحلب. وقد وطّن معاوية تلك القبائل في بعلبك كونها المركز الرئيسي لتموين الجيوش العربية في المنطقة وفي المدن القائمة على طرق المواصلات بين دمشق وحلب والمدن العربية في الداخل.

د ـ أما قول الأب ضو إن إقامة تلك القبائل على الساحل وفي الداخل هي للحؤول دون اتصال الموارنة المردة بالدول المسيحية وخاصة بالدولة البيزنطية، فهو قول لا يستند إلى أساس تاريخي واستراتيجي لأن الاتصال بين المردة والبيزنطيين كان يتمّ عن طريق الأدلاء عبر المسالك الصعبة.

١١ ـ ومن المعلومات والاستنتاجات التي لا تقوم على أساس

تاريخي مقرر، التي قدّمها الأب بطرس ضو للقرّاء قوله: إن الأموريين والمردة شعب واحد، وأن هؤلاء الأموريين اخترعوا «العجلات التي تجرّها الخيل... وصنع الثياب والحياكة، وكانت جبيل مركز هذه الصناعة...»[٩٣].

أ ـ لم يأتِ على علمنا أحد من المؤرخين على المطابقة بين المردة (المرديين) والأموريين. فالمردة (أو المرديون حسب قول الأب ضو) هم، كما قلنا شعب فارسي ميدي ينتمي إلى العرق الآري. أما الأموريون فهم شعب سامي العرق، كما يقرّه جميع المؤرخين.

ب ـ أما قول الأب ضو إن الأموريين اخترعوا العجلات التي تجرّها الخيل... فإننا نرجو من حضرة الأب المؤرخ أن يطلع على النقشيات الحجرية (Bas-reliefs) التي تركتها الحضارات المتتالية في بلاد ما بين النهرين، ومصر، والصين والهند التي تعود إلى ما قبل الألف الرابع قبل الميلاد ليتأكد بنفسه أن «العجلات التي تجرها الخيل» كانت معروفة في تلك العهود الغابرة.

ج ـ أما قوله أيضاً إن الأموريين اخترعوا صنع الثياب والحياكة... فيكفي الاطلاع على نقوش صخرية أخرى فرعونية وهندية وصينية وغيرها من النقوش التي تركتها حضارات الشرقين الأدنى والأقصى، ليتبيّن بنفسه أن تلك الشعوب لم تكن عراة حفاة، وأن صناعة الثياب والحياكة كانت معروفة قبل الأموريين بعدة آلاف من السنين.

---

(٩٣) الأب بطرس ضو، المصدر ذاته، ص ٢٨٧.

١٢ ـ ومن تأكيدات الأب ضو التي تستلزم الدقة العلمية والتاريخية قوله[٩٤] إن اللغة السريانية كانت لغة الجراجمة ـ المردة.

ومن المحتمل أن تكون اللغة السريانية لغة الجراجمة بالإضافة إلى اللغة الإغريقية القديمة، ولكنه من المؤكد أن المردائيين كانوا يتكلمون لغة هي خليط من اللغات الفارسية والميدية، بحكم انتمائهم العرقي والحضاري إلى الفرس والميديين، والإغريقية القديمة بحكم ارتباطهم كجنود مرتزقة وخيالة لدى الدولة البيزنطية.

١٣ ـ ومن تفسيرات الأب ضو أيضاً قوله[٩٥]، عن لسان مؤرخ بيزنطة تيوفانس، إن المردة دخلوا لبنان سنة ٦٦٩، ثم يؤكد في المرجع ذاته (الصفحة ٢٩٣، وما يليها. . .) أنه «في السنة التاسعة لقسطنطين الرابع بوغونات [المعروف بقسطنطين اللحياني] أي في سنة ٦٧٧م دخل المردة لبنان». من المرجح أن ثيوفانس كان على حق، فالمردائيون، أو قسم منهم، دخلوا لبنان سنة ٦٦٩(؟) وأخرجوا في حدود السنة ٦٨٨(؟).

ومهما يكن من أمر، فإذا كانت نظرية الأب ضو بأن المردة هم الموارنة، فهذا يعني أن الموارنة لم يدخلوا لبنان قبل سنة ٦٦٩م؟. وهذا يتناقض مع ما يقوله جميع المؤرخين من لبنانيين وغير لبنانيين بأن الموارنة دخلوا لبنان على دفعات بدأت أولاها في القرن الرابع الميلادي وكانت أكثرها كثافة تلك التي جاءت من وادي العاصي في القرن العاشر الميلادي.

١٤ ـ ويتميز بعض كلام الأب ضو بعدم الدقة الأكاديمية في

(٩٤) الأب بطرس ضو، المصدر ذاته، ص ٢٨٨.

(٩٥) الأب بطرس ضو، المصدر ذاته، ص ٢٨١.

التعبير، نذكر من ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عدم التمييز بين الروم والرومانيين، فيقول[٩٦]: «فخشوا جداً [أي معاوية وأصحاب مشورته] من عاقبته حتى فكّروا بأن الله محام عن مملكة الرومانيين» [أي الروم البيزنطيين]. ثم يقول في مكان آخر. . . : «وبعد المداولة بشروط الصلح [بين معاوية وقسطنطين] قرَّ رأيهم على كتابة عهدة موثقة باليمين على أن يدفع العرب كل سنة إلى الرومانيين. . .» [أي الروم]. وقول الأب ضو أيضاً[٩٧]: «. . . وأرسلوا [أي معاوية وأصحاب مشورته] وفداً إلى قسطنطين الملك يطلبون الصلح ويعدون بوفاء جزية كل سنة».

أ ـ وهنا لا بد من التمييز بين كلمة «روم» التي تعني البيزنطيين الأرثوذكس بوجه العموم، وكلمة الرومانيين التي تعني سكان روما خاصة أو أتباع الكنيسة الرسولية الرومانية الجامعة.

ب ـ ويبدو من هذا الكلام أن الأب ضو لا يقدّر تماماً مدلول كلمة «جزية» التي كانت محصورة بما يدفعه أهل الذمة إلى دولة الخلافة لقاء حمايتهم وحماية ممتلكاتهم. أما ما كان يدفع للدول المسيحية فلا يعرف بكلمة «الجزية» وإنما بمرادفات أخرى منها: ضريبة، أتاوة، التزام بدفع مبلغ كذا. . . أما المعاجم العربية، ومنها معجم المنجد، فيحددها بقوله: «الجزية: ما يؤخذ من الذمي لأنها تجزي عنه أي تكفيه معاملة الحربيين»[٩٨]. إلى ما هنالك من تعابير أخرى كثيرة لا تتسم بالدقة العلمية والتاريخية اللازمة التي لا مجال هنا لتعدادها.

(٩٦) الأب بطرس ضو، المصدر ذاته، ص ٢٩٣.

(٩٧) الأب بطرس ضو، المصدر السابق.

(٩٨) راجع معجم المنجد، الطبعة ٢١.

١٥ ـ يتحدث الأب ضو، مستنداً إلى البطريرك الدويهي، عن المردة الموارنة الذين نقلوا في أواخر القرن السابع الميلادي إلى مناطق القفقاس، فيقول[٩٩]: «والمردة الذين نقلهم يوستينيانوس الأخرم من لبنان إلى بمفيليا، في أواخر القرن السابع، ظلوا موارنة مدة طويلة من الزمن. .». ثم يضيف: «وكان لكبير مردة [موارنة] أضاليا مركز مرموق في الدولة البيزنطية إذ كان يحتل الرتبة الثامنة عشر بعد الملك».

لقد أتينا على هذا الموضوع في ما سبق (ص٣٢) ونودّ هنا التأكيد مجدداً بأن هؤلاء الإثني عشر ألف مقاتل الذين نقلوا إلى بلاد القفقاس كانوا من المردة وليس من الموارنة لقلة عدد هؤلاء يومئذ في لبنان (أواخر القرن السابع)، ناهيك أنه من غير المعقول أن يقيم قيصر الروم، رئيس الكنيسة الأرثوذكسية، مندوباً سامياً لديه، وفي قصره، من الموارنة المعروفين بتمسكهم بعقيدتهم الكاثوليكية.

وتجدر الإشارة أن لا أحداً من مؤرخي بيزنطة والعرب والمستشرقين أشار إلى هذا الأمر ولم يأتِ أحد على ذكره سوى بعض المؤرخين الإكليريكيين الموارنة.

أما قول الأب ضو أن هؤلاء المردة «ظلوا موارنة مدة طويلة من الزمن»، فهذا يعني أنهم بدلوا فيما بعد مذهبهم الماروني الكاثوليكي، فإلى أي مذهب انتقلوا؟ هذا ما لم يقله لنا الأب المؤرخ.

* * *

(٩٩) الأب بطرس ضو، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٣٦٠ ـ ٣٦١.

نكتفي الآن بهذا القدر من ملاحظاتنا حول مطالعات الأب بطرس ضو حول المردة والجراجمة والموارنة. لنخلص إلى النتائج التالية:

١ ـ إن إصرار الأب بطرس ضو على الإثبات أن المردة هم الجراجمة وهم الموارنة، وأن هذه التسميات الثلاث المختلفة هي لشعب واحد، ليس من شأنه أن يسهّل معالجة هذا الموضوع حسب الأصول العلمية الأكاديمية اللازمة.

هذه المطابقة ذات الزوايا المثلثة المتباعدة هي التي أدّت، كما قلنا، إلى التناقضات الكثيرة التي يلمسها القارىء في هذا المجال.

٢ ـ من حق الأب بطرس ضو أن يقول ما يريد، فحرية القول حق مقدس له ولكل إنسان، ولكن هذه الحرية مقيدة بالواقع التاريخي الذي هو مقدّس أيضاً. فتأكيد الأب ضو على كون الشعب الماروني شعباً مقاتلاً، قام بحروب عديدة ضد الحكم العربي في بلاد الشام، وضد الدولة البيزنطية في أرمينيا وبمفيليا ومناطق القفقاس الأخرى، وأنه أقام الدولة اللبنانية المستقلة في القرن السابع الميلادي، قبل الأمراء المعنيين والشهابيين بحوالى ألف سنة. . . كل ذلك يبدو جديداً على القارىء اللبناني. وقد علّمنا التاريخ، وهي حقيقة لا ينكرها أحد من المؤرخين، وهي ما درسناه في كتب التاريخ لمؤلفين كبار لبنانيين وأجانب، أن الشعب الماروني هو شعب مسالم، متحضّر، متسامح بنّاء حوّل الجبال الصخرية الجرداء إلى جنائن يافعة، وأقام في بلاد الاغتراب «امبراطوريات» في حقول العلم والاقتصاد والمال ذات شأن كبير، ولم يحمل، لتحقيق هذا الهدف السامي، سوى القلم والمعول. وإذا حمل المتطرفون منه السيف والبندقية، وفي ظروف

استثنائية، فإن التطرف قائم في كل مجتمع، وهو استثناء يؤكد القاعدة ولا ينفيها. فمن أين جاء الأب بطرس ضو بتلك الصفات المقاتلة التي دمغ بها شعباً مسالماً ومتديناً هو براء منها.

هذا الموضوع خارج عن دراستنا، وسنعود إليه في دراسة خاصة تبيّن بل تؤكد أن التعاون المسيحي الإسلامي والحياة المشتركة بين الطوائف في لبنان بقيت قاعدة الحياة المدنية فيه طوال أكثر من ألف ومئتي سنة، ولم تُصَب بالتصدع إلا عندما ساءت إدارته وانحرف التوجيه التربوي فيه عن مسيرته الوطنية، وتدخّل الأجانب في شؤونه الخاصة، وكان ما نعرفه عن أحداث ١٨٤١ و١٨٤٥ و١٨٦٠ و١٩٧٥ وما بعدها، وهو ما يندى له جبين اللبنانيين خجلاً، وهم شعب مسالم، وأصحاب تراث عريق منفتح وبنّاء.

٣ ـ من المؤسف جداً أن الأب بطرس ضو، في دراسته حول المردة التي شملت عشرات الصحف وعرض فيها بإسهاب وجهات نظر كثير من المؤرخين والباحثين، لم يتعرض ولو بكلمة واحدة إلى عالم ماروني كبير، وأسقف جزيل الاحترام هو المطران يوسف دريان الذي وضع سنة ١٩٠٣ دراسة علمية محكمة في متنها وبنائها أثبت فيها أن المردة والجراجمة والموارنة شعوب مختلفة لا رابط عرقي أو لغوي بينها. وهذه النظرية تناقض تماماً نظرية الأب بطرس ضو. فهل هذا التناقض هو الذي حمل الأب على عدم التعرّض إطلاقاً إلى وجهات نظر الأسقف المؤرخ ومناقشتها والاعتراف بحقيقتها، أو دحضها بالحجج العلمية الدامغة، بل يلاحظ القارىء، أن اسم المطران دريان لم يُذكر مطلقاً في دراسة الأب بطرس ضو المسهبة حول المردة. فهل جاء هذا الإهمال عقاباً لهذا الأسقف، العالم

الكبير، لأن ضميره العلمي حمله على الخروج على التقاليد الموروثة!!

إن البحث التاريخي هو حوار مستمر بين أطراف قد لا يكونوا متفقين على رأي واحد. لذا لا يسعنا إلا الإعراب عن أسفنا لإهمال وجهات نظر المطران دريان. فهذا الإهمال أوجد فراغاً كبيراً في كتاب الأب ضو، وكنا نتمنى أن يناقش، بالحجج التاريخية الدامغة، ما قاله الأسقف دريان في هذا الموضوع. فالمؤرخ لا يمكن أن يكون طرفاً وحكماً في آن، بل عليه أن يسمو فوق العواطف والأحداث، وأن يكون التزامه العلمي مثالياً في الموضوعية، وهذا ما يجعل العمل التاريخي بناءً وإيجابياً وإسهاماً كبيراً في كتابة تاريخ لبنان.

ولا غرو أن إسهام الأحبار الموارنة في البحث التاريخي حول المردة أخذ منهم جهوداً كبيرة لا ينكرها أحد، ولكنه فتح آفاقاً اختلطت فيها الحقيقة بالخيال، والأسطورة بالواقع، واندفع العمل التأريخي المتجرد في دروب السياسة المعقدة الشائكة. ومن شأن هذه العوامل أن تعطل، في البحث التأريخي، صدقيته التي هي أساس فاعليته وديمومته.

هذه الأمور، بما تحمل من تناقضات، وما أدخل عليها من خرافات وأساطير، دعت المستشرق والمؤرخ انكتيل ـ ديبرون (Anquetil - Duperron) إلى القول في دراسة قدّمها إلى الأكاديمية الفرنسية للكتابات والفنون في باريس (راجع ما بعده ص١٤٤) أن المؤرخين بمعظمهم عقدوا دراسة مسألة المردائيين بدل أن يسهّلوها.

إننا نعتقد أن الوقت قد حان لإعادة كتابة تاريخ لبنان بحقائقه الثابتة وبالروح العلمية المتجردة خارج الميول والأهواء، التي لا جدوى منها.

الباب الثالث

الأخطاء والثوابت، وتصويبها

الفصل الخامس

الأخطاء والثوابت، وتصويبها

في الفصول السابقة تحدثنا عن المصادر التاريخية التي أتت على ذكر المردائيتاي (المردة)، وقيّمناها واحدة واحدة. ويبدو لنا أن هناك أخطاء ما تزال تتواتر حتى يومنا لدى العديد من المؤرخين، وفي الموسوعات التاريخية والمعاجم المتخصصة. وقد أصبحت هذه الأخطاء بمثابة «ثوابت» في الذاكرة الشعبية لدى فئة من اللبنانيين.

وقد تعرّضنا بإيجاز لهذه الأخطاء ـ الثوابت في الفصول السابقة، حسب ما فرضه علينا سياق البحث في هذا الموضوع. ونودّ أن نعود إليها بتوسّع في هذا الفصل واستخلاص النتائج الشاملة منها.

ويمكننا تحديد هذه الثوابت ـ الأخطاء في ما يلي:

الخطأ الأول: القول إن المردة هم الجراجمة

إن هذا الخطأ قائم لدى بعض المؤرخين في إقرارهم بالتطابق بين المردائيتاي (المردة) والجراجمة. ومما لا شك فيه أن هذا الخطأ شاع عن طريق المؤرخ هنري لامنس الذي تأثر بدوره بأبحاث المستشرق الألماني تيودور نولدكه. واتخذ هذا الخطأ، عن طريقهما، «الصحة العلمية الثابتة» نظراً لمركزهما الأدبي الكبير في عالمي التأريخ والاستشراق. ومن المؤسف أن نجد هذا الخطأ في عدد كبير من الموسوعات وكتب التاريخ والدراسات التي نشرت حول بيزنطة والحروب العربية البيزنطية، وكذلك في المعاجم ذات الطابع المدرسي(١٠٠).

ونجد لامنس يتحدث في جميع مؤلفاته عن هؤلاء المردة «الذين يدعوهم العرب بالجراجمة». بل ويذهب إلى أبعد من ذلك مؤكداً المطابقة بينهما عن طريق المعادلة التالية: المردة = الجراجمة.

إننا نستغرب جداً مثل هذا التأكيد الصادر عن هذا المؤرخ الكبير، لا سيما أن المؤرخين العرب، كما قلنا سابقاً، لا يتحدثون مطلقاً، وفي أي مكان من كتبهم ودراساتهم، عن هؤلاء «المردة». فكيف صحّ للأب لامنس أن ينسب إليهم ما لم يقولوه. وقد فات الأب لامنس أن المؤرخين العرب في كتاباتهم لا يتحدثون إلا عن الجراجمة القاطنين في مدينة الجرجومة في جبال الأمانوس. ولو كانت هاتان الكلمتان «المردة» و«الجراجمة» متطابقتين أو تتعلقان

(١٠٠) راجع على سبيل المثال، قاموس المنجد للأب معلوف اليسوعي، الطبعة ٢١، ص ٦٥٢.

بشعب واحد لذكر المؤرخون العرب ذلك ولو مرة واحدة. وهذا ما لم يحصل.

ونرى من الضروري أن نعيد التأكيد مرة أخرى على أن تيوفانس، مؤرخ بيزنطة، والمحيط بأحوالها، والمطلع على وثائقها الرسمية، يجهل كلياً هؤلاء الجراجمة، ولم يأت مطلقاً على ذكرهم، ولم يذكرهم مرة باسمهم، ولا نعتقد أن لديه سبباً يمنعه من الإشارة إليهم ولو عرضاً. ولو أن هؤلاء الجراجمة كانوا والمردائيتاي سواء، لما تردد تيوفانس عن ذكرهم ولو مرة واحدة. وهذا ما لم يحصل أيضاً.

وهناك عامل آخر يلفت النظر في هذا المجال، ذلك أن جوستينيانوس الثاني الأخرم، حين قرّر نقل المردائيتاي من جبال لبنان، لكان من الطبيعي، فيما لو كانوا جراجمة (حسب مفهوم لامنس)، أن يعيدهم إلى بلادهم في الجرجومة لا سيما أنهم أتباعه المطيعين له، والمنضبطين في تنفيذ أوامره ولا يستحقون بالتالي أي عقاب في بعثرتهم بقساوة في أصقاع امبراطوريته الواسعة. ناهيك أنه من مصلحة قيصر الروم، في حروبه المستمرة مع العرب، أن يبقي هؤلاء المحاربين في الأماكن القريبة من حدود الدولة العربية ليكونوا وسيلة ضغط مستمر عليها، لا أن يبعثرهم منفيين في الأماكن النائية. ولو كان هؤلاء المردة هم الجراجمة، كما يقول لامنس، لما حقّ للخليفة العربي الاحتجاج في حال إعادتهم إلى بلادهم الأصلية، الجرجومة، التي تقع داخل حدود الدولة العربية. وهذا ما فعله الخليفة عبدالملك حين أعاد الجراجمة إلى عقر دارهم في الجرجومة. فإذا كان الجراجمة هم المردائيون أعداء العرب أيكون

عندئذ عبدالملك، الخليفة المسلم، أكثر رأفة بأعدائه من قيصر الروم مع أتباعه النصارى؟ فكيف يمكننا أمام هذه التساؤلات والأوضاع المتناقضة أن نقرّ بالمطابقة في أن المردة هم الجراجمة؟

هذا الخطأ الذي أصبح من ثوابت تاريخ لبنان لدى فئة من اللبنانيين، يعود بالدرجة الأولى إلى الأب لامنس الذي أخذ هذه المطابقة كما قلنا عن العالِم الألماني نولدكه. وما يحملنا على استغراب هذا الموقف أن المؤرخ اليسوعي عاش في لبنان، وتولّى في جامعة القديس يوسف، التابعة للآباء اليسوعيين، مهمات عليا، وكان أحد كبار أعلام الفكر فيها، ودرس بعمق تاريخ هذه البلاد، تشهد له بذلك عشرات الكتب والأبحاث التي نشرها حول لبنان والعرب وفي شتى المجالات. فكيف يمكن أن نفسر إذاً تبعيته لنظرية نولدكه؟ لنستمع إليه يقول: «يؤكد لنا المستشرق الألماني الكبير [تيودور نولدكه] بأن المؤرخين العرب يخلعون على المردة إسم الجراجمة [!!!]. ونؤكد بدورنا، يضيف لامنس، على صحة هذا الرأي بعد أن تأملنا في المسألة طويلاً. نقول ذلك على الرغم من أن هناك بعض الغموض في كلام البلاذري. ولكن هذا يبقى أمراً ثانوياً ولا يمس المسألة المعنية في العمق»[١٠١].

والملفت للنظر أن المؤرخ اليسوعي، إذ تبنّى كلياً نظرية نولدكه هذه، لم يخفِ حيرته تجاه «الغموض» في كلام البلاذري، ولكنه اعتبر هذا الغموض أمراً ثانوياً، كما يقول، وانضوى تحت مظلة

(١٠١) هنري لامنس، تسريح الأبصار في ما يحتوي لبنان من الآثار، الجزء الثاني، ص ٤٧.

نولدكه لشهرته الكبرى التي كانت تساعده على فرض آرائه، ولو بشكل غير مبرر، ونشرها في أوسع الأوساط. وقد قضت هذه الشهرة ومكانته العلمية الكبيرة على آخر هواجس المؤرخ اليسوعي وتحفظاته فَقَبِل، دون تمحيص، نظرية نولدكه وانضم إلى قافلة المنضوين تحت لوائه. ولا يسعنا إلا أن نأسف لذلك، لأن شهرة لامنس في لبنان ومكانته الأدبية المرموقة في الأوساط المسيحية، وصدقيته التاريخية لديها، أدّت إلى ترسيخ هذا الخطأ ونشره وتعميمه في هذه الأوساط حتى أصبح من أبرز «ثوابت» تاريخ لبنان في العهد الأموي.

وهنا نود أن نتساءل ماذا كان يقول الأب لامنس البلجيكي التبعية لو أن أحد المؤرخين اللبنانيين كتب الشيء ذاته فقال، على سبيل المثال: «... ونؤكد بدورنا على صحة الرأي القائل إن البلجيكيين الڤالون والألمان الجرمانيين هم شعب واحد بتسميتين مختلفتين. ونؤكد بدورنا على صحة هذا الرأي بعد أن تأملنا في المسألة طويلاً...». مما لا شك فيه أن الأب لامنس سيعتبر هذا القول هرطقة فكرية يعاقب عليه قائلها...

وبنتيجة ذلك حاول الأب لامنس وبعض كبار المؤرخين الموارنة المتأثرين بدراساته أن يوفّقوا، بشكل أو بآخر، بين أقوال المؤرخ اليوناني تيوفانس، والمؤرخ العربي البلاذري بالتأكيد على أن الجراجمة والمردائيين شعب واحد بتسميتين مختلفتين[١٠٢]، وأن لا

(١٠٢) راجع في هذا المجال آراء البطريرك الدويهي والمطران يوسف الدبس والأب بطرس ضو في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

تناقض في موقفيهما، وتوهّموا أنه لم يكن للروم سوى شعب واحد في خدمتهم هو المردائيتاي وليس عدة شعوب [!!]. ونسي هؤلاء المؤرخون، أن علماء بيزنطة كانوا أكثر المؤرخين تقيّداً بذكر الأمور بأسمائها. أما القول إنه لم يكن للبيزنطيين سوى شعب واحد في خدمتهم والدفاع عن تخومهم هو شعب المردائيتاي (الجراجمة) [!!!] فهي نظرية لا يؤيدها الواقع. فقد كان لبيزنطة شعوب عديدة في خدمتها غير متماثلة إسماً أو عرقاً أو لغة، منها، على سبيل المثال: المردائيتاي، الجراجمة، العرب الغساسنة، الأرمن، البارثيون، الأنباط وغيرهم من شعوب أوروبا الوسطى والقفقاس، وكذلك الشراقنة(١٠٣)، أي «سكان المناطق الشرقية» الذين كانوا تارة في خدمة الفرس وطوراً في خدمة البيزنطيين، ودائماً في خدمة من

(١٠٣) طالما تاه الدارسون عن أصل هذه الكلمة ومعناها التي دخلت القاموس الفرنسي تحت تسمية (Sarrasins). وقد اعتبر بعض المستشرقين المتحيزين الذين يعمدون إلى التاريخ لتبرير مواقف سياسية، أن هذه الكلمة Sarrasins مشتقة من الفعل العربي «سرق» وأن هؤلاء Sarrasins سموا كذلك لاحترافهم أعمال اللصوصية والسرقة (كذا).

مثل هذا الكلام، الذي كثيراً ما سمعته في عهد الدراسة في باريس، يحملنا على توضيح أصل هذه الكلمة ومعناها:

نحن نعلم أن عرب الجاهلية كانوا يسمون مواطنيهم في المنطقة الشرقية من الجزيرة «الشراقنة». وعند بدء الفتح الروماني في الشرق، اضطرت روما إلى محاربتهم بصفتهم أعواناً للفرس. وما لبث هؤلاء أن أصبحوا أعواناً للرومان وانخرطوا في جيوشهم، فنقل الرومان إسمهم إلى اللغة اللاتينية وأصبحوا يُعرفون بالسراتشيني (Saraceni). وفي العهد الروماني المتأخر حوّر المؤرخون هذه الكلمة إلى Sarrasins. ثم أصبح هذا الإسم في الإصطلاح الأوروبي طوال العصور الوسطى مرادفاً لكلمة العرب والمسلمين، بما فيهم عرب الأندلس.

ومثل هذه التسميات منتشرة جداً في اللغات الأوروبية، نذكر على سبيل =

يدفع الأكثر شأنهم في ذلك شأن الجراجمة والمرتزقة من الشعوب الأخرى.

أما نحن فنرى أن هناك تفسيراً آخر لهذا الوضع نسوقه إلى القارىء ولا نتمسك به؛ إنه التالي:

نلاحظ أن مؤرخي الفتوحات العربية الأقدمين لم يذكروا أعداء الدولة بأسمائهم، على الرغم من اهتمامهم الكبير بالأنساب (فيما يتعلق بأرباب الدولة العرب والمسلمين)، فيقولون، حين يتحدثون عن قيصر الروم: «العلج، الطاغية، طاغية الروم، ذو القرنين» وغيرها من الألقاب. ولذا لم يذكروا المردائيتاي باسمهم اليوناني الذي أطلقه عليهم تيوفانس نظراً لكراهيتهم له، وللأضرار الجسيمة التي أنزلوها بالسكان في حروبهم ضد العرب. وسمّوا أيضاً أنصار القيصر: الروم، خيل الروم، المحاربون الروم، الخرانقة، الخراقنة، الأنباط، العلوج، السيابجة (ياقوت، ابن الفقيه الحمداني، ابن عساكر، ابن النديم، ابن الأثير، البلاذري وغيرهم...).

وتجدر الإشارة إلى أن التقاليد الشعبية في لبنان، على سبيل المثال، كانت، هي أيضاً، ترفض استعمال الكلمات النابية أو تلك التي تتعلق بالمحرمات أو بالأمور المكروهة. فعلى سبيل المثال نذكر تسمية «ساقية الجنزير» في منطقة رأس بيروت وهي تسمية خطأ

= المثال كلمة شيروكو الايطالية (Sciroco) التي تعني «الهواء الشرقي الساخن»، أو «الشروقي»، أو «السلوقي»، ومرادفها بالفرنسية سيروكو (Sirocco).

ومثل هذه التعابير مستعملة حالياً في معظم البلاد العربية. ففي لبنان يقال عن سكان بيروت «البيارتة»، وسكان صيدا «الصيادنة» وسكان زحلة «الزحالنة» على غرار «الشراقنة» أي سكان المناطق الشرقية.

وصحيحها «ساقية الخنزير»، وقد حرّفت هذه الكلمة الأخيرة لكون «الخنزير» محرّم في الإسلام وسكان تلك المنطقة من المسلمين وبالتالي من غير المستحسن، شعبياً، لفظ تسميته. وكذلك تسمية «وادي الزينة» على طريق بيروت ـ صيدا، والأصح تاريخياً هو «وادي الزانية». وقد جرى هذا التحول نظراً إلى أن الزنا محرَّم في الديانات السماوية، وذكره غير مستحب أيضاً. وفي التقاليد الشعبية أيضاً لا يُستحب ذكر بعض الأمراض العضال. ولذا لا يُسمى السرطان باسمه، وإنما يُذكر بتعبير «المرض الخبيث»، وإذا سمي باسمه أتبع فوراً بتعبير «بعيد عنك».

يُضاف إلى الإعتبارات المبينة أعلاه أن كلمة مردائيتاي طويلة ولا تلائم اللفظ العربي، وبرأينا أن هذا الوضع هو الذي حدا بابن العبري (١٢٢٥ ـ ١٢٨٦) إلى إطلاق كلمة «مردة» كتسهيل لفظي لكلمة مردائيتاي اليونانية، ولكن ذلك لم يتم إلا في القرن الثالث عشر الميلادي، أي بعد أجيال من قيام حركة التأريخ العربي للفتوحات. ويبدو أن المستشرقين وبعض مؤرخي الموارنة وجدوا في الفراغ القائم لدى البيزنطيين الذين لم يأتوا مطلقاً على ذكر الجراجمة، ولدى مؤرخي العرب الذين لم يأتوا في كتاباتهم على ذكر المردائيتاي، ما حملهم على الاستنتاج، من هذا الفراغ، أن هاتين التسميتين هما لشعب واحد، فراحوا يؤكدون أن المردائيتاي هم الجراجمة بالذات.

هذه النظرية ضعيفة الإثبات ولا تستوي للمنطق. وكان الأجدر بأصحابها أن يأخذوا بعين الاعتبار المرادفات التي استعملها العرب كما ذكرنا أعلاه. وهذا ما يحملنا على التساؤل، لماذا لا نعتبر أن

هؤلاء المردائيتاي يمكن أن يكونوا: خيل الروم، أو الأنباط، أو الخرانقة، أو الخراقنة، أو السيابجة، وهي التسميات التي استخدمها المؤرخون العرب للتدليل على الشعوب التي كانت معادية للدولة العربية وحاربت إلى جانب الروم.

ومما يدل على هشاشة النظرية القائلة أن المردة هم الجراجمة أن بعض رجال الدين الذين قاموا بزيارات رعائية إلى لبنان خلال القرون الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر مرسلين من قِبَل الكرسي الرسولي لم يتحدثوا في كتبهم التي نشروها عن رحلاتهم وزياراتهم هذه إلا عن الموارنة، بينما نجد رحّالة أوروبيين آخرين زاروا لبنان، ولم يتحدثوا بدورهم إلا عن الدروز وعاداتهم وتقاليدهم... تجاه هذا «الفراغ» هل يحق عندئذ للمؤرخين أن يستنتجوا بأن الموارنة هم الدروز، كما فعل بعض المؤرخين والمستشرقين عند قولهم إن المردائيتاي هم الجراجمة؟

* * *

وقد يكون من المفيد، بل من الضروري، أن نشير هنا إلى مسألة ذات طابع جغرافي اجتماعي ذي وجه تاريخيّ يقرّ صحتها مؤرخو بيزنطة بشكل يشبه الإجماع. وهذه المسألة هي التالية:

سمّي الجراجمة بهذا الإسم كونهم أبناء الجرجومة في جبل الأمانوس. وكان مؤرخو بيزنطة، والرومان من قبلهم، يسمون هذا الجبل، «الجبل المليء بالأعداء» وسكانه، وهم مقاتلون أشداء «الأعداء الدائمين» (Hostis perpetuus). وعندما نقول الأمانوس نقصد منطقة قيليقية (Silicie) التي اشتهرت في العهد الروماني

بمحاربيها وقراصنتها وجموع العصاة وقطاع الطرق فيها. ومن المعروف أن هؤلاء المحاربين العصاة كانوا حلفاء الميتريداتيين (Mithridates)، وكانوا يرعبون روما في مناطق امبراطوريتها الشرقية. وعلى الرغم من جميع الحملات التي شنّها عليهم مارك أنطونيوس (Marcus Antonius) ثم شيشرون (Marcus Tullius Cicero) ظلّ أمرهم كذلك إلى أن تمكّن بومبيوس الكبير (Cnaeus Pompeius Magnus) من إخضاعهم. ولكنه لم يُقدم على إبادتهم جميعاً، فوزّع عدداً منهم على بعض مدن الشاطىء، وأبقى البعض الآخر في منطقة قيليقية ومنها مدينة الجرجومة حيث أصبحوا أعواناً لروما بعد أن كانوا أعداءً لها. وبما أنهم كانوا معتادين، منذ قرون عديدة، على حياة القرصنة وقطع الطرق، فإنهم كانوا، بالإضافة إلى ذلك، بل بفعل مفهومهم لطبيعة عملهم، يقدّمون خدماتهم لمن يدفع الأكثر.

إنطلاقاً من هذا الواقع التاريخي السياسي والاجتماعي يحق لنا القول، بوجه عام، أن الجراجمة هؤلاء هم أحفاد أولئك القيليقيين المحاربين الأشداء... نقول ذلك استناداً إلى الحقيقتين الثابتتين التاليتين:

أ ـ إن الجرجومة هي جزء لا يتجزأ من قيليقية؛

ب ـ لا أنطونيوس ولا شيشرون ولا بومبيوس، ولا المؤرخون اللاتين القدامى الذين تحدثوا بإسهاب عن حروب روما الطويلة والدامية في قيليقية وآسيا الصغرى، أطلق على هؤلاء المحاربين من الجرجومة وغيرها إسم المردائيين (أو المردة)، علماً، وهذا هو المهم، أن هؤلاء المردائيين كانوا معروفين في العهود الإغريقية والرومانية. وقد ذكر اسمهم نصاً كل من هيرودوتس (Hêrodotos، ٤٨٤ ـ ٤٢٠؟ ق.م) واسترابون (Strabôn, Strabo، ٨٥ ق.م. ـ ٢٥؟ ميلادية)، وأريانوس (Flavius Arrianus، ٩٥ق.م ـ ١٧٥م)، وتاسيتوس (Tacitus Publius Cornelius، ٥٥ق.م ـ ١٢٠م)، وأميان مارسيلين الإنطاكي المولد (Ammianus Marcellinus، ٣٣٠ ـ ٤٠٠م)، وغيرهم من المؤرخين والجغرافيين القدامى. وقد جاء إسمهم في معارك وحروب قادها الضباط الرومان في بلاد غرب آسيا. وكان هؤلاء الماردين طرفاً فيها وهي حروب كانت أقل قساوة من تلك التي قادها أنطونيوس وشيشرون وبومبيوس. ومع ذلك اكتفى هؤلاء المؤرخون والجغرافيون بذكر القيليقيين (Les Siliciens) في هذه الحروب دون أي اسم آخر. ولو كان هؤلاء القيليقيون الجراجمة هم المردائيون لَذَكر أولئك المؤرخون والجغرافيون ذلك، كما فعلوا في حروب ومعارك أخرى.

إننا نعلم من جهة أخرى أن كلمة جراجمة ليست تسمية عرقية إتنية وإنما تسمية لشعب يقيم، جغرافياً واجتماعياً، في مدينة الجرجومة في جبل الأمانوس في قيليقية. وهكذا دعوا من قِبَل «شيوخ إنطاكية المعمّرين»، وكذلك من قِبَل البلاذري، هذا في حين أن كلمة المردائيتاي تدل فعلاً على اسم شعب محدّد بعينه. وقد دُعي بهذا الإسم كما ذكرنا سابقاً، منذ العصور القديمة أي من قِبَل المؤرخين والجغرافيين الإغريق والرومان والبيزنطيين.

واستناداً إلى ما أتينا به من الحجج والأدلة، يحق لنا أن نستغرب نظرية لامنس ونولدكه بالمطابقة بين سكان هذه المنطقة القيليقيين، ومنهم الجراجمة، والشعب المردائي الذي يعود في نشأته إلى منطقة أخرى (راجع ما بعده ص ١٥١ ـ ١٥٩).

الخطأ الثاني: المردة = المتمردون

هذا الخطأ يتعلق بالمعادلة التالية: المردة = المتمردون الثائرون، إنطلاقاً من اعتبار كلمة «مردة» مشتقة من الفعل العربي «تمرد».

لا بد لنا في هذا المجال من إبداء الملاحظات التالية:

١ ـ كنا قد ذكرنا في السابق أن كلمة «مردة» التي صاغها ابن العبري (راجع ما قبله ص٤٧ ـ ٤٩) هي تعريب صوتي مختصر ومسهل للكلمة الإغريقية «ماردائيتاي» (Mardaitai) التي هي في الأصل إسم لشعب وليس صفة له، كما جاء في كتاب «كرونولوجيا» للمؤرخ البيزنطي تيوفانس.

٢ ـ على الرغم من أن كلمة «مردة» قليلة الاستعمال، إلا أنها عربية الأصل، وتتخذ صفة الجمع، ومفردها «مارد» أي الشرير «المتمرد» كما جاء في معجمي «تاج العروس» و«لسان العرب»[١٠٤]. وحاول بعد ذلك بعض مؤلفي الموسوعات والمعاجم والمؤرخين إيجاد صلة ثلاثية بين كلمة مردة العربية السريانية وكلمة «مردائيتاي» اليونانية وحركات التمرد والثورات التي قامت على التوالي في الشرق ضد الفرس ثم الرومان والبيزنطيين، وضد الخلافة الأموية في ما بعد، مما أتاح لهؤلاء المؤرخين أن يخلعوا معنى «التمرد» والثورة على هؤلاء «المردة» لقربها اللفظي من الفعل العربي الآنف الذكر «تمرَّد»، في حين أنه لا علاقة على الإطلاق بين الاسم اليوناني

(١٠٤) «تاج العروس»، الجزء الثاني، ص٥٠٠؛ «لسان العرب»، الجزء الرابع، ص٤٠٧.

«ماردائيتاي» والصفة العربية التي أرادوا إلصاقها بهذه الكلمة.

ولا شك أن هذا التفسير الذي تبنّاه البطريرك اسطفان الدويهي في كتابه «تاريخ الموارنة» وتبنّاه من بعده عدد كبير من مؤرخي الموارنة، كالمطران يوسف الدبس والأب بطرس ضو، قد أسهم إلى حد كبير في هذا الالتباس.

٣ ـ وهنا أمر يُجمع عليه المؤرخون، وهو يقوم على أنه ليس وارداً تاريخياً أو لغوياً أن يدعو المؤرخون البيزنطيون أتباعهم المردائيتاي المقاتلين معهم والمتفانين في خدمتهم لقيصر الروم، والذين كانوا يمجّدونهم بالقول أنهم يشكلون «الجدار الفولاذي المنيع» للدفاع عن بيزنطة، بأنهم «متمردون» و«عصاة». وكيف يمكن أن يكون هؤلاء المردائيتاي كذلك، وقد بلغ بهم الخضوع لقيصر الروم أنهم قبلوا أن ينقلوا مع عائلاتهم (حوالى ٣٠ ألف شخص بما فيهم ١٢ ألف مقاتل حسب قول تيوفانس) من جبال لبنان وما جاورها ليشتتوا في مناطق نائية في الامبراطورية البيزنطية دون احتجاج أو اعتراض. فكيف يمكن أن يكون هؤلاء المخلصون الطائعون المنفذون لأوامر قيصر الروم، متمردين عليه؟؟ هذا كلام لا يستقيم للمنطق.

٤ ـ يضاف إلى ذلك أنه ما كان بوسع المؤرخين البيزنطيين الذين يفخرون بلغتهم اليونانية ويعتزون بأمجادها وأصالتها كلغة لأبرز حضارات العالم القديم، أن يصفوا شعوبهم، وحتى المتمردين عليهم، بكلمة ليست يونانية. ولا مجال للتأكيد هنا على سبيل المثال أن كلمة Barbare التي تعني اليوم: همجي، متوحش، هي في

الأصل كلمة يونانية (Barbaros) التي كانت تعني: «أجنبي» أي كل من كان غير يوناني. فإذا كان هكذا اعتزاز الإغريق بلغتهم وقوميتهم فكيف يمكن، والحالة هذه، أن يستعمل هؤلاء أنفسهم كلمة أجنبية للدلالة على جحافل المحاربين الأكثر إخلاصاً لهم؟

وهذا ما يدعونا إلى الاستنتاج بأن الذين أصرّوا على القول، بل على التأكيد، أن كلمة «مردة» مشتقة من الفعل العربي «تمرد» قد ارتكبوا هذا الخطأ لأنهم لم ينتبهوا إلى هذا الشأن اللغوي في حضارة الإغريق وآدابهم.

٥ ـ وعلينا الملاحظة، من جهة أخرى، أنه ليس من المنطق بأن يدعو العرب، هم أيضاً، جنود الدولة المعادية لهم، بيزنطة، بالمتمردين وهم يعرفون أنهم أتباعها وجنودها المخلصين. وإذا كان لا بدّ للمؤرخين العرب أن يعطوا صفة لهؤلاء. فالمنطق يقضي بأن يطلقوا عليهم كلمات: «الأعداء»، «الخصوم» أو غير ذلك من المرادفات، وكلها أقرب إلى الواقع من كلمة «المتمردون» التي تعطي معنى مخالفاً تماماً لواقع الحال، وإلا فعَلَى من كان هؤلاء المردائيتاي يتمردون؟

ناهيك أنه من المستبعد جداً، من جهة ثانية، أن يقدم الخلفاء الأمويون، من معاوية بن أبي سفيان إلى عبدالملك بن مروان، على وضع اتفاقات مكلفة للجانب العربي مع أباطرة بيزنطة ويتعهدوا بموجبها بدفع مبالغ باهظة لهؤلاء الأباطرة للحد من أضرار المردائيتاي وهم يعرفون (إذا كانت نظرية أولئك المؤرخين صحيحة) أن هؤلاء المردائيتاي «متمردون» على السلطة البيزنطية ذاتها!!

٦ ـ ولا بد من الإشارة هنا، تأييداً لوجهة نظرنا، إلى ثلاثة قضايا أخرى مثيرة للدهشة وتدعو إلى تساؤل محيّر:

أ ـ الأولى تعود إلى موقف العالم اللغوي الأب لويس معلوف الذي أعطى في معجمه «المنجد» لفعل تمرَّد معنى إضافياً للتمرد، فقال: «تمرَّد الرجل: أتى ماردين» [كذا][١٠٥].

وسنرى في ما بعد أهمية هذا التفسير.

ب ـ أما الثانية فهي أكثر تعبيراً واستغراباً، وتؤكد، جازمة، وجهة نظرنا بأن كلمة «مردة» السريانية التي استنبطها ابن العبري لا تعني مطلقاً التمرد.

لقد أعطى بعض مؤرخي العرب لكلمة مردة معنى خاصاً هو: العدو، الشرير، المعتدي، نذكر منهم المؤرخ العربي ابن القلانسي (١٠٧١ ـ ١١٦٠) الذي عايش الحروب الصليبية وعرف مآسيها، إذ دعا المحاربين الفرنجة الذين احتلوا الأراضي المقدسة في فلسطين وأقاموا فيها المملكة اللاتينية بـ «المردة». جاء ذلك في كتابه الشهير «ذيل تاريخ دمشق»[١٠٦]. هذه التسمية تدعونا إلى التساؤل: هل من المعقول أن يسمي هذا المؤرخ العربي المسلم، الصليبيين الذين عاش حروبهم وشاهد سوء تصرفهم تجاه مواطنيه بأنهم «مردة» بمعنى التمرد والعصيان؟ وعلى من تمردوا؟ إننا ندرك تماماً أن ابن القلانسي حين دعا الفرنجة الصليبيين بـ«المردة» كان يقصد بهذه الكلمة: الأعداء الجدد للعرب والمسلمين، الشريرون، أي أنه لقّبهم بذات

(١٠٥) معجم «المنجد»، الطبعة ٢١، ص٧٥٥.

(١٠٦) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص ٢٠١ و ٢٤١.

التسمية المعربة التي كانت لأولئك المعادين للمسلمين أيام الخلافة الأموية، أي المردائيتاي الذين تحدث عنهم تيوفانس ووصفهم بالعداء للدولة العربية وأنهم كانوا يشكّلون «الجدار الفولاذي المنيع» لحماية الامبراطورية البيزنطية، مثلما كان المقاتلون الصليبيون يشكّلون الوجود العسكري لأوروبا في المشرق العربي، ورأس الحربة لها في مواجهة قوات الدولة العربية الإسلامية.

ج ـ أما التساؤل الثالث المحيِّر أيضاً فهو التالي: إن الموسوعيين العرب يعرِّفون الجراجمة بأنهم «شعب من شعوب سوريا الشمالية». ولكننا لا نجدهم يطلقون اسم «المردة» على أي شعب، ويحددون في أي مكان كان يعيش، ومن أي مكان جاء.

أليس لهذا الموقف دلالة ومغزى؟.

٧ ـ ولا بد من الإشارة هنا إلى أن تفسير كلمة «المردة» بالثوار والعصاة أو المتمردين هو خطأ يعود إلى القرن السابع عشر وإلى البطريرك المؤرخ اسطفان الدويهي (١٦٣٠ ـ ١٧٠٤). وقد تبنّى وجهة نظره هذه فيما بعد مؤرخون موارنة آخرون أبرزهم المطران يوسف الدبس والأب بطرس ضو. وكما قلنا سابقاً، لقد وقع البطريرك الدويهي بخطأ جسيم في تفسير تلك الأحداث التي تعود إلى حوالى ألف سنة خلت من وضعه كتاب «تاريخ الموارنة». ونعتقد أن هذا الخطأ يعود إلى أربعة أسباب متفاوتة الأهمية:

أ ـ من المحتمل أن الحبر الماروني الكبير كان يجهل أصل المردائيتاي، وقد يكون ذلك ناتج عن عدم إطلاعه على اللغة

الإغريقية القديمة التي وضع فيها تيوفانس كتابه «كرونولوجيا»، أو أنه لم يعد إلى الترجمة الدقيقة لهذا الكتاب. هذا احتمال نسوقه إلى القارىء دون أن نتمسك به.

ب ـ قد يكون هذا السبب الأول هو الذي دفع البطريرك الماروني إلى الخلط بين أصل الكلمة اليونانية «مردائيتاي» وتبسيطها اللفظي من قِبَل ابن العبري إلى اللغتين السريانية والعربية كما أشرنا إلى ذلك سابقاً (راجع ما قبله ص٤٧ ـ ٤٩)، إلا أن البطريرك الماروني ذهب في تفسيره إلى أبعد مما هو قائم في الواقع فجعل الاسم السرياني «مردة» صادراً عن فعل «تمرد» باللغة العربية، فاعتبر عندئذ أن المردة = المتمردون.

ج ـ كان البطريرك الدويهي متحمساً جداً لفكرة التماثل الكامل بين الموارنة والمردة (بمعنى المتمردين). وذهب به الأمر إلى حد الزعم أن كلمة «مردة» بمعنى «متمرد» هي نعت ثابت من نعوت الموارنة، وصفة دائمة من صفاتهم. وقد فعل ذلك لكي يقدم برهاناً إضافياً على الثوابت الأبدية للموارنة من حيث الرفض والتمرد والثورة. إنهم متمردون بطبيعتهم. والدليل على ذلك، حسب رأيه، هو أنهم تمردوا على أوامر قيصر الروم وثاروا عليه، فهم بالتالي «ثوار متمردون على مدى التاريخ».

وقد باتت وجهة النظر هذه جزءاً من التراث الفكري والاجتماعي لدى عدد كبير من الموارنة. وهي اليوم إحدى «ثوابت» مفاهيمهم التاريخية. وكثيراً ما ترددت هذه الكلمة في أثناء الحرب اللبنانية الأخيرة (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) واتخذت لدى البعض مدلولاً واضحاً في

هذا الاتجاه، بل إن إحدى الميليشيات المقاتلة اتخذت إسم «المردة».

ليس هنا مجال لمناقشة هذا الموضوع الذي بات، كما قلنا، جزءاً من التراث الشعبي الماروني، إلا أننا نعتبره خطأً فكرياً لا يقوم على الواقع التاريخي لهذا الشعب. فالموارنة، لم يكونوا «ثواراً على مدى التاريخ» وإنما دُعاة خير وسلام. وهي القاعدة التي تقوم عليها تعاليم القديس مارون، مؤسس الطائفة وشفيعها والتي سار وما يزال يسير عليها تلامذته. لقد تميّز الموارنة بالعلم وفنون الزراعة والصناعة والإعمار والبناء، واعتمدوا السلم الأهلي وحسن التعامل والتعاون مع جيرانهم وأبناء وطنهم[١٠٧]. وإذا سجّل تاريخ لبنان بعض الأحداث المؤلمة طوال خمسة عشر قرناً من تاريخ الحياة المشتركة بينهم وبين مواطنيهم، فهي استثناءات تؤكد القاعدة[١٠٨] ولا تنفيها. وهذه الاستثناءات تعود إلى سوء تصرف فئة المتطرفين الغلاة منهم، وهذه الفئات قائمة لدى جميع شعوب العالم، إلا أن أخطار تصرّف

---

(١٠٧) راجع في هذا المجال: نصري سلهب: «مقدمة كتاب عادل إسماعيل. أزمة الفكر اللبناني في كتابة تاريخ لبنان وفي توثيقه»، ص ١٣ ـ ١٤؛ راجع أيضاً: «الأسباب التاريخية والاجتماعية للإحباط الماروني ـ المسألة المارونية»، دار بيسان للنشر، بيروت، ١٩٩٩.

(١٠٨) راجع الكتاب الصادر عن مؤسسة الحريري بإشراف عادل إسماعيل وبعنوان: «في الحوار والحياة المشتركة بين الطوائف والأديان ـ النموذج اللبناني»، ولا سيما بحث الدكتورة سعاد أبو الروس سليم في موضوع: «العلاقات الإسلامية المسيحية عبر التاريخ»، ص ٢٥ ـ ٥٥، والأبحاث الأخرى فيه، راجع أيضاً: «البطريرك أغناطيوس الرابع هزيم. فتح العرب لبلاد الشام وآثاره الفكرية والاجتماعية». بحث في كتاب: «لبنان في تاريخه وتراثه»، الجزء الأول، مؤسسة الحريري، بيروت ١٩٩٣، ص ١٣٣ ـ ١٤٩.

هؤلاء الغلاة يعود إلى سياسة الانعزال اللاواقعية التي كانوا ينفردون فيها عن جميع أبناء طائفتهم.

د ـ يبدو لنا ولكثير غيرنا من المهتمين بتاريخ لبنان، أن البطريرك اسطفان الدويهي كان يقصد في كلامه هذا، وهي وجهة نظر نسوقها إلى القارىء كاحتمال ممكن، الأمرين التاليين:

١ ـ أن يثبت تمسّك أبناء طائفته المارونية بجوهر العقيدة الكاثوليكية وأهدابها، ولذا تمرد الموارنة على قيصر الروم، رأس الكنيسة الأرثوذكسية، وثاروا عليه، دفاعاً عن إيمانهم الرسولي؛

٢ ـ أن يوحي للمسلمين بأن الموارنة ليسوا أعداء لهم، وقد رفضوا في الماضي، أي في العهد الأموي، أن يقاتلوا العرب والمسلمين، وتمرّدوا بذلك على أوامر الامبراطور البيزنطي المسيحي، بل أنهم قاموا بما هو أهم من ذلك فذهبوا إلى ارمينيا وهدموا «الجدار الفولاذي المنيع» الذي كان يَحمي الامبراطورية البيزنطية. ولذا دعوا، حسب قول البطريرك بـ «العُصاة والمتمردين».

ومن المحتمل أن يكون مقتل الأمير فخر الدين المعني الثاني في عهد السلطان مراد الرابع وفي الظروف القاسية التي نعرفها والتي تعرض لها الجبل في الثلاثينات من القرن السابع عشر، هي التي حملت البطريرك الماروني إلى هذا التأكيد كي يثبت عمق العلاقات بين الموارنة والمسلمين وأنها كانت تتسم دائماً بالتعاون والأخاء، وهو تأكيد صحيح ولا غبار عليه من الناحية التاريخية.

هذه النظرية يؤكدها المطران يوسف الدبس إذ يقول في كتابه

«الجامع المفصل...»(١٠٩): «...وكانت النتيجة حينئذ أن هؤلاء الملوك البيزنطيين أنفسهم الذين وسوسوا للموارنة وهيَّجوهم على مخالفة رضى حكومتهم [العربية] انقلبوا على المردة [أي الموارنة] وأذاقوهم الأمرّين وبكروا بهم فسبوا إثني عشر ألفاً من نخبة شبابهم وأبعدوهم عن أوطانهم وجيّشوا عليهم، وأخربوا أكثر بلادهم وحرقوا أديارهم وعمدوا إلى القبض على بطريركهم واتصلوا إلى طرابلس على مقربة منه، ولو لم يتدارك الله أمرهم [أي الموارنة] بالنصر على الجيش البيزنطي لأبادهم عن آخرهم. **فهذه الأمثولة التي نريد أن يتمثل بها أبناء ملّتنا ومواطنونا ليخلصوا في الطاعة للحكومة السائدة عليهم [الدولة العثمانية]...**».

ومهما تكن قيمة هذه التفسيرات، فمن المؤكد أن العلاقات الإسلامية المارونية خلال العهد المعني والحقبة الأولى من العهد الشهابي كانت تتميز بالتعاون والسلام الأهلي الدائم(١١٠).

إلا أن تفسير البطريرك الدويهي كلمة «مردة» بالمتمردين شاع وانتشر، ودغدغ العواطف القومية لدى فئة من الموارنة، وأصبح هذا الخطأ حقيقة مطلقة ثابتة لا تقبل الجدل ولا تخضع لأي نقاش.

وقد آن الأوان لأن يضع المؤرخون اللبنانيون حداً لهذا الخطأ التاريخي واللغوي إستناداً إلى الحقائق التي أثبتناها فيما سبق.

---

(١٠٩) يوسف الدبس: «الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل»، ص ٢١ ـ نشر لحد خاطر في: سلسلة الخزانة اللبنانية، ١٩٨٧. (راجع ما قبله ص٦٨ ـ ٦٩).

(١١٠) راجع: Adel Ismail. Histoire du Liban du XVII°s. à nos jours. Tome I, Maisonneuve, Paris, 1955.

الخطأ الثالث: المردة = الموارنة

أما الخطأ الثالث فيتمثل في المعادلة التالية: المردة هم الموارنة، أي أن هذين الشعبين يشكلان شعباً واحداً.

وهذا الخطأ الثالث يعود في الأصل إلى البطريرك الدويهي ذاته وقد تبنّاه فيما بعد دون أي تحفظ المطران الدبس والأب بطرس ضو. لسنا ندري الأسباب التي حملت هذا الحبر الكبير على تبنّي وجهة النظر هذه على ما فيها من هشاشة وبُعد عن الواقع التاريخي الإثني والجغرافي واللغوي والمذهبي كما سنبيّن ذلك في الصفحات المقبلة. إن هذا الخطأ ما لبث، هو أيضاً، أن شاع حتى أصبح جزءاً أصيلاً من الذاكرة الشعبية المارونية ومن ثوابت تاريخ الموارنة، كما يؤكد ذلك عدد من مؤرخي الطائفة.

إلا أن الأسقف الماروني يوسف دريان، رفض بشكل قاطع هذه المقاربة بين المردة والموارنة، واعتبرها مغلوطة لا تصمد أمام الواقع التاريخي، مؤكداً على أن الموارنة والمردة شعبان مختلفان عرقاً وعقيدةً ولغةً (راجع ما سبق في ٧٩ ـ ٨١)(١١١).

وبالإضافة إلى الحجج الدامغة التي ذكرها المطران دريان في كتابه، وما ذكرناه في الفصل الرابع من هذه الدراسة حين تعرضنا إلى أقوال المطران الدبس والأب بطرس ضو. يمكننا أن نضيف البراهين التالية:

١ ـ قَدِم الموارنة إلى لبنان من وادي العاصي في شمال سوريا

---

(١١١) راجع المطران يوسف دريان: «المردة، الجراجمة، والموارنة»، بيروت، ١٩٠٣.

في هجرات متتالية، كانت في المراحل الأولى منها، محصورة إلى حد كبير، بالنسّاك والرهبان والمضطهدين من قِبَل اليعاقبة والبيزنطيين. فكانت جبال لبنان لهؤلاء الموارنة، وهذا ما يؤكده معظم مؤرخيهم، إذا لم نقل جميعهم، بمثابة ملجأ يضمن لهم الأمن والسلامة والاستقرار. ولذا حرص هؤلاء القادمون، وهذا موقف طبيعي تمليه ظروفهم الخاصة، على الإقامة في الأماكن الجبلية المرتفعة المعروفة بوعورتها وصعوبة مسالكها. ولذا اختار هؤلاء الموارنة القادمون الإقامة في المنطقة المعروفة بوادي قاديشا في لبنان الشمالي. وهناك قرى مارونية متعددة أقيمت على ارتفاع حوالى ٢٣٠٠م وأكثر عن سطح البحر، وما تزال حتى اليوم آهلة بسكانها، وتعتبر من أعلى القرى المسكونة في لبنان، بل في منطقة الشرق الأوسط. وهذا الاختيار أمر طبيعي لأولئك الذين يبغون النسك والعبادة ويسعون إلى حياة الأمن والاطمئنان.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاختيار لم ينحصر فقط بالموارنة، بل شمل عدداً كبيراً من القادمين من شتى المناطق والأديان الذين لجأوا إلى هذه المنطقة الوعرة طلباً للنسك أو الأمن. وهذا ما حدا بالمؤرخ الجغرافي ياقوت الحموي إلى القول في كتابه «معجم البلدان»[(١١٢)]: «وقيل إن في هذا الجبل [جبل لبنان] سبعين لساناً لا يعرف كل قوم لسان الآخرين إلا بترجمان».

ولما كثرت هجرة الموارنة إلى الجبل خلال القرن العاشر الميلادي حيث بلغت درجة عليا من الأهمية، استمر اختيار النازحين

(١١٢) ياقوت، «معجم البلدان»، الجزء السابع، ص ٣٢٠.

الأماكن الوعرة التي تصلح للدفاع أكثر مما تصلح للهجوم.

٢ ـ نذكر هذا العامل، الذي نعتبره وضعاً اجتماعياً ونفسياً واقعياً، للإشارة إلى الوضع العام في المنطقة الشرقية للدولة البيزنطية وأن المردائيتاي (المردة)، أرسلوا إلى لبنان والمناطق المجاورة في القرون الأولى للميلاد ولا سيما خلال العهود البيزنطية الأولى التي تعرّضت، كما يؤكد المؤرخون، إلى كثير من الانتفاضات والثورات الداخلية التي كان يشعلها الفرس في بلاد الروم، ويساعدهم فيها تعدد البدع وتشعّب الهرطقات، وتفاقم الفتن والثورات، لمساعدة الجيش البيزنطي على القضاء على هذه الفتن والاضطرابات والثورات، وإقامة سياج من المقاتلين لحماية الامبراطورية من أعداء القيصر. وكما قلنا سابقاً كان من الطبيعي أن تفرض هذه المهمات على القادة العسكريين البيزنطيين والمردائيين الإقامة في المناطق الاستراتيجية القريبة من المدن ومن تجمعات المعارضين لقيصر الروم، ومن طرق المواصلات الرئيسية في المنطقة للإنطلاق منها، بالسرعة الممكنة، بغية ضرب قواعد العدو وتعطيل تحركاته والعودة سريعاً إلى مواقعها. ولذا أقام هؤلاء المردائيتاي على سفوح الجبال المحصّنة في الداخل بوجه العموم. ولو أقاموا في الأماكن العالية النائية، كما فعل الموارنة، لعطّلوا على أنفسهم سرعة التحرك بفعل وعورة المسالك الجبلية. ومثل هذا الأمر يُعتبر من أبسط القواعد الاستراتيجية العسكرية. ولنا أمثلة عديدة على ذلك نذكر منها ما فعله العرب حين استقدموا قبائل عربية وفارسية لصد هجمات الروم طوال القرنين الأولين من الفتح، ثم في القرن الثاني عشر لصد جحافل الفرنجة الصليبيين بعد تأسيس المملكة اللاتينية في فلسطين.

فحين استقدمت الدولة العربية هذه القبائل المحاربة إلى لبنان

جعلت إقامتها في سفوح الجبال وليس في أعاليها. وهكذا أقام التنوخيون في المناطق القريبة من بيروت، وفرعهم من آل بحتر في جبال الغرب (أي غرب بيروت) وآل معن في مشارف الشوف، وآل عساف في كسروان والفتوح، وآل سيفا في طرابلس وعكار والشهابيون في وادي التيم على سفوح جبل حرمون، وآل عاملة وبشارة الحسيني في لبنان الجنوبي (وهو المعروف اليوم بجبل عامل وبلاد بشارة). وهكذا كانت إقامة هذه القبائل المحاربة في المناطق الاستراتيجية على الساحل وفي الداخل القريبة من طرق المواصلات الرئيسية للمملكة اللاتينية.

ولو أن هذه القبائل العربية والإسلامية أقيمت في المناطق الجبلية الوعرة النائية لفقدت كامل فاعليتها في مجابهة البيزنطيين ثم الفرنجة في ما بعد.

إنطلاقاً من هذه العوامل ذات الطابع العسكري والجغرافي والديني والاجتماعي، يبدو لكثير من المؤرخين أن إمكانات الاتصال بين المردائيتاي، المقيمين على السفوح القريبة من المدن وطرق المواصلات، والموارنة المقيمين حول وادي قاديشا في الجبال العالية الصعبة المسالك، كانت قليلة ولم تتعدّ في الواقع اللقاءات الفردية وليس الاختلاط الواسع على مستوى الشعب والمقاتلين. وأنه لم يكن هناك دمج بين هذين الشعبين إلا في حالات منفردة قضت بها الأوضاع الجغرافية الصعبة في تلك الحقبة التاريخية البعيدة.

٣ ـ ونتساءل أيضاً، استناداً إلى منطلقات تاريخية ولغوية ومذهبية، كيف يمكن أن يشكّل هذان الشعبان: المردائيون والموارنة، شعباً واحداً، وليس بينهما جامع مشترك يمكن أن يؤخذ بشكل جدي بعين الاعتبار:

ـ فبين هذين الشعبين اختلاف في اللغة: المردائيون يتكلمون لهجات فارسية ـ ميدية مع خليط من الإغريقية، والموارنة يتكلمون السريانية والعربية.

ـ وبينهما اختلاف في المذهب: فالمردائيون مسيحيون تقلّبوا في مذاهب متعددة حسب تقلّب أوضاع الكنيسة البيزنطية وما أصاب البلاد يومئذ من تعدّد البدع والهرطقات. ويعتبر بعض المؤرخين أنهم كانوا أقرب إلى اليعاقبة منهم إلى المذهب الأرثوذكسي القائم في القسطنطينية، وهذا أمر ما يزال موضع شك لدى مؤرخين آخرين. (راجع ما قبله ص ٨٤)

ـ ولم يكن يجمع بين هذين الشعبين عنصر إتني واحد: فالمردائيون كانوا من أصل فارسي ميدي أو ميدي صرف وينتمون بالتالي إلى العرق الآري، والموارنة من أصل سامي آرامي وسرياني وعربي.

ويبدو لنا أن هذه العوامل كافية للإثبات بل التأكيد أن المردائيين والموارنة لم يكونوا يوماً شعباً واحداً، إذ لا رابطة عرقية، أو إتنية أو مذهبية أو جغرافية بينهما.

٤ ـ وهناك برهان زمني لا يقل أهمية عن البراهين الأخرى التي أشرنا إليها أعلاه وسابقاً. وهذا البرهان الزمني هو التالي:

يجمع المؤرخون، وفي طليعتهم تيوفانس، مؤرخ بيزنطة، أن المردائيتاي نقلوا من جبل لبنان والمناطق المجاورة في عهد جوستينيانوس الثاني أي في حدود السنة ٦٨٣(؟) ميلادية، وشتتوا في عدد من مناطق الامبراطورية البعيدة عن حدود الدولة

العربية (راجع ما قبله ص٣٢) ويحدّد المؤرخون عددهم مع عائلاتهم بحوالى ثلاثين ألف نسمة منهم ١٢ ألف مقاتل.

ويؤكد المؤرخ أنكتيل ديبرون (Anquetil - Duperron) عضو الأكاديمية الفرنسية للكتابات والفنون الجميلة في الدراسات التي قدّمها لهذه الأكاديمية(١١٣) أن الموارنة لم يصبحوا بأعداد كثيفة في جبال لبنان إلا في النصف الثاني من القرن الثامن الميلادي. ويقول في أبحاثه هذه أنه لم يجد ذكراً للموارنة إلا في تلك الحقبة وتحديداً في السنة ٧٥٣م، أي في عهد الامبراطور قسطنطين الخامس كوبرونيموس (٧١٨ - ٧٧٥) (Constantin Copronyme).

فإذا صحّت أقوال هذا المؤرخ الفرنسي، وهو عالم معروف برصانته وعمق أبحاثه، فهي تدلّ على أن الموارنة لم يُصبحوا في لبنان ذات قيمة عددية تذكر في كتب المؤرخين إلا في أواخر القرن الثامن أي بعد أكثر من سبعين سنة على نقل المردائيتاي من جبال لبنان. وهذا يعني، كما ذكرنا سابقاً، أن الاختلاط بين هؤلاء المردائيتاي والموارنة كان محدوداً وعلى مستوى الأفراد أو العائلة، وليس على مستوى الجماعة. ولكن من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار، من جهة أخرى، أن جوستينيانوس الثاني لم ينقل المردائيتاي بكاملهم من جبال لبنان، ومن الطبيعي أن يكون قد بقي منهم فيها عدد من الأفراد والأسر، الذين ما لبثوا أن اندمجوا في الشعبين الماروني والروم الأرثوذكس وذابوا فيهما.

---

(١١٣) راجع: Anquetil-Duperron. Recueil de l'Académie des Inscriptions et Belles Lettres. Tomes XLV et L. Premier mémoire en 1782, 2e mémoire en 1787.

٥ - ما هو معروف عن المؤرخ اليوناني تيوفانس أنه استند في كتابه «كرونولوجيا» إلى مصادر رسمية بيزنطية، وتوسّع كثيراً في ذكر الأحداث المتعلقة بتاريخ الروم في العهد البيزنطي. فإذا كانت نظرية البطريرك الدويهي صحيحة بأن الموارنة هم المردة، فما علينا في هذه الحال سوى الاستغراب من أن تيوفانس لم يذكر ذلك ولو مرة واحدة. وكذلك فعل مؤرخو بيزنطة الآخرون، وأيضاً البلاذري والمؤرخون العرب الذين جاؤوا قبله وبعده.

وهنا نتساءل لماذا انتظر المؤرخون الموارنة حوالى ألف سنة ليعلن عميدهم، البطريرك الدويهي، هذه النظرية في النصف الثاني من القرن السابع عشر؟ وكان الأحرى أن نجد خلال هذه المدة الطويلة مؤرخاً مارونياً، وهم كثرة وأهل علم واطلاع، يقول ما قاله البطريرك المؤرخ. وهذا ما لم يحصل. والسبب في ذلك يعود إلى أن نظرية الدويهي لا تقوم، بنظر هؤلاء المؤرخين الموارنة، على أساس تاريخي ثابت وصحيح. وكذلك لم يَذكر حسب علمنا أحد من المؤرخين غير الموارنة، خلال تلك الحقبة، المقاربة بين المردة والموارنة. ولم تظهر هذه المقاربة إلا في النصف الثاني من القرن السابع عشر، كما قلنا، أي بعد حوالى ألف سنة من نقل المردائيتاي من جبال لبنان والمناطق الأخرى التي أقاموا فيها، وحوالى تسعماية سنة من قدوم الموارنة بأعداد وفيرة من مكان إقامتهم في وادي العاصي، إلى جبال لبنان الوعرة.

٦ - هناك إجماع لدى المؤرخين أن المردائيتاي (المردة) كانوا حلفاء البيزنطيين وعيونهم، ويشكلون «الجدار الفولاذي المنيع» في الدفاع عنهم، وأن الموارنة من جهة أخرى تعرّضوا لاضطهادات

واعتداءات من قِبَل البيزنطيين واليعاقبة، وهذا ما حملهم على اللجوء إلى جبال لبنان تخلصاً من مظالم هؤلاء وأولئك. فإذا كانت نظرية البطريرك الدويهي هذه صحيحة بأن المردة هم الموارنة فهذا يعني أنهم كانوا أعداء البيزنطيين وحلفاءهم في الوقت ذاته، وكانوا أيضاً أعداء العرب وحلفاء لهم في آن. وهذا أمر غير واقعي ولا يستقيم للمنطق ولا لأحداث التاريخ.

٧ ـ وإذا سلمنا جدلاً بوجود اختلاط كثيف ومستمر بين المردائيين وأبناء إحدى الطوائف اللبنانية، فمن الأكثر احتمالاً أن يكون هذا الاختلاط قد تمّ مع الروم الأرثوذكس، وليس مع الموارنة. وذلك للأسباب التالية:

أ ـ وحدة الولاء للامبراطور البيزنطي؛

ب ـ وحدة الإقامة، حيث كان الروم الأرثوذكس يقيمون في المناطق الساحلية وسفوح الجبال اللبنانية في عكار، والكورة، ووادي التيم، والبقاع، وبلاد عاملة في لبنان الجنوبي... وهي المناطق ذاتها التي يفترض أن حشود المردائيين وُضعت فيها، لقربها من مدن الساحل والداخل ومن طرق المواصلات العربية العامة التي كانت هدفاً لحملاتهم العسكرية.

ج ـ وحدة المذهب بانتماء الشعبين إلى الكنيسة الأرثوذكسية البيزنطية.

وعلى الرغم من هذه العناصر، الواقعية والمنطقية، فلا أحد من طائفة الروم الأرثوذكس في لبنان ذكر أو قبل بأن تكون هناك نسابة أو تماثل أو رابطة بينهم وبين هؤلاء المردائيين (المردة) على كونهم

ينتمون جميعاً إلى العقيدة الأرثوذكسية ويدينون معاً بالولاء التام للامبراطور البيزنطي.

فإذا لم يكن المردائيون جراجمة، ولا متمردون عصاة، ولا تماثل بينهم وبين الموارنة، فمن هم إذاً هؤلاء «المردة»؟ ما هو أصلهم؟ ومن أين جاؤوا؟

هذا ما سنعمل على الإجابة عنه في الباب الرابع، الفصل السادس من هذا الكتاب.

الباب الرابع

المردائيون، من هم؟

الفصل السادس

المردائيون (المردة)

من هم؟ ما هو أصلهم؟ من أين جاؤوا؟
وما هو الدور الذي قاموا به في منطقة الشرق الأوسط؟

لا نرى بأساً من العودة إلى ما قلناه سابقاً بشيء من الاختصار حول هذا الموضوع ـ الخلاف الذي شغل المؤرخين مدة طويلة، وما يزال حتى اليوم موضع اهتمامهم وأبحاثهم.

١ ـ نبدأ بالقول إن كلمة «مردائيتاي» (Mardaitai) هي، في الأصل، تسمية لقبائل فارسية تدعى «مارد» (Mardes) أو «ماردي» (Mardi). وعندما أصبح هؤلاء مسيحيين في الامبراطورية البيزنطية يقيمون في أعالي بلاد ما بين النهرين، نزعت الصفة «البربرية» عن

تسميتهم هذه وتم تحديثها، إذا صحَّ التعبير، فأصبحت مردائيتاي (Mardaitai) وهي صياغة لغوية إغريقية نجدها، حسب قول علماء اللغة اليونانية، في الفترة الكلاسيكية كما في الفترة الحديثة (Koiné) التي بلغت فيها اللغة اليونانية مستواها الأعلى ولا سيما في العهد الهلينستي (Hellénistique) أيام البطالسة في مصر. وتجدر الإشارة إلى أن كلمة «مارد» ما تزال مستعملة حتى الآن في إيران وتعني: «الرجل الشجاع» أو «البطل»، وجمعها ماردان (Mardân).

ونعتقد، من جهتنا، أنه كان بوسع المؤرخين الذين خلطوا بين «المردة» والجراجمة أن يتجنّبوا هذا الخطأ لو أنهم رجعوا إلى الكتب والمعاجم المختصة بأسماء الأعلام والأمكنة، ولو أخذوا، من جهة أخرى، بعين الاعتبار مسألة الهجرات والتنقل الجماعي للسكان في مناطق آسيا الغربية وآسيا الوسطى؛ وكانت هذه الظاهرة شائعة جداً فيها بسبب الحروب التي اجتاحتها خلال الحقب الماضية. ونضيف إلى ذلك أن الأب لامنس اليسوعي، لو اطلع على كل ذلك لما اكتفى بالقول، في كتابيه الأول حول تاريخ سوريا، والثاني حول عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان، «أن المردة ليسوا سوريين»[١١٤] (أي ليسوا موارنة على اعتبار أن الموارنة هم، في الأصل، من سكان وادي العاصي في شمال سوريا)، وإنما كان ذهب إلى أبعد من ذلك ورفض التماثل بين المردة والجراجمة (راجع ما قبله ص١٢٠ ـ ١٢٩)، وهو تماثل مجهول لدى المؤرخين العرب الذين يعتمد لامنس كثيراً عليهم في أبحاثه، ولما وافق، دون جدل أو نقاش، على أطروحة المؤرخ

(١١٤) P.H. Lammens. Histoire de la Syrie, Tome I, p. 81, Etude sur le règne de Moawia, Tome I, PP.14 - 22.

الألماني تيودور نولدكه في هذا المجال (راجع ما قبله ص١٢٢ ـ ١٢٣).

٢ ـ بعد هذا العرض المقتضب، نود أن نقدّم البراهين على أن المردائيين أو المردائيتاي، حسب ما جاء في كتاب تيوفانس «كرونولوجيا»، أو «المردة» حسب ابن العبري، هم من أصل فارسي وميدي استناداً إلى الجغرافيين والمؤرخين اليونانيين والرومان القدامى:

أ ـ المؤرخ الإغريقي هيرودوتس (Hêrodotos؛ ٤٨٤ ـ ٤٢٠؟ق.م)، ذكر المارديين بصفتهم إحدى القبائل الفارسية[١١٥]، كما أشار مواطنه الجغرافي إسترابون (Strabôn, Strabo؛ ٥٨ق.م ـ ٢٥؟ ميلادية) إلى وجود قبائل عديدة من المارديين في شرق بلاد فارس وجنوبها وأيضاً في المنطقة الجنوبية ـ الغربية من بحر قزوين[١١٦]. أما المؤرخ اليوناني أريانوس (Arrianus؛ ٩٥ق.م ـ ١٧٥م) فتحدث عن هؤلاء الماردين في كتابه عن فتوحات الإسكندر المقدوني الكبير، واعتبرهم أفضل النبّالة لدى الأخميديين. وقد قاد الاسكندر حملة عليهم في جنوب بحر قزوين وأخضعهم قبل أن يتقدم بجيوشه في بطاح آسيا؛ وكان المقدوني الكبير يخشى من هجمات هؤلاء المحاربين الأشداء الخطرين وقد رأى بعينه بسالتهم في معركة أربيل (Arbèles ٣٣١ق.م) التي قادها ضد ملك الفرس داريوس الثالث (٣٣٦ ـ ٣٣٠ق.م)[١١٧]. وتجدر الإشارة، بهذه المناسبة، إلى أن هؤلاء الماردين كانوا قد سيطروا على قلعة سارد

(١١٥) Hérodote, Clio, Livre I, Chap. 125.

(١١٦) Strabon. Géographie, Livre XI. Chap. VI, VIII. Livre XV. Chap.VIII.

(١١٧) Arrien. Histoire des expéditions d'Alexandre. Livre III. Chap. V et VIII.

(Sarde) وأتاحوا بذلك للملك قورش (Cyrus ٥٥٦ ـ ٥٣٠ق.م) أن يأخذ الملك كريزوس (Crésus ٥٦١ ـ ٥٤٦ ق.م) أسيراً ويضع حداً نهائياً للمملكة الليدية (٥٤٦ق.م) بحيث أصبح المارديون، منذ ذلك الحين، أساس القوة الضاربة للفرس ويشكلون لديهم خيرة جنود الوحدات الخاصة[١١٨].

أما المؤرخ الروماني تاسيتوس (Tacitus، ٥٥ ـ ١٢٠م) الذي أرّخ لحروب روما في الشرق فقال إن القائد الروماني كوربيلو (Cnejus Domitius Corbulo؛ توفي سنة ٦٧م) اضطر إلى محاربة الماردين الذين وصفهم بأنهم «شعب متمرس على القتال وعلى أعمال القرصنة»[١١٩]. وقال إنهم ميديون ـ فارسيون.

ب ـ يؤكد المؤرخون المحدثون أطروحات المؤرخين والجغرافيين القدامى. ولعل المؤرخ أنكتيل ـ ديبرون (Anquetil-

---

(١١٨) راجع في هذا الشأن:

Hérodote, I, 84; Xen, Chyropédie VII, 2, 2ss; G. Radet. La Lydie et le monde grec au temps des Mermnades, pp.251 - 252.

(١١٩) راجع: Tacite. Annales, XIV, 23.

تجدر الإشارة هنا إلى قضية تتردد في تاريخ الحروب منذ أكثر من ألفي سنة حتى اليوم، وهي أن الرومان، وغيرهم من الشعوب الغازية، كانوا قبل الإقدام على اكتساح البلدان الذين يريدون إخضاعها والسيطرة عليها، يتهمون شعوبها بالقرصنة والغدر والخيانة، وأنها شعوب همجية يجدر تأديبها. ومثل هذه التهم ما تزال قائمة حتى اليوم ولكنها تتخذ شعارات وتسميات متعددة تتناسب وظروف العصر. يُذكر منها، في عصرنا الحاضر، على سبيل المثال، اتهام الشعوب المعتدى عليها بأنها «إرهابية» و«معادية لحقوق الإنسان» وغير ذلك من الاتهامات. وما هو موضوع الاستغراب أن اعتداء الدول القوية على الدول الضعيفة لا يعتبر، بنظرها، عملاً إرهابياً أو معادياً لحقوق الإنسان!!

Duperron)، عضو الأكاديمية الفرنسية للكتابات والفنون الجميلة، هو أبرزهم في توضيح أصل هؤلاء الماردين وعلاقاتهم بجيرانهم، ودورهم في الحروب التي قامت طوال القرون الستة الأخيرة قبل الميلاد والسبعة الأولى بعده. وقد وضع هذا المؤرخ، الذي بلغ هيبة علمية كبرى، أطروحاته في دراستين شاملتين عن الماردين قدمهما إلى الأكاديمية التي ينتمي إليها، وضع الأولى منهما سنة ١٧٨٢، والثانية سنة ١٧٨٧[١٢٠] فخصص الأولى لهجرات هؤلاء الماردين العديدة وتنقّلاتهم المستمرة في بلاد فارس، ووادي الرافدين، وأرمينيا وميديا الصغرى الفارسية أتروباتين (Médie Atropatène)، وشواطىء البحر الأسود (Pont-Euxin أي «البحر المضياف») وغيرها من المناطق. وتشمل هذه الدراسة ستة قرون تمتد من السنة ٥٦٠ق.م. حتى القرن الأول الميلادي.

أما الدراسة الثانية فتتعلق بكيفية وصول الماردين إلى لبنان، ويعتمد أنكتيل ـ ديبرون بالدرجة الأولى فيها على مؤلفات تيوفانس. ولكنه لا يأتي على ذكر الموارنة إلا حين يأتي على ذكر أحداث العام ٧٥٣م. ويقول في هذا الشأن أنهم، أي الموارنة، وصلوا إليه (لبنان) في عهد الامبراطور قسطنطين الخامس كوبرنيموس (Constantin Copernimus)، وبتشجيع منه، وهذا ما أدى إلى وقوع معركة بينهم وبين العرب في تلك السنة (نعتقد أن هذه المعركة جرت سنة ٧٥٩ وليس سنة ٧٥٣ كما يقول أنكتيل ـ ديبرون) كان النصر فيها لصالح الجيش العباسي. وقد أثارت هذه المعركة بفظاعتها حفيظة الإمام

---

(١٢٠) راجع: Anquetil-Duperron, Recueil de l'Académie des Inscriptions et Belles Lettres, T. XLV et L.

الأوزاعي الذي احتج بشدة لدى الخليفة المنصور على سوء تصرف والي بعلبك وقائد حاميتها. وبنتيجة هذه المعركة، التي ذهب ضحيتها كثير من القتلى، انطوى الموارنة في جبال لبنان الشمالي حول وادي قاديشا وساءت علاقتهم بالبيزنطيين، والتزموا بعد ذلك موقف الحياد. وكانت هذه المعركة الأولى والأخيرة بين الموارنة والجيش العربي، خلافاً لما يُردد في دراسات يشير بعضها إلى أن الحرب بين الموارنة والعرب قائمة منذ خمسة عشر قرناً، وما تزال مستمرة حتى اليوم!!

ويتبيّن من دراسات أنكتيل - ديبرون أن هؤلاء الماردِيين كانوا من أصل ميدي - فارسي، بل ويغلب عليهم، حسب رأيه، العرق الميدي، وربما كانت نواتهم الأصلية من الشعب الميدي ذاته. ويعتقد هذا المؤرخ أن هؤلاء الماردِيين انتشروا في مختلف مناطق آسيا الغربية بفعل هجراتهم المستمرة، أو بفعل الحروب وعمليات النقل الجماعي الإجباري التي تعرّضوا لها طوال القرون الأخيرة ما قبل الميلاد والقرون الستة بعده.

٣ - وإذا كان القارىء بحاجة إلى براهين جديدة لإثبات الأصل الفارسي - الميدي للمردائيين (المردة)، فيمكننا إضافة عنصر لغوي يثبت هذا الأصل بالإضافة إلى البراهين الأخرى التي أشرنا إليها في ما سبق. لقد أكد أنكتيل - ديبرون أن كلمة «مارد» هي فارسية الأصل وتعني، كما قلنا سابقاً، الرجل الشجاع، البطل ولا علاقة لها بالتمرد. ونلاحظ أن هذه الكلمة تشكّل المقطع الأول لأسماء أعلام فارسية تولّوا خلال العهود المتعاقبة مسؤوليات كبرى في الدولة، نذكر على سبيل المثال أكثرها شهرة: ماردونيوس (Mardonius)، صهر الملك داريوس الذي كان القائد العام للجيش الفارسي وشارك

في الحرب الميدية الأولى كما يؤكد ذلك المؤرخ الإغريقي هيرودوتس[١٢١] وهناك إسما ماردون (Mardon) وماردوي (Mardoï) اللذان أشار إليهما الشاعر اليوناني آخيل (Eschyle؛ ٥٢٥ - ٤٢٦ق.م) في كتابه «الفرس»[١٢٢] ثم إسم ماردوخيه الفارسي (Mardochée) ابن عم أستير (Esther) والوصيّ عليها. وبالإضافة إلى هذه الأسماء نذكر القبائل الفارسية المعروفة بالمارد (Mardes) أو الماردي (Mardi) كما يشير إليها العالم الجغرافي جوستوس برتس (Justus Perthes)[١٢٣].

وليست هذه التسميات فريدة من نوعها في تاريخ وجغرافية فارس وبلاد ما بين النهرين، وإنما كانت شائعة في معظم بلدان الشرق الأوسط وغرب آسيا كما هو الحال في لبنان، نذكر منها على سبيل المثال كلمة «كَفَر» التي تعني بالسريانية: القرية أو المزرعة أو الحقل. ومن هنا أسماء عشرات القرى اللبنانية التي تبدأ بهذا الإسم، منها: كفررمّان، كفرفالوس، كفرشيما، كفرفاقود، كفرنبرخ، كفرعقا، وكفركلا وغيرها وغيرها كثر.

٤ - وللمزيد من التأكيد على الأصل الفارسي - الميدي لهؤلاء المردائيتاي (المردة) الذين تحدّث عنهم تيوفانس، نودّ الإشارة إلى عامل تاريخي وجغرافي معاً، من شأنه أن يؤكد وَجْه الشبه بين هؤلاء المردائيتاي، الذين أقاموا في سفوح جبال لبنان والماردِيين (أبناء مدينة مارد) الذين شُتتوا في مناطق غرب آسيا على أثر الحملات العسكرية التي قام بها الرومان بين القرن الأول قبل الميلاد والقرن

---

(١٢١) راجع في هذا الصدد: Hérodote. Ibid., VI, VII, VIII, IX.

(١٢٢) Eschyle, Les Perses, pp.51, 494.

(١٢٣) Justus Perthes. Atlas Antiquus. Asia Mino, Tabl.7.

الرابع بعده، ولا سيما في منطقة وادي الرافدين في أسفل جبل ماسيوس (Masius) حيث تقع مدينة مارد القديمة (ماردين الحديثة). فبعد أن قتل الامبراطور جوليانوس الجاحد (Julien l'Apostat) في حروبه مع الفرس سنة ٣٦٣م، نصَّب الجيش الروماني جوفيانوس (Flavius Claudius Jovianus؛ ٣٣١ ـ ٣٦٤م) خَلَفاً له. وقد اضطر هذا الامبراطور الجديد إلى عقد الصلح مع ملك الفرس شاهبور الثاني (سابور Chahpuhr؛ ٣١٠ ـ ٣٧٩م)، ووقّع معه معاهدة كانت لمصلحة الفرس وغير مشرِّفة للامبراطور الروماني الجديد إذ تعهّد فيها، حسب قول المؤرخ اللاتيني، الإنطاكي المولد أميان ـ مارسيلان (Ammien Marcellin؛ ٣٣٠ ـ ٤٠٠م) بالإنسحاب من مناطق واسعة من بلاد فارس التي تشكّل عمق المنطقة الشرقية للامبراطورية الرومانية، وتتضمن عدداً من المدن المحصّنة ومنها مدينة مارد[١٢٤]، عاصمة الماردين، التي طالما استعصت على الفاتحين، على حد قول جوستوس ـ برتس، ودارت حولها المعارك وتنافس عليها المتنافسون[١٢٥]. وقد تحدث أميان مارسيلان عن هذه المعارك بإسهاب. ووصف معاناة ذلك الشعب الذي أقدم جوفيانوس على طرده من مدينته. وشهد أميان مارسيلان بأم عينه هذه الأحداث، وسجّل رواية ذلك الاستسلام، الذي اعتبره مخزياً بحق الامبراطورية الرومانية، والهجرة القاسية للشعب المارديني الذي اقتلع من أرضه وطُرد من بيوته وهُدد بالقتل إن لم يستجب لتلك الأوامر،

(١٢٤) Ammien Marcellin, Livre XXV, Chap. XV.

(١٢٥) Justus Perthes. Atlas Antiquus. Asia Minor. Tabl.7; R. Ghirshman. L'Iran des origines à l'Islam. «On sait que le nom d'un peuple désignait souvent sa capitale». p.90; V. Chapot. La frontière de l'Euphrate de Pompée á la conquête arabe, pp.312 - 317.

وشُتت بعد ذلك في أنحاء الامبراطورية الرومانية[١٢٦].

ويرى المؤرخون، وفي طليعتهم فاسيلييف، أنه من غير المستبعد أن يكون لبنان، الذي كان في تلك الحقبة (القرن الرابع الميلادي)، قليل السكان، قد اختير ليكون موطناً موقتاً لهؤلاء الماردين المطرودين من بلادهم. وعلى كل حال، فإن فاسيلييف يفسر هذه الفرضية بقوله: إن «المردائيتاي كانوا، في عهد جوستينيانوس الثاني، مستقرين في جبل لبنان منذ زمن طويل». وعندما ذكر فاسيلييف كلمة «مستقرين» هذه، فإنه كان يستند، حسب قوله، على المصادر الإغريقية واللاتينية بالذات[١٢٧].

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن مدينة مارد (ماردين) عادت إلى بيزنطة في عهد الامبراطور أناستازيوس الأول (Anastase le Silenciaire؛ ٤٣٠ ـ ٥١٨م) وبقيت كذلك حتى الفتح العربي حيث دخلت في صلب الدولة الأموية[١٢٨].

(١٢٦) Ammien Marcelin, Livre XXV, Chap.IX.

(١٢٧) Vasiliev, Histoire de l'Empire Byzantin, Tome I, p.285.

(١٢٨) V. Chapot, La frontière de l'Euphrate, de Pompée à la conquête arabe. pp.310 - 320.

الخاتمة

ما هي الحقائق الثابتة حول المردائيين (المردة)، الجراجمة، الموارنة؟

بعد اللمحة التاريخية الشاملة التي قدّمناها في الفصول السابقة حول هذه الشعوب الثلاثة: المردائيون، الجراجمة، الموارنة من حيث انتمائهم الإتني وأصولهم، وعلاقاتهم فيما بينهم، ومع بيزنطة ثم مع الدولة العربية، يمكننا أن نستخلص بعض الحقائق التي يمكن أن نعتبرها ثابتة إلى حين يكتشف المؤرخون أو علماء الآثار براهين جديدة تدحض وجهات النظر التي بيّناها سابقاً والتي استندنا فيها إلى أقوال واجتهادات كبار المؤرخين والجغرافيين القدامى اليونانيين واللاتين والعرب والسريان ولا سيما المؤرخين الموارنة السابقين والمحدثين. فالحقيقة التاريخية هي إبنة البحث، والبحث تجدّد مستمر.

ما هي إذاً هذه الحقائق؟

١ ـ الحقيقة الأولى: المردائيون وصلوا إلى لبنان قبل الفتح العربي

إن اعتقادنا بأن المردائيين أو المردائيتاي، حسب النص اليوناني، أو المردة حسب النص السرياني، قد هاجروا أو هجّروا إلى سفوح جبال لبنان في أثناء الحرب الرومانية الفارسية الميدية، وهذه الحقيقة تبقى ثابتة، حسب المصادر العديدة التي ذكرناها في الفصول السابقة إلى حين اكتشاف براهين جديدة تصحّح وجهات نظرنا حول هذا الموضوع الكثير التعقيد.

ونعتقد، من جهة ثانية، أن هذا التهجير أو النقل الجماعي، أو الهجرة الجماعية قد تمّت إلى لبنان تنفيذاً للمعاهدة التي عُقدت سنة ٣٦٣م بين الامبراطور الروماني جوفيانوس والملك الفارسي شاهبور الثاني (سابور) كما ذكرنا في الفصل السادس من هذا الكتاب. ويحملنا التحفظ العلمي إلى القول أيضاً إن نقل هؤلاء المردائيين ربما تمّ في فترة سابقة على ذلك التاريخ.

وعلى كل حال، فمن المؤكد أن هؤلاء الماردين (المردائيتاي، المردة) كانوا مقيمين في سفوح جبال لبنان قبل الفتح العربي، كما يؤكد المؤرخ فاسيلييف[١٢٩]. أما قول تيوفانس إنهم أرسلوا إلى لبنان في عهد قسطنطين الرابع في حدود العام ٦٦٩م لتعطيل طرق المواصلات في الدولة العربية وللتضييق على عاصمتها دمشق، فهو قول غير واقعي للأسباب التالية:

أ ـ كيف يمكن وصول جيش مؤلف من أكثر من ١٢ ألف مقاتل

(١٢٩) Vasiliev. Op. Cit., Tome I, p.285.

مع عائلاتهم (أي حوالى ثلاثين ألف نسمة على الأقل) من أعماق الدولة البيزنطية إلى جبال لبنان في أواسط أراضي الدولة الأموية وعلى بُعد مسافة ٦٠٠ أو ٨٠٠ كلم من مركز انطلاقها إلى تجمّعها في الجبال اللبنانية دون أن تتعرض لمجابهة كبرى من قبل الجيش العربي المرابط في آسيا الصغرى وبطاح سوريا، والمسيطر على طرق المواصلات فيها حيث شيَّد العرب عدداً ضخماً من الحصون والقلاع والمدن المحصنة وأقاموا فيها آلاف الجنود والخيالة.

وليس هناك أحد من المؤرخين العرب أو البيزنطيين أتى على ذكر مثل هذه الهجرة ـ الاجتياح، وحتى تيوفانس نفسه صاحب هذه النظرية لم يحدد تفاصيلها كما هو معهود عنه.

ب ـ والأمر اللامنطقي في كلام تيوفانس قوله، بكثير من السذاجة، إن المردائيتاي أرسلوا إلى جبال لبنان وجوارها في السنة ٦٦٩ [؟] أي في عهد قسطنطين الرابع اللحياني، ثم يضيف في مكان آخر، أنهم نُقلوا من هذه الجبال في أوائل الثمانينات من ذلك القرن تنفيذاً للاتفاق الموقّع بين عبدالملك وجوستينيانوس الثاني الأخرم... ونستنتج من ذلك أن بقاء هؤلاء المردائيتاي في لبنان لم يستمر سوى عشر سنوات ونيّف... فهل هذه المدة كافية لإتمام الإنتقال بوسائل محدودة جداً في ذلك العصر، بطيئة بطء السير على الأقدام وامتطاء الدواب والخيول، ثم تأمين استقرار المحاربين وعائلاتهم وتنظيم صفوفهم ليصبحوا قوة ضاربة «دبّت الرعب في كامل المنطقة الممتدة من بيت المقدس إلى إنطاكية»، على حد قول تيوفانس، ثم سحبهم من هذه البلاد في الثمانينات من القرن السابع الميلادي، وإعادة تشتيتهم في ما وراء حدود الدولة العربية؟ كل ذلك تمّ في غضون سنوات قليلة معدودة!!

هذا كلام يتضمن الكثير من التناقض، ولا يثبته الواقع التاريخي، ولا يستقيم للمنطق، ولا لأي عمل عسكري منظم.

٣ ـ وبرهان آخر نقدمه في هذا المجال، هو ما نستخلصه من كلام المؤرخ برايبه (Bréhier) الوارد في كتاب «حياة وموت بيزنطة» الذي وضعه استناداً إلى المصادر اللاتينية والبيزنطية حيث يقول: «إن ثورة (La révolte) المردائيتاي في لبنان حملت معاوية على طلب الصلح» [من الامبراطور البيزنطي]. ويضيف في مكان آخر، مفسراً أسباب نقل هؤلاء المردائيتاي من لبنان، فيقول إنهم كانوا ثواراً (Révoltés) رافضين (Réfractaires) للحكم العربي الإسلامي[١٣٠]. وهنا نود أن نتوقف قليلاً عند هاتين الكلمتين لنقول إن المؤرخ برايبه (Bréhier)، وهو من أبرز مؤرخي بيزنطة والضليع بدقائق اللغة الفرنسية والذي يقدّر تماماً معنى كل كلمة يقولها، لا يمكنه أن يستعمل هاتين الكلمتين في حديثه عن المقاتلين المردائيتاي، الذين يؤكد تيوفانس أنهم أرسلوا سنة ٦٦٩ لمحاربة العرب، بأنهم «ثوار» و«رافضين» الحكم العربي. «فالثورة» و«رفض الحكم العربي» موقفان لا يصدران إلا عن فئة مقيمة منذ مدة طويلة في البلاد وخاضعة للحكم العربي، لا عن فرق من المحاربين أرسلوا إليها منذ وقت قصير للقتال ضد الجيش العربي وضرب طرق مواصلاته. ثم إن تيوفانس يناقض نفسه حين يقول إن هؤلاء المردائيتاي كانوا «يزرعون الرعب في المنطقة الممتدة من القدس إلى إنطاكية في شمال سوريا»

(١٣٠) L. Bréhier. Vie et mort de Byzance. pp.64, 66, où il dit: «**La révolte** des Mardaïtes du Liban décida Moawia à demander la paix...» et plus loin: «... La dispersion.. des Mardaïtes du Liban, **réfractaires** à la domination musulmane...».

(راجع ما قبله ص٢٣ ـ ٣٠). فإذا كان الأمر كذلك، فإنه يعني أن هؤلاء المردائيتاي كانوا مستقرين في البلاد منذ زمن طويل ويعرفون خفايا طرقها ومعارجها وأماكنها الصالحة للهجوم والدفاع، وهذه الأمور لا تتوافر لمحاربين قَدِموا إليها منذ وقت قصير لا يتجاوز سنوات معدودة.

٢ ـ الحقيقة الثانية: كلمة مردة ليست مشتقة من الفعل العربي «تمرد»

إن كلمة «مردة» السريانية هي اختصار لفظي معرَّب لكلمة «مردائيتاي» اليونانية، ولكلمة ماردائيته (Mardaitae) اللاتينية. إنه إسم لشعب محدد بعينه، وليس صفة لهذا الشعب. وقد شرحنا ذلك بإسهاب في ما سبق (راجع قما بله ص٤٧ ـ ٤٩).

٣ ـ الحقيقة الثالثة: لا علاقة إطلاقاً بين المردة والجراجمة

إنهما شعبان مختلفان جاءا من بلدين مختلفين وينتميان لإتنيتين مختلفتين، ويتكلمان لغتين مختلفتين أيضاً.

٤ ـ الحقيقة الرابعة: ليس هناك أي تطابق بين المردة والموارنة

ولا بأس من أن نعيد هنا باختصار ما قلناه بإسهاب سابقاً في هذا الموضوع زيادةً في التوضيح:

ـ المردة هم من أصل فارسي ـ ميدي (آري)، والموارنة هم من عنصر عربي أو آرامي مستعرب.

ـ المردة يتكلمون لهجات فارسية ـ ميدية، والموارنة يتكلمون السريانية والعربية.

ـ المردة فرس، وثنيون تنصّروا وانضموا إلى جيوش قيصر الروم

واعتنقوا على التوالي مذاهب متعددة حسب تقلّب أوضاع الكنيسة في العهود البيزنطية وازدياد البدع والهرطقات خلالها(١٣١). أما الموارنة فخلقيدونيون كاثوليك من أتباع الكنيسة الرسولية الرومانية الجامعة.

٥ ـ الحقيقة الخامسة:

لقد تمّ قدوم الموارنة إلى لبنان على دفعات متتالية تضمنت الأولى منها رهباناً ونساكاً ومضطهدين من قِبَل البيزنطيين واليعاقبة، وأعداداً من الذين التجأوا إلى الجبل هرباً من الحروب والغزوات والنفي الجماعي التي عرفتها بلدان غرب آسيا طوال الحقب الأولى من العهد البيزنطي. ولم تتخذ الهجرات المارونية إلى لبنان كثافتها العددية إلا في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين. أما المؤرخ أنكتيل ـ ديبرون، عضو الأكاديمية الفرنسية للكتابات والفنون الجميلة، والاختصاصي في تاريخ بيزنطة، فيؤكد أن المرة الأولى التي ذكر فيها اسم الموارنة في الدراسات والوثائق البيزنطية كان في النصف الثاني من القرن الثامن الميلادي وتحديداً في السنة ٧٥٣م (راجع ما قبله

(١٣١) تجدر الإشارة إلى أن سكان لبنان في الساحل والداخل كانوا في العهد البيزنطي، أي قبل الفتح العربي، مسيحيين في أغلبيتهم العظمى. ولكن حتى القرن الخامس الميلادي، لم تكن الوثيقة قد اختفت من لبنان كلياً. وكانت عبادة الآله الفينيقي أدونيس لا تزال شائعة في تلك الحقبة، ومنتشرة سراً في منطقة جبيل وفي المغارات العديدة المنتشرة في وديانها. وبقيت الوثيقة قائمة في هذه المنطقة حتى بعد أكثر من خمسين سنة على تدمير معبد أفقا من قِبَل القديس يوحنا كريزستومس في القرن الرابع.
راجع في هذا الصدد:
Théodoret de Cyr, cité par C. Vellay, Le culte d'Adonis-Tammuz dans l'Orient antique, pp.48, 49, 50.

ص١٥٥) أي بعد إجلاء المردائيتاي عن لبنان من قِبَل جوستينيانوس الثاني الأخرم بحدود سبعين سنة ونيّف (راجع ما قبله ص٣٢).

٦ ـ الحقيقة السادسة:

مما لا شك فيه أن نقل المردائيتاي من لبنان، تنفيذاً لأوامر جوستينيانوس الثاني، لم يتم بشكل شامل. ومن المؤكد أن الذين بقوا منهم في هذه البلاد، وهم قليلو العدد، لجأوا إلى المناطق الجبلية، بعد أن فقدوا صفة المحاربين، وما لبثوا، مع الزمن، أن انخرطوا، في أكثريتهم، بأبناء طائفة الروم بفعل وحدة العقيدة الأرثوذكسية وقرب الجوار بينهم، وفي أقليتهم، بالموارنة لإلتجائهم هرباً إلى الأماكن الجبلية الوعرة المسالك. وما لبث هؤلاء المردائيتاي أن ذابوا بهؤلاء وأولئك وتبنّوا لغتهم ومعتقداتهم وعاداتهم.

المصادر العامة

١ ـ مصادر باللغة العربية

ابن الأثير، عز الدين الحسن علي ـ الكامل في التاريخ، ٩ أجزاء، تحقيق عبدالوهاب النجار، القاهرة، ١٣٤٨ ـ ١٣٥٧هـ؛ ١٩٢٩ ـ ١٩٣٨م.

ابن بطوطة ـ رحلة ابن بطوطة، باريس، ١٨٥٣.

ابن جبير، أبو الحسين محمد ـ رحلة ابن جبير، باريس، ١٩٤٩.

ابن خلدون، عبدالرحمن ـ المقدمة، القاهرة، ١٩٦٠.

ابن العبري، أبو الفرج غريغوريوس ـ تاريخ مختصر الدول، طبعة الصالحاني، بيروت، ١٩٥٨.

ابن العديم، كمال الدين أبو القاسم ـ بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق سامي الدهان، المعهد الفرنسي في دمشق، ١٩٥١.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسين ـ تاريخ مدينة دمشق، تحقيق صلاح الدين المنجد، دمشق، ١٩٥١.

ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله ـ عيون الأخبار، ٤ مجلدات، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٣٠ ـ ١٩٥٢.

ابن القلاعي ـ زجليات ابن القلاعي. دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٨٢.

ابن النديم، أبو الفرج ـ كتاب الفهرست، طهران، ١٩٧١.

ابن القلانسي، أبو علي ـ ذيل تاريخ دمشق، بيروت، ١٩٠٨.

أبو خاطر، هنري ـ من وحي تاريخ الموارنة، بيروت، ١٩٧٧.

أبو النصر، عمر ـ الفتوح العربية في سوريا، دار الأحد، بيروت، ١٩٤٥.

بروكلمان (C. BROCKELMAN) ـ تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه فارس ومنير بعلبكي، بيروت، ١٩٤٨.

البلاذري، أحمد بن يحيى ـ فتوح البلدان، طبعة صلاح الدين المنجد، القاهرة، ١٩٥٧.

ـ **أنساب الأشراف، القدس، ١٩٣٨.**

الدبس، المطران يوسف ـ المردة والجراجمة، المشرق، ١٩٠٢.

ـ **ليس الجراجمة المردة، المشرق، ١٩٠٣.**

ـ **تاريخ سوريا.**

ـ الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، نشر **لحد خاطر**... ١٩٨٧.

دريان، المطران يوسف ـ بحث في المردة والجراجمة والموارنة، بيروت، ١٩٠٣.

الدويهي، البطريرك اسطفان ـ تاريخ الطائفة المارونية، بيروت، ١٨٩٠.

ـ **أصل الموارنة**، تحقيق الأب أنطوان ضو، إهدن، ١٩٧٣.

ـ **تاريخ الأزمنة**، طبع رشيد الشرتوني، ١٨٩٠.

رستم، أسد ـ الروم، جزءان، بيروت، ١٩٥٥.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن ـ تاريخ الخلفاء، دار السعادة، القاهرة، ١٣٢٤/١٩٠٦.

ضو، الأب بطرس ـ تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري، ٣ أجزاء، دار النهار، بيروت، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧.

الطبري، أبو جعفر محمد ـ تاريخ الرسل والملوك، ٩ أجزاء، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨.

الكرملي، الأب انستاس ـ المردة أو الجراجمة، المشرق، ١٩٠٣.

لامنس، الأب هنري ـ المشرق، ١٩٠٢،

ـ البشير ١٩٠٣،

La Syrie الجزء الأول.

ـ تسريح الأبصار في ما يحتوي لبنان من الآثار، الجزء الثاني، بيروت.

المسعودي، أبو الحسن ـ مروج الذهب ومعادن الجوهر، ٧ مجلدات،

الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٦ - ١٩٧٩.

المقدسي، شمس الدين أبو عبدالله - أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، المعهد الفرنسي في دمشق، ١٩٦٣.

المنجد، صلاح الدين - معجم بني أمية، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٧٠.

النصولي، أنيس زكريا - الدولة الأموية في الشام، بغداد، ١٩٢٧.

نقاش، زكي - أضواء توضيحية على تاريخ المارونية، بيروت، ١٩٧٠.

الواقدي، محمد بن عمر - فتوح الشام، دار الجيل، بيروت (دت).

ياقوت، شهاب الدين الحموي الرومي - معجم البلدان - ٥ أجزاء، بيروت، ١٩٥٥.

اليعقوبي، أحمد بن واضح - تاريخ اليعقوبي، مجلدان، بيروت، ١٩٦٠.

٢ - مصادر باللغات الأجنبية

AMMIEN MARCELLIN, Livre XXV, Chap.XV.

ANQUETIL-DUPERRON, A.M. Recherches sur les migrations des Mardes. Académie des Inscriptions et Belles Lettres. T. XLV et L. Paris 1793 et 1808.

ARRIEN, Histoire des expéditions d'Alexandre. Livre III. chap. V.

ASSEMANI, Joseph-Simon, Bibliotheca Orientalis, Rome 1719.

BREHIER, Louis, Vie et mort de Byzance. Albin Michel. Paris, 1969.

CANARD, Marius, Les expéditions des Arabes contre Constantinople, Journal Asiatique, Paris, 1926.

- Byzance et les Arabes, Relations politiques, Cambridge, 1964.

CHABOT, V., La frontière de l'Euphate, de Pompée à la conquête arabe.

CHALHOUB, Georges, Recherches sur les Mardaïtes-Garagima, Kaslik-Liban, 1999.

CHEIRA, Mohamad Ali, La lutte entre Arabes et Byzantins, Alexandrie, 1947,

DIEHL et MARÇAIS, Le monde oriental H.G.T.II

GHIRSHMAN, R., L'Iran des origines à l'Islam, Paris.

HERODOTE, Clio, Livre I, Chap. 125,

ISMAIL, Adel, Histoire du Liban du XVII siècle à nos jours. T.I. Paris 1955, Appendice. Les Mardaites, PP.169-189.

JUSTUS PERTHES. Atlas Antiquus. Asia Minor. Tab, 7, H.4,

LAMMENS, H. - Histoire de la Syrie, 2 tomes, Beyrouth, 1921; Etude sur le règne de Moaouiya T.I.

LEWIS, A.R. Naval Power and Trade in the Mediterranean. 500-1100. Princeton, 1951.

MANTRAN, Robert, L'Expansion musulmane

(VII°-XI° siècle) PUF, Paris, 1969.

MICHEL LE SYRIEN. Chronique de Michel le Syrien. Ed. Chabot. Paris, 1901.

MOUBARAC, Youakim. Pentalogie Antiochienne. Domaine maronite. 5Vol. Cénacle libanais, Beyrouth, 1984.

MOURAD, Nicolas. Notice historique sur l'origine de la nation maronite, Paris, 1844.

NOLDEKE, Theodor. Zur Geschichte der Araber im I. Jahr d, H.aus Syrischen Quellen, In Z.D.M.G. Leipzig 1875,

RAMBAUD. L'Empire grec au X° Siècle.

STRABON. Géographie. Livre XI. Chap. Vi, VIII; Livre XV. Chap. VIII.

TACITE. Annales XIV.23,

THEOPHANES le Confesseur, Chronologia, Leipzig, 1883.

VASILIEV, A. Histoire de l'Empire Byzantin, 2 tomes, Paris, 1932,

VELLAY, C. Le culte d'Adonis-Tammuz dans l'Orient antique.

WELLHAUSEN, J. Die Kampfe der Araber mit den Romaern in der Zeit der Umaijiden. in N.G.W. Gottingen 1901.

١ ـ فهرس الأعلام

ـ أ ـ

ـ ب ـ

ـ ت ـ

٢ - فهرس الأماكن الجغرافية

المحتويات

الحقائق الثابتة حول
المردائيين (المردة) والجراجمة والموارنة

الحقيقة الأولى: وصل المردائيون (المردة) إلى لبنان قبل الفتح العربي؛

الحقيقة الثانية: كلمة مردة ليست مشتقة من الفعل العربي «تمرَّد» وإنما هي اختصار لفظي، استنبطه ابن العبري، لكلمة «مردائيتاي» اليونانية؛

الحقيقة الثالثة: لا علاقة بين المردة والجراجمة، فهما شعبان متباينان في العرق، والمذهب، واللغة؛

الحقيقة الرابعة: ليس هناك أي تطابق بين المردة والموارنة:

- المردة آريون من أصل فارسي - ميدي، والموارنة ساميون من أصل عربي أو آرامي؛

- المردة يتكلمون لهجات هي خليط من الفارسية والميدية والإغريقية القديمة، والموارنة يتكلمون السريانية والعربية؛

- المردة وثنيون تنصّروا واعتنقوا، على التوالي، مذاهب متعددة حسب تقلب أوضاع الكنيسة وانتشار الهرطقات في العهود البيزنطية الأولى، أما الموارنة فخلقيدينيون كاثوليك؛

الحقيقة الخامسة: عندما تم نقل المردة من لبنان (١٢ ألف مقاتل مع عائلاتهم) في أواخر النصف الثاني من القرن السابع الميلادي، بقي منهم فيه أفراد قليلون انخرطوا، في أكثريتهم، بأبناء طائفة الروم الأرثوذكس، وفي أقليتهم بأبناء الطائفة المارونية، وما لبثوا أن تبنوا عاداتهم، ولغتهم، ومعتقداتهم وذابوا فيهم.